جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

التنافس الامريكي الروسي في الصراعات الشرق الاوسط للفترة 2011 – 2021

إعداد الطالب
جار الله علي القحطاني

إشراف الأستاذ الدكتور
نظام محمود بركات

المشرف المساعد
الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعه

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراه/ في العلوم السياسية

جامعة مؤتة ، 2022

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالب جارالله بن علي بن سعيد القحطاني

والموسومة بـ: التنافس الامريكي-الروسي في صراعات الشرق الاوسط للفترة(2011-2021)

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية

التخصص: العلوم السياسية في تاريخ 2022/08/25

من الساعة 10 إلى الساعة 12 قرار رقم 30/2021/2022

أعضاء اللجنـة:	التوقيـع	
ا.د. نظام بركات		مشرفا ومقررا
أ.د صداح احمد محمد الحباشنه		عضوا
د. رضوان محمود سليمان المجالي		عضوا
د.محمد حمدان احمد مصالحه		عضو خارجي
محمد كنوش علوان الشرعه		مشرف مساعد خارجي

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

عميد كلية الدراسات العليا
أ.د مخلد سليمان الطراونة

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقني قطرة حب ... إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى الروح التي سكنت روحي.. إلى من ينبض ذكراه في فؤادي.. إلى من أخلى مكانه بيننا ولون حياته بلون الرحيل.. إلى الروح الطاهرة والقلب الكبير (والدي العزيز رحمه الله رحمةً واسعة)

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب والحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود.. إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى من أسأل الله أن يطيل عمرها (أمي الغالية)

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد.. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي... إلى من بوجودها أكتسب العزيمة وأصعد إلى مراتب العلم العالية (زوجتي العزيزة)

إلى من برفقتهم تنير مصابيح الحياة.. ومعهم تبتسم لي الدنيا.. إلى رفقاء الدرب والحياة.. إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله جميعاً

إلى تلك النجوم التي طالما تلألأت في سماي.. وجعلتني سعيداً في دُنياي .. لأرى بها ما مضى من حياتي وأستشرف من أعينهم مستقبلي... إلى فلذات كبدي.. أبنائي جميعاً

الآن تفتح الشرعة.. وترتفع المرساة.. لتنطلق السفينة في عرض البحر الواسع.. هو بحر الحياة.. وفي دروب الظلام.. لا يضيء إلّا قنديل الذكريات.. ذكريات الأخوة والصداقة البعيدة.. إلى الذين أحببتهم وأحبوني (أصدقائي وزملائي جميعاً)

إليكم جميعاً أهدي ثمرة عملي هذا

الباحث: جار الله علي القحطاني

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني.

انطلاقا من قوله تعالى: (من يشْكُر فَإِنَّما يشْكُر لِنَفْسِهِ) ومن قول الرسول صلَّ الله عليه وسلم: لا يشكر الله من لا يشْكر الناس (وإيمانا بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فإني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة وأخص بالذكر أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور نظام بركات والأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعة على قبولهما الإشراف على رسالتي هذه ومتابعتهما لها منذ الخطوات الأولى ومنذ كانت مجرد عنوان ليس إلا، وعلى ما منحاني من صدر واسع ونصح وإرشاد ساعد على إخراج هذا العمل بهذه الصورة. أسأل الله أن يجزيهما عني خير الجزاء. كما وأتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الفاضلين أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة الذين لم يألوا جهدا في توجيهي وإمدادي بالعلم النافع.

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعتي.. جامعة مؤتة عمادة وأساتذة وإداريين لما قدموه لي من نصح وإرشاد وعلم ومعرفة وصولاً إلى المكانة العلمية المتقدمة فشكراً جزيلاً لأصحاب الفضل بعد الله عز وجل

الباحث: جار الله القحطاني

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	**أ**
شكر وتقدير	**ب**
فهرس الممحتويات	**ج**
قائمة الجداول	**و**
قائمة الأشكال	**ز**
الملخص باللغة العربية	**ح**
الملخص باللغة الإنجليزية	**ط**
الفصل الأول: خلفية الدراسة	**1**
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 أسئلة الدراسة	3
4.1 أهداف الدراسة	4
5.1 أهمية الدراسة	4
6.1 حدود الدراسة	5
7.1 منهجية الدراسة	6
8.1 مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**10**
1.2 مؤشرات تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في صراع الشرق الأوسط	10
2.2 مؤشر أهمية الشرق الأوسط في السياسات الخارجية الأمريكية والروسية	10
3.2 مؤشر استمرار الصراعات في الشرق الأوسط	11
4.2 مؤشر التدخل في الصراع العربي الإسرائيلي	12
5.2 مؤشر العلاقات الروسية مع الدول الإقليمية في الشرق الأوسط	12
6.2 النظريات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة	14

7.2 نظرية الصراع والتنافس الدولي 16
8.2 نظرية قلب العالم لهالفورد ماكاندر 18
9.2 الدراسات السابقة 19
10.2 التعليق على الدراسات السابقة 27
الفصل الثالث: الشرق الأوسط بين التنافس الخارجي والصراع الداخلي في ظل الوجود الأمريكي الروسي **29**
1.3 ماهية الشرق الأوسط (دراسة في المفهوم والدلالة) 30
1.1.3 الصراع والتنافس في الشرق الأوسط (دراسة نظرية تحليلية) 30
2.1.3 ماهية الشرق الأوسط (دراسة في المفهوم والدلالة) 30
2.3 مفهوم الشرق الأوسط وأهميته 31
1.2.3 الشرق الأوسط الجديد: التاريخ والأبعاد الرئيسية 31
2.2.3 مفهوم الشرق الأوسط وأهميته 31
3.3 الأهمية الحضارية والثقافية والدينية والتنوع البشري 36
4.3 الشرق الأوسط الجديد: التاريخ والأبعاد الرئيسية 38
5.3 التنافس والصراع في الشرق الأوسط (دراسة نظرية تحليلية) 44
1.5.3 مفهوم الصراع وأشكاله في الشرق الأوسط 45
1.1.5.3 ظاهرة التنافس الدولي (حالة الشرق الأوسط) 45
2.1.5.3 مفهوم الصراع وأشكاله في الشرق الأوسط 45
4.5 ظاهرة التنافس الدولي (حالة الشرق الأوسط) 62
5.5 العلاقات والأدوار الأمريكية في الشرق الأوسط 71
الفصل الرابع: السياسة الخارجية الأمريكية – الروسية تجاه الشرق الأوسط **77**
1.4 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط 77
1.1.4 السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 77
2.1.4 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط 77
2.4 محددات السياسة الخارجية الأمريكية الداخلية والخارجية 78
1.2.4 مكانة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية. 78

2.2.4 محددات السياسة الخارجية الأمريكية الداخلية والخارجية 78
3.2.4 المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية 78
3.4 المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية 84
1.3.4 مكانة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية 87
2.3.4 السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 98
4.4 محددات السياسة الخارجية الروسية الداخلية والخارجية 99
1.4.4 مكانة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية 99
2.4.4 محددات السياسة الخارجية الروسية الداخلية والخارجية 99
3.4.4 المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية 100
4.4.4 المحدد السكاني (السكان والهوية الوطنية) 102
5.4 المحددات الخارجية في السياسة الخارجية الروسية 108
6.4 مكانة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية 112
الفصل الخامس: أهداف وآثار تبادل الأدوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط **119**
1.5 أسباب وأهداف الوجود الأمريكي – الروسي في الشرق الأوسط 120
1.1.5 الآثار المترتبة على تبادل الأدوار بين روسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط 120
2.5 أسباب وأهداف الوجود الروسي في الشرق الأوسط 132
3.5 الآثار المترتبة على تبادل الأدوار بين روسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط 142
4.5 آثار الوجود الأمريكي – الروسي في الشرق الأوسط 142
1.4.5 السيناريوهات المستقبلية لتبادل الأدوار الروسية الأمريكية في الشرق الأوسط 142
الخاتمة **160**
النتائج الدراسة **161**
التوصيات **165**

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
1	القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط	92

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
1	مراحل الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية تاريخياً	57

الملخص

التنافس الامريكي الروسي في الصراعات الشرق الاوسط للفترة

جار الله القحطاني

جامعة مؤتة,2021

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تبادل الأدوار الروسية الأمريكية في الشرق الأوسط, ودور هذا التنافس على صراع الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تسليط الضوء على السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتبادل الأدوار الأمريكية الروسية في صراع الشرق الأوسط.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استند الباحث إلى منهج تحليل النظم, ومنهج صنع القرار, والمنهج المقارن.

وعليه، فقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أبرزها: أن صراع الشرق الأوسط تمثل بالصراع العربي الإسرائيلي, والصراع العربي الإيراني, وأظهرت نتائج الدراسة وجود تشابه إلى حد كبير في أسباب الوجود الروسي والأمريكي في الشرق الأوسط, والتي تمثلت بحماية أمن الكيان الإسرائيلي, والحصول على مصادر الطاقة في المنطقة, ومحاولة الغزو الفكري والثقافي للعالم العربي والإسلامي, ومحاولة إقصاء كل من الدولتين للأخرى من منطلقة الشرق الأوسط.

وأظهرت الدراسة أن آثار تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط, تمثلت في تعظيم القوى الإقليمية غير العربية (إسرائيل, وإيران وتركيا), وتدني مستويات المخزون النفطي العربي, واستمرار صراعات الشرق الأوسط, كما كشفت الدراسة عن أبرز السيناريوهات المستقبلية لتبادل الأدوار الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط والتي تمثلت في إعادة مشاهد الحرب الباردة, وتقسيم الشرق الأوسط حسب ولاءات أمريكية وأخرى روسية، وانعدام الأمن والاستقرار والتوازن الإقليمي وإثارة الصراعات والنزاعات بين دول الشرق الأوسط، وامتلاء دول الشرق الأوسط بالأسلحة الروسية وكذلك الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: تبادل الأدوار, الولايات المتحدة الأمريكية, روسيا, الصراع, التنافس, الشرق الأوسط.

Abstract

The exchange of American-Russian roles in the Middle East conflict: 2011 - 2021

Jarallah Al-Qahtani

Mutah University, 2021

This study aimed to identify the exchange of Russian-American roles in the Middle East, and the impact of this exchange on the Middle East conflict, in addition to shedding light on the possible future scenarios for the exchange of American-Russian roles in the Middle East conflict.

To achieve the objectives of the study, the researcher relied on the systems analysis approach, the decision-making approach, and the comparative approach.

Accordingly, the study concluded several results, most notably: the Middle East conflict was represented by the Arab-Israeli conflict, and the Arab-Iranian conflict, and the results of the study showed a similarity to a large extent in the reasons for the Russian and American presence in the Middle East, which was represented in protecting the security of the Israeli entity, and obtaining On the energy sources in the region, and the attempt to invade the Arab and Islamic intellectual and cultural, and to try to exclude each other from the perspective of the Middle East.

The study showed that the effects of exchanging US-Russian roles in the Middle East were represented in maximizing the non-Arab regional powers (Israel, Iran and Turkey), declining levels of Arab oil reserves, and the continuation of Middle Eastern conflicts. The study also revealed the most prominent future scenarios for exchanging US-Russian roles in the East The Middle East, which was represented in recreating the scenes of the Cold War, dividing the Middle East according to American and Russian loyalties, insecurity, stability and regional balance, provoking conflicts and disputes between the countries of the Middle East, and the filling of Middle Eastern countries with Russian and American weapons.

Keywords: The exchange roles, the United States of America, Russia, conflict, competition, Middle East.

الفصل الأول:
خلفية الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تسعى الدول العظمى للسيطرة على القرار السياسي العالمي والاستفادة من مصادر الطاقة والخيرات المتناثرة في الشرق الأوسط، وذهبت هذه الدول للتنافس فيما بينها لبسط السيطرة والنفوذ على منافذ القوة أينما كانت، فخلال القرن الماضي، ظهرت دولاً متعددة أظهرت مدى قوتها العسكرية والسياسية بشكل غير مألوف وبنسق تنافسي واسع النطاق أدى إلى نشوب الحروب العالمية التي أودت بحياة الملايين من الأفراد، ناهيك عن مظاهر الدمار الشامل التي خلفته تلك الحروب.

وبالرغم من وجود قوى دولية ظهرت بشكل ملحوظ خلال فترات زمنية مختلفة أهمها الإمبراطورية الرومانية والامبراطورية الفارسية والامبراطورية العثمانية الإسلامية، وألمانيا، وبريطانياً، وفرنسا وغيرها من الدول الاستعمارية، إلّا أن هناك دولتان أظهرت في الفترة الأخيرة كل منهما مدى قوتها العسكرية أولاً ومن ثَّم قواها السياسية وإمكانيتها سيطرتها وتحكمها بالسياسات الدولية وإعادة رسم الخرائط العالمية والاتجاهات السياسية المختلفة لدول أخرى بما يتفق ووجهتها، هذه الدولتان هما الولايات المتحدة الأمريكية، والجمهورية الروسية.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقبيل تسعينيات القرن الماضي سادت أجواء الحرب الباردة حيث كانت روسيا والتي كانت تُدعى بالاتحاد السوفييتي، على صراع سياسي واسع النطاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن كل منهما تسعى إلى بسط نفوذها في أكثر المناطق أهمية من حيث الثروات التي تمتلكها، أهم هذه المناطق في العالم هو الشرق الأوسط، الذي عانى لفترات طويلة من سطوة الدول العظمى التي تسعى جاهدةً للاستفادة من مقدرات هذه المنطقة، وما تحمله من ثروات أهمها النفط الذي تمتلكه دول الخليج العربي، ناهيك عن أهداف استراتيجية تاريخية، ودينية، وسياسية، جميعها جعلت الشرق الأوسط محل اهتمام دول العالم العظمى عموماً والولايات المتحدة وروسيا على وجه الخصوص.

في ضوء ما تقدم، لا بد من الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط تُعد المنطقة الأكثر توتراً وارتفاعاً للمخاطر في العالم، لكثرة الصراعات والنزاعات التي يشهدها العالم، وخصوصاً تلك المتغيرات التي ظهرت خلال العقد الماضي من ثورات عربية، وأزمات سياسية ودولية، وتدخلات إقليمية ودولية وحروب طائفية وغير ذلك من أوجه المخاطر التي ظهرت في منطقة الشرق الأوسط بغض النظر أن تكون بفعل الغرب الذي يسعى لإقامة شرق أوسط جديد أو تبعاً لسياسة الاضطهاد والفساد التي اتبعتها أنظمة سياسية في المنطقة.

وبالعودة للدور الأمريكي والروسي، فالمتتبع لشؤون المنطقة يجد أن أي من الصراعات في الشرق الأوسط، لا بد وأن تضع الولايات المتحدة بصمتها في المنطقة إما بالغزو كما حل في العراق، أو بالإصلاح ومحاربة الإرهاب كما تورده وسائل الإعلام الغربية، ومع تقدم الصراعات وتوغل الدول العظمى في المنطقة، كان الجانب الروسي يبني قواه لهدف العودة إلى مصاف الدول العظمى، وما إن أُتيحت له الفرصة إلى أن توغل بقوته العسكرية والسياسية في المنطقة العربية خصوصاً وهي محل الدراسة الحالية، حيث أظهر الجانب الروسي مدى قوته العسكرية في سوريا، وتواجده على ساحة العلاقات السياسية مع كل من إيران التي مارست نفوذها في العراق وسوريا ولبنان، ناهيك عن العلاقات العسكرية الروسية في كل من العراق وتركيا، ومن جانب آخر، نُلاحظ أن الوجود الأمريكي في المنطقة أصبح أكثر خجلاً إلى حد الانسحاب في بعض الأحيان تاركاً الساحة للجانب الروسي، ولعلّ الولايات المتحدة لا تريد أن تصطدم عسكرياً مع روسيا للحفاظ على مصالحها الحيوية وعلاقاتها السياسية في المنطقة.

وعليه، فإن الدراسة الحالية تُسلط الضوء على تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في منطقة الشرق الأوسط والتي باتت ظاهرة للعيان مؤخراً، وكأن الجانبين الأمريكي والروسي يتبادلان الأدوار أو يتقاسمها المنطقة بثرواتها فيما بينهما، كما أن الدراسة الحالية تُسلط الضوء على الشرق الأوسط عموماً، والمنطقة العربية تحديداً، وهي محل الدراسة الحالية لما شهده العالم من تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في المنطقة العربية على وجه الخصوص.

2.1 مشكلة الدراسة

بدأ توغل الدول العظمى في الشرق الأوسط منذ عقود، وقد تقاسمت الأدوار في السيطرة وبسط النفوذ والاستفادة من ثروات المنطقة عامةً والوطن العربي خاصةً، ولعل أبرز هذه الدول التي تتبادل أدوارها في المنطقة العربية هي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً بعد الغزو الأمريكي للعراق 2003 وحتى عام 2021م، إذ أن هناك قصوراً معرفياً في حدود علم البحث بأبرز الأسباب والتداعيات التي يتمخض عنها تبادل الأدوار بين تلك الدول، وكذلك الأثر الواقع على المنطقة جراء التجاذبات السياسية والعسكرية التي تمارسها تلك الدول، من هنا أمكن القول بوجود مشكلة بحثية تتمثل بوجود فجوة علمية ومعرفية إزاء تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في صراع الشرق الأوسط وما يعكسه هذا التنافس للأدوار في الشرق الأوسط، خلال الفترة الزمنية التي شهدت صراعات وتغيرات جذرية في ملامح الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية في الشرق الأوسط من عام 2011 وحتى عام 2021م، ذلك أن تبادل الأدوار بين القوى العظمى من شأنه أن يقود المنطقة إلى صراعات مستمرة ذات آثار كارثية على الشرق الأوسط ككل أفراداً، ونظم سياسية ودول قائمة.

3.1 أسئلة الدراسة

تعكس أسئلة الدراسة مشكلتها والتي تتمثل في التساؤلات الرئيسية الآتية:

1-ماهية الصراع وأبرز أشكاله في الشرق الأوسط؟

2-ما أبرز مجالات وعوامل اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية والروسية في الشرق الأوسط؟

3-ما أهم أسباب الوجود الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط؟

4-ما آثار تبادل الأدوار في التنافس الأمريكية الروسية في صراع الشرق الأوسط؟

5-ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتبادل الأدوار الأمريكية الروسية في صراع الشرق الأوسط؟

4.1 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بكل مما يلي:

1-بيان ماهية الصراع وأبرز أشكاله في الشرق الأوسط.

2-التعرف على أبرز مجالات اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية والروسية في الشرق الأوسط.

3-الكشف عن أهم أسباب الوجود الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط.

4-التعرف على آثار تبادل الأدوار في التنافس الأمريكية الروسية في صراع الشرق الأوسط.

5-تسليط الضوء على السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتبادل الأدوار الأمريكية الروسية في صراع الشرق الأوسط.

5.1 أهمية الدراسة

تتبلور أهمية الدراسة في مجالين على النحو الآتي:

1-**الأهمية النظرية للدراسة:** تتبلور الأهمية النظرية للدراسة البحثية من خلال قيام الباحث ببيان الأدوار الرئيسية والمحورية التاريخية والحالية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في الشرق الأوسط، وأهداف كلتا الدولتين في المنطقة، بالإضافة إلى إبراز الأفكار والمعتقدات التي تساور هذه الدول حيال المنطقة ككل، وإلى أي مدى أثرت الدولتان على منظومة الحياة بمختلف أشكالها على صعيد الشرق الأوسط، وبالتالي إمكانية تقديم الدراسة مفهوم شمولي حول تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في صراعات الشرق الأوسط لزيادة الحصيلة الفكرية والعلمية البحثية للباحثين المستقبليين في الدراسات المشابهة للدراسة الحالية.

2-**الأهمية العملية للدراسة:** وتتبلور أهمية الدراسة البحثية على المستوى التطبيقي العملي من خلال قدرة الباحث على وصف محاور الدراسة وأبعادها ونطاقها وصفاً علمياً يتبعه تحليلاً منطقياً لكافة الأدوار الرئيسية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في إطار الصراعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط مؤخراً، وأيضاً فإن أهمية الدراسة التطبيقية تكمن في إمكانية وقدرة الدراسة الراهنة من تقديم إجابات علمية واضحة

لأسئلة الدراسة ومشكلتها، كما تكمن أهمية الدراسة العلمية بأن الدراسة سوف تقدم إضافة علمية حول الصراعات الإقليمية وأسبابها ومستقبلها، وماهية الأدوار التي تلعبها القوى العظمى في ضوء تلك الصراعات للاستفادة منها وكيفية بناء قدرات القوى العظمى في حالات الصراع والكوارث الإقليمية والعالمية.

6.1 حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة إلى كل مما يلي:

أولاً: الحدود الزمنية للدراسة: وتنطلق الدراسة الحالية من الفترة الزمنية التي ظهرت بها بوادر تبادل الأدوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وبالرغم من إجراء دراسات تاريخية في الدراسة الحالية، إلّا أن الدراسة الفعلية تبدأ من عام 2011م وهو العام الذي ظهرت به أوه الصراعات في المنطقة العربية، وظهور بوادر التنافس العالمي في المنطقة، وسط المتغيرات الإقليمية المختلفة من ثورات وحركات شعبية وسقوط أنظمة سياسية وظهور جماعات إرهابية وهي الفترة التي انتشرت بها مظاهر عدم الاستقرار والتوازن الإقليمي، وتنتهي حدود الدراسة الزمنية في عام 2021م وهو العام الذي يمكن التوقف عنده للحصول على بيانات الدراسة.

ثانياً: الحدود المكانية للدراسة: وقد تضمنت الحدود المكانية للدراسة، بدراسة منطقة الشرق الأوسط، متضمنة حدودها الجغرافية ككل، والتي تتمثل بالدول العربية بالإضافة إلى كل من جمهورية تركيا وجمهورية إيران والكيان الإسرائيلي، بالأخذ بأبرز ملفات الصراع في الشرق الأوسط سواءً الصراعات العربية – العربية، وكذلك العربية الإسرائيلية من جهة والصراعات العربية الإيرانية، بالإضافة إلى ملف التنافس الدولي ممثلاً بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية للاستحواذ على منطقة الشرق الأوسط ومقدراتها وثرواتها المختلفة، وما يلقيه التنافس من معضلات على منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراعات الداخلية فيها.

7.1 منهجية الدراسة

تستند الدراسة الحالية على المناهج العلمية التالية:

منهج تحليل النظم: يُعد منهج تحليل النظم من أكثر مناهج البحث العلمي ملائمةً لموضوع الدراسة الحالية، حيث يقوم هذا المنهج على بيان وتحليل أدوار القوى العظمى على الصعيد العالمي، وأن تكون هذه القوى ذات فاعلية وتأثير في منطقة جغرافية معينة، كالأدوار الفاعلة للقوى العالمية في منطقة الشرق الأوسط ودور سياسة تلك الدول الخارجية في التعامل مع تلك المناطق بما يتماشى مع مصالحها واستراتيجياتها وأهدافها في أن تكون قوى عظمى عالمية ذات مكانة متقدمة في سلم ترتيب القوى العالمية، كما تعمل هذه المنهجية على دراسة وبيان الكيفية التي من خلالها يمكن للقوى العظمى أن تتمكن من المنافسة فيما بينها للسيطرة على تلك المنطقة (ظهران، 2014، ص ص: 3، 4)، ويُعد مورتن كابلان من أبرز رواد نظرية تحليل النظم، والذي يرى بأن المجتمع الدولي يستند أساساً على إدراك المتغيرات التي تحيط بمنطقة معينة على المستوى الإقليمي لكي يتمكن من التوغل بتلك المنطقة والاستفادة من مزاياها الجغرافية والطاقوية وأي من أشكال الثروات والمزايا التي تمكن القوى العظمى من بناء قواها ونفوذها العالمي ومحاولة إقصاء أي قوة أخرى عن ساحة التنافس الإقليمي والعالمي على حد سواء (شنيكات وعربيات، 2013، ص: 601).

ويمكن توظيف نظرية تحليل النظم في الدراسة الحالية من خلال النقاط الرئيسية الآتية:

- دراسة سلوك السياسة الخارجية الأمريكية ودورها في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط.
- دراسة دور السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط:
- دراسة أبرز أهداف السياسات الخارجية الأمريكية الروسية في منطقة الشرق الأوسط.
- بيان أسباب الوجود الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

منهج صنع القرار: تسعى الدراسات البحثية من خلال استخدام منهج صنع القرار إلى بيان سلوك النظم السياسية للدول المعاصرة من خلال سياستها الخارجية في التعامل مع العالم الخارجي والوحدات الدولية ككل، كما يهدف منهج صنع القرار إلى

الكشف عن أهم أدوار الدول العظمى وأبرز أهدافها في التوغل في مناطق أخرى، ويكشف المنهج كذلك عن الكيفية التي من خلالها تصنع السياسات الخارجية للدول العالمية وخصوصاً القوى العظمى منها، ويعتبر رتشارد سنايدر أحد رواد هذا المنهج والذي قام بدراسة النظم السياسية فيما يتعلق بعملية صنع القرار وذلك من خلال تحليل اتجاهات صناع القرار السياسي حول قضية محددة خلال فترة زمنية ما، وتحليل السياسات الخارجية للدول وخصوصاً الدول العظمى لمعرفة اتجاهاتها واستراتيجياتها تجاه منطقة جغرافية معينة، كما توجه لدراسة السياسات الخارجية بالأخذ بمحدداتها ومقوماتها المختلفة للتثبت من مدى قدرة الدولة العظمى من فرض نفسها وسيادتها على منطقة معينة (زهران، 2014، ص: 7).

ويمكن توظيف منهج صنع القرار في الدراسة الحالية من خلال النقاط التالية:

- بيان محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.
- وكذلك دراسة محددات السياسة الخارجية لجمهورية روسيا الاتحادية.
- بيان اتجاهات السياسات الخارجية لكلتا الدولتين تجاه الشرق الأوسط.

المنهج المقارن: يقوم المنهج المقارن بإجراء مقارنة بين حالتين أو ظاهرتين أو سلوك لكيانين أو أكثر، كإجراء مقارنة بين دولتين في سلوكهما السياسية تجاه منطقة معينة أو ظاهرة ما ومعرفة مواطن التشابه والاختلاف السلوك السياسي للدول (خضر، 2016، ص: 1)، وهو ما ينطبق على الدراسة الحالية، حيث تقوم الدراسة الحالية بتسليط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية والروسية تجاه الشرق الأوسط وأهداف وأسباب وجود كل من الدولتين في المنطقة وبيان ما تتشابه وما تختلف به السياسات الخارجية لكلتا الدولتين تجاه المنطقة، في ظل الصراعات الكامنة في هذه المنطقة.

8.1 مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

تمثلت مصطلحات الدراسة ومفاهيمها في كل من المصطلحات التالية:

1- **تبادل الأدوار الأمريكية الروسية:** أمكن تعريف تبادل الأدوار الأمريكية الروسية على أنه: تنافس بين أمريكا وروسيا في الشرق الأوسط قائماً على متغير المصلحة الوطنية

للدولتين وفرض هيمنة كل جانب على منطقة الشرق الأوسط وامتلاك مصادر القوة فيما تحتويه المنطقة من ثروات اقتصداية وطاقوية وجغرافية، لتحقيق القدر الأكبر من القوة والنفوذ وإمكانية التوسع في ذلك النفوذ لمستويات جغرافية أكثر اتساعاً، ومحاولة إقصاء كل طرف للآخر والانفراد بالهيمنة والقوة وبالتالي إمكانية التأثير على النظام العالمي بأن يكون نظاماً تحت قيادة أحد المعسكرين وبشكل أكثر وضوح، أن يأخذ النظام العالمي شكلاً جديداً متمثلاً بأحادية القطبية سواءً للولايات المتحدة وحدها أو للجانب الروسي منفرداً بها أو خلق نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب (بوزيدي، 2015، ص: 20).

وتُعرف الدراسة تبادل الأدوار الأمريكية الروسية على أنه: الاستفادة من مقدرات وثروات الشرق الأوسط تبعاً لما تملكه أي من الدولتين (أمريكا وروسيا) في المنطقة، فمن تمتلك مؤشرات سياسية كالعلاقات على مستوى السياسات الخارجية، بالإضافة للقوة العسكرية أكثر من الثانية، فهي التي يمكن لها أن تكون صاحبة الكلمة الفصل في المنطقة والتي تستحوذ على الجزء الأكبر من ثروات المنطقة.

2- **الشرق الأوسط:** يُعرف الشرق الأوسط على أنه: "المنطقة التي تمتد حدودها من حدود مصر غرباً إلى حدود الباكستان شرقاً، ومن تركيا شمالاً حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوباً (الجبور، 2018، ص: 8)".

كما يمكن القول بأن منطقة الشرق الأوسط تمتد لتشمل الدول العربية على اختلاف مواقعها القارية والمتمركزة في قارة آسيا وإفريقيا والملتصقة جغرافياً، وهي الدول ذات الخلفية التاريخية والدينية والثقافية مع بعض الاختلاف في المعتقدات المذهبية، والمستهدفة سياسياً وعسكرياً وثقافياً ودينياً من الدول العظمى للسيطرة عليها وعلى مقدراتها وسياساتها.

3- **صراع الشرق الأوسط:** هو: "تنازع للإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في واقع الدول وفي قراراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو اتبّاع سياسات خاصة تختلف أكثر مما تتفق ولكن بالرغم من ذلك يظل الصراع قابل للحل قبل الوصول لنقطة الحرب المسلحة" (أبو عامر، 2004، ص: 19).

وتُعرف الدراسة الصراع في الشرق الأوسط على أنه: الصراع الذي يتمثل أساساً في الصراع العربي الإسرائيلي بالإضافة إلى سعي الشعوب العربية للتحرر والاستقلال إلى تغيير نهج وطبيعة أنظمة الحكم، التي سببت تدخل دولاً إقليمية وأخرى دولية لتتقاسم مواقع عربية تبقيها تحت نفوذها، بالإضافة إلى نشوب تضارب المصالح بين الدول العظمى ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في المنطقة العربية وعلى مقدراتها، وكذلك الخلافات بين الدول العربية وإيران وما تبعها من حروب وصراعات إقليمية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مما لا شك فيه أن الشرق الأوسط بات ساحة تنافس دولية تتنافس فيه القوى العظمى لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، والتي ظهرت بشكل ملحوظ خلال فترات زمنية مختلفة من القرن العشرين وأبان الحرب الباردة، خلال التنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي في الاستحواذ على مقدرات الشرق الأوسط والتحكم في مصيره وقراراته السياسية، وظهرت أوجه التنافس في المنطقة بين قطبي القوة العالمية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية.

ويناقش الفصل الحالي، مؤشرات تبادل الأدوار الأمريكية بالأخذ بعين الاعتبار أبرز الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الراهنة، وكذلك أبرز نظريات البحث العلمي التي تندرج تحت الدراسات البحثية المتعلقة بموضوع تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في صراع الشرق الأوسط، وذلك من خلال التطرق لأبرز النقاط الرئيسية في هذا الفصل على النحو الآتي:

1.2 مؤشرات تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في صراع الشرق الأوسط

وفقاً لمبدأ تبادل الأدوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط، وقد تم تحديد المؤشرات الرئيسية وفق طبيعة النظام الدولي، وطبيعة النظام الإقليمي، وكذلك العلاقات السياسية ونمط التحالفات وتوازنات القوى، وطبيعة أنماط العلاقات والتعاون القائمة بين الدول عموماً، ووفقاً لهذه المبادئ فقد تم تحديد أبرز المؤشرات، والتي تبين بشكل واضح أبرز أوجه تبادل الأدوار من خلال تلك المؤشرات والتي تتمثل في كل مما يلي:

2.2 مؤشر أهمية الشرق الأوسط في السياسات الخارجية الأمريكية والروسية

لا شك أن للشرق الأوسط أهمية عظمى تظهر في سياسات القوى العظمى الخارجية، لا سيما سياسات الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية روسيا الاتحادية، ذلك أن كل من الدولتين تسعى بقوة إلى تكريس مكانتها في منطقة الشرق الأوسط، لما

تمتلكه هذه المنطقة من مصادر طاقة نفطية وغازية، ناهيك عن موقعها الجغرافي الذي يتوسط القارات الثلاث الأوروبية، والإفريقية والآسيوية، وسيطرتها على الممرات المائية الرئيسية في العالم، وكذلك للمنطقة أهمية تاريخية وحضارية تسعى كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى توطيد مكانتها في المنطقة وعدم عودة أمجاد دول الشرق الأوسط وخصوصاً الأمجاد الإسلامية التي سطرت بطولاتها ونفوذها وسيطرتها على العالم أجمع لقرون طويلة (عبد الله، 2019، ص ص: 309-312).

3.2 مؤشر استمرار الصراعات في الشرق الأوسط

يُعد مؤشر استمرار الصراع في الشرق الأوسط من أبرز سياسات الدول العظمى التي ترغب بشدة بأخذ موطئ قدم والسيطرة على الشرق الأوسط، في ظل الصراعات الداخلية والإقليمية في المنطقة، وكانت أولى هذه السياسات، هي دعم يهود أوروبا لإقامة وطن قومي لليهود في الأراضي العربية الفلسطينية، مروراً بالصراعات العربية الإسرائيلية، والصراعات العربية الإيرانية، وكذلك الحروب على الإرهاب في المنطقة، ودعم كيانات وأنظمة سياسية مستبدة وفاسدة، أو تدمير نظم سياسية مختلفة، أو إثارة الفتن والغزو في بعض المواطن كالغزو الأمريكي للعراق، والدعم العسكري الروسي للنظام السوري، جميع هذه الأحداث وغيرها، جعلت من الشرق الأوسط بؤرة صراع داخلي وإقليمي، جعلت من الفوضى مدخلاً للدول العظمى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك روسيا والغرب ككل للدخول للشرق الأوسط ومحاولة السيطرة عليه من خلال منافسة واسعة النطاق في جمع الولاءات للدول الشرق أوسطية تجاه تلك الدول، مع إثارة المتغيرات والنزاعات الداخلية لتتمكن كل دولة عظمى من إدارة الصراعات لمصلحتها والحصول على مصادر الطاقة بغفلة من الدول الشرق أوسطية عن تلك السياسات بانشغالها بالمتغيرات والصراعات التي صنعتها الغرب وكذلك روسيا (Bayram، 2016، Pp: 4-15).

4.2 مؤشر التدخل في الصراع العربي الإسرائيلي

لا شك أن من أبرز أولويات وأهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ما يتمثل بدعم الكيان الإسرائيلي سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً وخلاف ذلك، ولاحظ العالم بأسره في السنوات القليلة الماضية الدعم السياسي الأمريكي للكيان الإسرائيلي والمتمثل بما عُرف بصفقة القرن، والاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي أبان حكم الرئيس الأمريكي (ترامب)، ومع الفوز الذي حققه الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن، باتت الإجراءات بنقل السفارة الأمريكية تسير ببطئ، مع التلويح الأمريكي الجديد بضرورة حل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية، ومن جانب آخر، ومع ظهور الجانب الروسي في الشرق الأوسط انطلاقاً من العلاقات الروسية مع العراق وإيران وعدة علاقات مع دول عربية أيضاً، والتمركز العسكري الروسي في سوريا، بات الجانب الروسي يوفر للكيان الإسرائيلي دعماً سياسياً تمثل في غض البصر عن الهجمات العسكرية الإسرائيلية في الداخل السوري (عادل، 2012، ص: 12)، وتوطيد العلاقات بشكل واسع النطاق مع الكيان الإسرائيلي، وهو ما يلفت الانتباه إلى تراجع الدعم الأمريكي المطلق وإن كان تراجعاً يسيراً في الدعم واسع النطاق للجانب الإسرائيلي في ظل تنامي العلاقات الروسية الإسرائيلية وتوفير المساحة الكافية له في التوغل في الداخل السوري وتوجيه ضربات عسكرية في سوريا وإن طال بعضها ضربات لمواقع عسكرية سورية موالية للنظام الروسي (المنشاوي، 2021، ص: 2).

5.2 مؤشر العلاقات الروسية مع الدول الإقليمية في الشرق الأوسط

في ظل الوقت التي ارتفعت فيه حدة التوتر الدبلوماسي والإعلامي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجانب الإيراني، وتوجيه عقوبات أمريكية تجاه إيران، حلّت روسيا كأحد حلفاء الجمهورية الإيرانية في المنطقة، ومن أبرز الداعمين لها على المستوى الصناعي والتكنولوجي، والعسكري، وكذلك المشروع النووي، حتى بات الوجود الدبلوماسي الروسي أحد ركائز النظام السياسي الإيراني وهو ما يشير إلى تواجد فعلي لروسيا في الشأن الإيراني والشرق أوسطي في وقت تسيطر فيه إيران على كل من

العراق وسوريا وكذلك لبنان من خلال الميليشيات الشيعية في هذه الدول، وبالتالي يقودنا ذلك إلى التواجد الروسي أيضاً لما تملكه من علاقات ودعم وشراكات عسكرية وأمنية مع الجمهورية الإيرانية (كوردسمان، وبيكوك، 2015: 170).

وعلى صعيد العلاقات الروسية التركية، فنجد أن تركيا، وبعد شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة في عدة مجالات أبرزها المجالات العسكرية والاقتصادية، باتت العلاقات التركية الأمريكية تجوبها مظاهر التوتر، خصوصاً بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، والذي بات يسعى إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتوسعية لإعادة أمجاد الدولة أو الخلافة العثمانية، وهو ما لا ترغب به الولايات المتحدة تحديداً، والغرب بشكل عام، لأن في ذلك الهدف تهديداً صريحاً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، لذا باتت العلاقات الأمريكية التركية متوترة إلى حد كبير، وفي هذه المرحلة، جاءت تركيا لتعرض شراكتها وعلاقاتها المختلفة الاقتصادية منها والطاقوية والعسكرية والصناعية والتكنولوجية مع الجانب التركي، حتى باتت تركيا أيضاً أحد الشركاء الفعليين في كثير من المجالات للجمهورية الروسية، ومن هنا بات جلياً أن روسيا سيطرت بعلاقاتها الدبلوماسية على دول الجوار الجغرافي لديها كتركيا، وكذلك دول الجوار الموسع كإيران والعراق وسوريا كذلك، وفي ظل تكريس هذه العلاقات، لاحظ العالم أن الولايات المتحدة بات وجودها العسكري ينخفض شيئاً فشيء في المنطقة، بالتزامن مع تسليح عدة أطراف يعتقد البعض أنها موالية للنظام الأمريكي كالأكراد في سوريا والعراق، وبعض الجهات الشيعية في العراق، والتفتت إلى التركيز على مصالحها وجني غنائمها التي خلفت غزو العراق على وجه الخصوص، وهو ما أتاح الفرصة للتواجد الروسي العسكري بشكل ملحوظ مقابل تدني مستويات الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وكذلك تدني مستويات العلاقات الدبلوماسية مع الدول الشرق أوسطية غير العربية بالإشارة إلى إيران وتركيا (البيك، 2021، ص ص: 3، 4).

6.2 النظريات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة

تستند الدراسة الحالية في مناقشة موضوع تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في صراع الشرق الأوسط، إلى أبرز نظريات البحث العلمي ذات العلاقة بهذا الموضوع، والتي تتمثل في كل مما يلي:

أولاً: نظرية الدور

تُعد نظرية الدور من النظريات التي تسعى إلى إيجاد تفسير لسلوك الدول ممثلة بنظمها السياسية، وذلك من خلال تسليط الضوء على المتغيرات الحاصلة ضمن النخب السياسية للدول فهم طبيعة النظام الدولي، والدور الذي تلعبه دولة ما في هذا النظام، ويمكن دراسة سلوك دولة ما أو عدة دول من خلال هذه النظرية التي تبحث أساساً في ماهية الدور الذي تلعبه دولة ما في محيطها الإقليمي والدولي على حد سواء، وضمن أجواء من المنافسة أو الصراع بين تلك الدول، وفي الدراسة الحالية، يمكن تسليط الضوء على دور كل من السياسة الخارجية الروسية وكذلك الأمريكية في إثبات الذات والتفوق على حساب الجانب الآخر، في ظل أجواء من النزاع والصراع في منطقة إقليمية ما، كالصراعات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط، وقد عُرف الدور في إطار السياسات الخارجية على أنه: "أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وكذلك الدور هو مفهوم صانعي السياسات ومتخذي القرارات في السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية" (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019، ص: 1).

ومن أبرز رواد نظرية الدور، (كال هولستي) والذي عرف نظرية الدور على أنها: "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، والوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي"، ومن جانب آخر، فإن هولستي يرى بأن الدول بشكل عام، ربما تتشابه إلى حد كبير في مصادر قواها، وما

تملكه من قوى مختلفة، وربما تتشابه أيضاً في الهدف الذي تسعى لتحقيقه، ولكنها حتماً تختلف في السلوك السياسي المتبع من قبل النخب السياسية أو السياسات الخارجية للدول في توظيف قواها وقراراتها في سبيل تحقيق أهدافها (الموسوعة السياسية، 2022).

وأيضاً، يُعد (ستيفن والكر) من مفكري ورواد نظرية الدور، والذي عرف نظرية الدور على أنها: "دراسة تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي"، ويرى والكر بأن نظرية الدور يمكن أن تؤدي إلى بيان واضح وصريح لسلوك الدول من خلال مسارات سياساتها الخارجية وكيفية توظيف تلك السياسات في علاقات الدولة مع محيطها العالمي، والكيفية تقوم الدول برسم سياساتها الاستراتيجية، وتمضي قدماً بتنفيذ هذه الاستراتيجيات للوصول للمكانة العالمية التي تسعى الدولة لتحقيقها (الموسوعة السياسية، 2022).

وعليه، فيمكن توظيف نظرية الدور في الدراسة الحالية من خلال النقاط الرئيسية الآتية:

1- دراسة دور الجمهورية الروسية في صراعات الشرق الأوسط، من خلال تسليط الضوء على الصراع في الجانب المصري، والليبي والسوري أبان ثورات الربيع العربي.
2- تسليط الضوء على الدور الأمريكي في صراع الشرق الأوسط المتمثل بثورات الربيع العربي التي جرت في كل من جمهورية مصر، وليبيا وسوريا، واليمن.
3- دراسة الدور الأمريكي والروسي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في الشرق الأوسط لكل من البلدين على حدة، كدراسة أهداف الاستحواذ على المخزون النفطي في الشرق الأوسط، وجعل المنطقة سوقاً استهلاكياً للمنتجات والصناعات والمعدات العسكرية الروسية والأمريكية.
4- دراسة دور كل من السياسة الخارجية الأمريكية والروسية في المجال التنافسي لكل دولة والذي يتضمن محاولة كل جانب من إقصاء الجانب الآخر من منطقة الشرق الأوسط.

5-دراسة دور كل من الجانب الأمريكي والجانب الروسي في تعظيم حدة الصراعات في الشرق الأوسط، كدعم الجانبين الإقليميين غير العربيين وهما الجانب الإسرائيلي والجانب الإيراني على وجه الخصوص.

6-دراسة سلوك القادة السياسيين، المتمثلين بصناع القرار السياسي الأمريكي والروسي ودور سلوك كل من الجانبين سياسياً واستراتيجياً في الشرق الأوسط.

7-دور سلوك السياسة الخارجية الأمريكية في خلق التوازن الإقليمي كنوع من صناعة السلام بين الدول العربية والجانب الإسرائيلي، وفرض الأمن والاستقرار في المنطقة للحفاظ على المصالح الأمريكية المختلفة في الشرق الأوسط.

8-دور السياسات الخارجية الأمريكية والروسية الناعمة من القادة السياسيين لكل من البلدين في السيطرة على سلوك الدول ونظمها السياسية في الشرق الأوسط.

7.2 نظرية الصراع والتنافس الدولي

مما لا شك فيه أن نظرية الصراع الدولي أو التنافس الدولي تعبر صراحةً عن النزاعات والتوترات التي طغت على ملامح المجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور، حيث تناقش هذه النظرية الصراعات بين الدول مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المادية التي تسعى دول العالم للحصول عليها، كما توفر هذه النظرية إمكانية دراسة تلك الصراعات بالأخذ بعين الاعتبار التسلسل الزمني لتلك الصراعات، وأسسها وأهم أسبابها (الخزندار، 2001، ص: 26).

ومن جانب آخر، فإن نظرية الصراعات والمنافسة الدولية، توفر للبحث العلمي إمكانية تقصي الحقائق المرتبطة بالأفراد أنفسهم، حيث أن للأفراد دوراً بارزاً في تلك الصراعات، على مستوى تطلعات الأفراد أنفسهم وأهدافهم ومتطلباتهم المختلفة، سواءً كانت متطلبات مشروعة لشعوب معينة تجاه أنظمة استبدادية، قد تخلق صراعات داخلية، وقد تكون توجهات فكرية لشعب دولة ما، تشكل جماعات ضاغطة على النظم السياسية والتي من خلالها تعمل على تغيير نمط سياسة دولة معينة تجاه دولة أخرى مما يشكل صراعاً ونزاعاً بين دولتين أو أكثر تتأتى على خلفيات ثقافية أو دينية أو مذهبية (زكريان، 1994، ص: 27)، ولعل المثال الأبرز في هذا لصدد من وجهة

نظر الباحث، ما تمثل في الثقافة الفارسية أو اتباع الأفراد في جمهورية إيران للمعتقد الشيعي الذي يشكل داعماً للنظام السياسي الإيراني في السيطرة على الدول العربية عبر سلاسل متعددة من الحروب والنزاعات والصراعات الحربية والدموية في المنطقة العربية.

ويُعد نيكولا ميكافيلي من مفكري ومنظري نظرية الصراع الدولي، وقد أشار ميكافيلي إلى أن الطبيعة الإنسانية هي طبيعة عدائية تحمل مظاهر مختلفة من الشر والعداء لبعضها البعض سعياً للوصول إلى القوة المنشودة، حيث أن طبيعة الإنسان تتمثل في سعيه المستمر للحصول على القوة والنفوذ، وهو ما ينعكس جلياً على النظم السياسية التي تسيرها أفراد ولكنهم يختلفون عن الشعوب بأنهم تمكنوا من الوصول إلى سدة صنع واتخاذ القرارات على الصعيد الداخلي للدولة، ومن هذا المنطلق، سيسعون أيضاً للحصول على المزيد من القوة على الصعيد الإقليمي والدولي على حد سواء (بأول، 1985، ص: 246).

ويمكن توظيف نظرية الصراع الدولي في الدراسة الحالية من خلال النقاط الرئيسية التالية:

1-دراسة أشكال الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط دراسة تاريخية.

2-دراسة دور الدول الإقليمية الشرق أوسطية غير العربية في ظهور الصراعات الإقليمية كالكيان الإسرائيلي وجمهوريتي إيران وتركيا.

3-دراسة الصراعات الداخلية للدول الشرق أوسطية كالصراعات الناجمة عن الثورات العربية والتي خلفت مظاهر الانحراف الفكري كالجماعات الإرهابية في المنطقة.

4-دراسة أوجه ومظاهر التنافس بين الدول العظمى ممثلة بالولايات المتحدة وروسيا في منطقة الشرق الأوسط.

5-دراسة أبرز الأهداف والأسباب الحقيقية التي دعت كل من الولايات المتحدة وروسيا من السعي قدماً لتكريس وجود كل منهما في الشرق الأوسط.

8.2 نظرية قلب العالم لهالفورد ماكاندر

تعتبر نظرية قلب العالم من نظريات البحث العلمي المتعلقة بمواضيع الاستراتيجيات المستخدمة لدى الدول العظمى في مجال التنافس الدولي، حيث أن ماكاندر طور هذه النظرية ليعطي تصوراً منطقياً للحكومة البريطانية حول الحد من التوسع الروسي نحو الشرق الأوسط عموماً، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، إذ تعتبر نظرية قلب الأرض من النظريات التي تناقش القوى العظمى ومدى تأثيرها على الأرض، ومدى إمكانية استخدام تلك القوى المختلفة كالقوة العسكرية والاقتصادية والصناعية وخلاف ذلك، في تكريس الوجود لتلك الدول في الشرق الأوسط (Halford، 1943، Pp: 595-600).

وأن هذه النظرية تدور حول دراسة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، بالإضافة إلى الدول العظمى، فقد أعطت هذه النظرية مسمى واقعي للقارات الثلاث الأكثر تعداداً لسكان العالم والأغنى على مستوى الثروات الطبيعية وغير الطبيعية، والتي تتمثل بكل من قارة آسيا وإفريقيا وأوروبا، وقد أطلق ماكندر على هذه القارات بجزيرة العالم، وركز على المنطقة التي تتوسط هذه القارات الثلاث، وأن هذه المنطقة هي ما تعرف بالشرق الأوسط حالياً، إذ كرزت هذه النظرية على دراسة الشرق الأوسط وماهية القوى العظمى التي يمكن أن تتوغل فيها وتهدف للسيطرة عليها وعلى مقدراتها (Halford، 1943، Pp: 595-600).

ولا شك أن ماكندر أدرك مدى السعي الغربي عموماً والروسي تحديداً للسيطرة على جزيرة العالم، وركز أيضاً على أن المنطقة الأهم في جزيرة العالم (القارات الثلاث)، هي منطقة الشرق الأوسط، التي أطلق عليها اسم (منطقة الارتكاز)، إذ أن الدولة التي يمكنها السيطرة على الشرق الأوسط أو منطقة الارتكاز، يمكنها التحكم بالقوى العالمية، ويمكنها أيضاً من الحصول على مصادر القوة وتطويرها وبسط السيطرة والنفوذ على القارات الثلاث ومنها إلى العالم بأسره (الهيثي، 2012، ص: 208).

وبشكل أكثر وضوح، فقد أوضح ماكندر بأن من يتحكم بمنطقة ارتكاز العالم أي الشرق الأوسط، يمكنه أن يتحكم بجزيرة العالم وهي القارات الثلاث الآسيوية

والإفريقية والأوروبية، ومن يمكنه التحكم بهذه القارات الثلاث، يمكنه التحكم في العالم بأسره (بوزيدي، 2015، ص: 31).

ويمكن توظيف نظرية قلب العالم في الدراسة الحالية من خلال النقاط الرئيسية التالية:

1-إجراء دراسة استقصائية حول ماهية الشرق الأوسط، مع تسليط الضوء على المفهوم ودلالته.

2-دراسة أشكال الشرق الأوسط التي تغيرت عبر مراحل مختلفة من التاريخ، ووفقاً لاتجاهات الدول العظمى ذات الأطماع في الشرق الأوسط.

3-دراسة أبعاد الشرق الأوسط، وأبرز المتغيرات والصراعات التي نشبت مؤخراً في هذه المنطقة في العالم.

4-دراسة ظواهر التنافس الدولي بين القوى العظمى أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط.

9.2 الدراسات السابقة

لقد تم الاطلاع على الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وفيما يلي بيان لأهم هذه الدراسات:

دراسة فرنسيس، (2021)، بعنوان: جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية "دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار": وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن المحددات الجيوبوليتيكية الروسية وأثرها على تحديد السياسة الخارجية الروسية، بالإضافة إلى الكشف عن أبرز التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الروسي من منظور جيوبوليتيكي، ولتحقيق هذه الأهداف فقد استندت الدراسة إلى المنهج الاستقرائي، وتحليل النظم، ووفقاً لذلك فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثل أهمها في أن قوة السياسة الخارجية الروسية تنبع من موقعها الجغرافي في المقام الأول، وأن الموقع الجيوبوليتيكي لروسيا يُعد من أبرز مقومات الدولة ومكانتها العالمية ومصدر هام من مصادر سياساتها الخارجية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن دولة أوكرانيا تُعد من أهم دول الجوار الجغرافي لروسي لما تمتلكه هذه

الدولة من موقع جغرافي مميز لروسيا وطريقاً للعبور تجاه القارة الأوروبية، كما أن فرض روسيا سيطرتها وقوتها على دول الجوار الجغرافي لها، سيمكنها ذلك من التوغل بشكل أكثر قوة في دول الجوار الموسع والمتمثلة بدول الشرق الأوسط والتي تمثل أحد أبرز أهداف السياسة الخارجية الروسية.

دراسة الجبور (2018) تحت عنوان: الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوتين (2012 – 2018) (روسيا دراسة حالة): وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط خلال عهد بوتين، بالإضافة إلى تحديد طبيعة الدوافع التي يستند عليها بوتين لتنفيذ استراتيجياته، وفي ظل هذه الأهداف وسعي الباحث إلى تحقيقها، فقد تمثلت نتائج الدراسة بأن روسيا قد تمكنت من بناء تفاهمات مع القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط سواء تلك التي تعادي الولايات المتحدة أهمها إيران وتركيا التي تنتمي لحلف شمال الأطلسي أو تلك الدول التي تقع في دائرة الاهتمام الأمريكي كالمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى أن الاستراتيجية الروسية قامت على التوجه الفعلي في وضع أهدافها القومية وعدلت سياساتها الخارجية في بناء علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية مع دول الشرق الأوسط.

دراسة عيادي (2017)، بعنوان: الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولتحقيق هدفت الدراسة فقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي، حيث انتهت الدراسة إلى عدة نتائج، كان من أهمها أن الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية، تمحور أساساً حول ضرورة السيطرة على جغرافية الشرق الأوسط، والانتفاع بما تحمله المنطقة من مخزون نفطي كبير، بالإضافة إلى تأمين تدفق النفط للغرب والكيان الإسرائيلي على حد سواء، مع الحفاظ على الأمن الوطني للجانب الإسرائيلي، من جانب آخر، فقد ارتبط سلوك السياسة الخارجية الأمريكية بظهور جماعات إرهابية في عدة دول عربية في ظل غياب الأمن الوطني لتلك الدول بسبب التدخلات والتوغل الأمريكي في المنطقة كالعراق وسوريا على وجه الخصوص.

دراسة جعودي وعزوق (2017)، الاستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا): هدفت هذه الدراسة إلى بيان أبرز المحددات الداخلية والخارجية للاستراتيجية الروسية في سياساتها الخارجية، والكشف عن ماهية المصالح الروسية في الشرق الأوسط عموماً وجمهورية سوريا تحديداً، وما أبرز أسباب الأزمة السورية ودور النظام الروسي في هذه الأزمة، ولتحقيق هذه الأهداف فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، حيث افضت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن وصول الرئيس الروسي بوتن إلى رئاسة روسيا أدى إلى بيان أهم الأهداف والتصورات للسياسة الخارجية الروسية والتي تتمثل في محاولة استرجاع المكانة الروسية العالمية كالقوة الثانية أو صاحبة الشطر الثاني من القوة العالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الأزمة السورية جاءت على غرار فساد النظام السوري واستبداده ومنعه للحريات الفردية وأي من أشكال الديمقراطية، وجاءت السياسة الروسية داعمة لنظام بشار الأسد، تبعاً للعلاقات الدبلوماسية العميقة بين النظامين، وأن روسيا لا ترغب بوجود نظام سياسي سوري جديد يحرمها من مصالحها الحيوية في سوريا والمنطقة العربية والتي تتمثل في تكريس الوجود الروسي في الشرق الأوسط، والحصول على مصادر الطاقة النفطية والغازية والمعدنية جنباً إلى جنب مع دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ولتثبت نفسها كقوة عالمية لا يمكن إغفالها من جانب النظام العالمي ككل.

دراسة ويسام (2017)، بعنوان: باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائيتي التراجع والانحسار: هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور باراك أوباما الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية وسياسة بلاده الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وتسليط الضوء على الأسباب الكامنة وراء إخفاق أوباما في تجسيد وعوده وأهداف الأمن القومي الأمريكي، والحفاظ على أمن الشرق الأوسط ككل، ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج، تمثل أبرزها في أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعتبر اندماج لأفكار واقعية، وخطط استراتيجية موضوعة مسبقاً يقوم رئيس الولايات المتحدة بتنفيذ تلك الخطط وفق طريقته الخاصة، وأن سياسة الولايات المتحدة

واستراتيجيتها في الشرق الأوسط تقوم على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تحديداً، وكذلك وجود طموحات أمريكية تتمثل في بناء مشروع الهيمنة على الشرق الأوسط ومنه إلى العالم بأسره، كما تحرص الولايات المتحدة على بسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط، وإقصاؤها عن أي قوة إقليمية أو دولية أخرى تشاطرها مقدرات هذه المنطقة.

دراسة سلادن، وواسر، وكونابل وكليمان (2017)، بعنوان: الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، وقد انطلقت هذه الدراسة من هدف رئيسي مفاده الكشف عن أبرز أشكال الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، وقد استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هذا الهدف، حيث انتهت الدراسة بعدة نتائج، كان من أبرزها أن الاستراتيجية الروسية التي تنطلق منها سياستها الخارجية إزاء الشرق الأوسط، تمثلت في تكريس الوجود الحقيقي في هذه المنطقة بدايةً من الوجود العسكري في سوريا، وكذلك الشراكات الاستراتيجية مع العراق وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي وكذلك الأردن، حيث ترغب السياسة الخارجية الروسية بأخذ حصة كبيرة من الشرق الأوسط ومزاحمة دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على زعامة العالم، بدايةً من تولي مكانة وتوطيد وجودها في الشرق الأوسط الذي تعتبره نقطة انطلاقتها الأولى إلى الظهور كأقوى دولة في العالم.

دراسة سليمان (2016) تحت عنوان: أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي 2011 –2016: انطوت هذه الدراسة على جملة من الأهداف تمثلت في الكشف عن أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي خلال السنوات التي انطلقت منذ بداية ثورات الربيع العربية وحتى عام 2016، والتعرف على المصالح الروسية وكيفية تحقيقها في الشرق الأوسط، والكشف عن مدى أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وقد تمثلت نتائج الدراسة في أن الشرق الأوسط يمثل أهمية عظمى بالنسبة لدول العالم عموماً لا سيما الولايات المتحدة وروسيا، ذلك أن الشرق الأوسط يمثل أحد ركائز القوى في العالم بأسره، وأن الاستحواذ على هذه المنطقة تُعد بمثابة نقطة قوة لتلك الدول لما يملكه الشرق الأوسط من ثروات ومقدرات واسعة النطاق، ولما تشكله المنطقة من

منافع سياسية وعسكرية واقتصادية، وهو ما دفع الجانب الروسي من التوغل في المنطقة العربية، وأخيراً فإن الأثر المتمخض عن التوغل الروسي في المنطقة أدى إلى إعادة صياغة مسألة قطبي القوى العالمية، وتوزيع ثروات الشرق الأوسط بين قطبي القوى العالمية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

دراسة مدوخ (2015)، بعنوان: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010-2014): وهدفت هذه الدراسة إلى بيان ملامح السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط، والكشف عن أبرز محددات هذه السياسة الداخلية والخارجية، وبيان ماهية أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة للوصول إلى نتائجها النهائية، وقد انتهت الدراسة بعدة نتائج كان من أبرزها أن أهم محددات السياسة الخارجية الروسية الداخلية تتحدد في عاملين رئيسيين هما العامل الاقتصادي وطبيعة القيادة السياسية للدولة الروسية، وأن الموجه الرئيس للسياسة الخارجية الروسية كمحدد خارجي لهذه السياسي يتمثل في أهمية الشرق الأوسط وما تملكه هذه المنطقة من مقدرات ومزايا تتمثل في الثروات الطاقوية والمنطقة الجغرافية، كما أظهرت الدراسة أن الشرق الأوسط يمثل للجانب الروسي المتركز الأساس الذي تنطلق منه الدولة الروسية لإثبات وجودها على الصعيد العالمي كقوة عظمى عالمياً.

دراسة بوزيدي (2015): تحت عنوان: التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة الأزمة السورية 2010 – 2014): تسعى هذه الدراسة إلى بيان أهم المجالات والقضايا اتي يدور حولها التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط، واستعراض تعامل كل من الدولتين مع دول المنطقة حسب ما تتطلبه أهدافها الاستراتيجية في كافة المجالات، وفي ضوء هذه الأهداف، فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي: أن التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في الشرق الأوسط متعدد المجالات والأهداف التي أمكن حصرها في الحصول على مصادر الطاقة ممثلة بالنفط والغاز في الدول العربية، وكافة أشكال التجارة في المنطقة، وأيضاً فإن كل من الدولتين تتعامل مع الشرق الأوسط وقضاياه بما تقتضيه مصلحتهم في

المنطقة، سواء كانت مصالح مادية وهي أبرز تلك المصالح، أو إثبات الذات، أو حماية مصالح ودول حليفة مثل إسرائيل، وغير ذلك من محددات لوجهة التعامل مع دول الشرق الأوسط.

الدراسات الأجنبية

دراسة Cook (2021)، بعنوان: Major Power Rivalry in the Middle East: تنافس القوى العظمى في الشرق الأوسط:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور القوى العظمى في صراعات الشرق الأوسط، وماهية وجود احتمالات تعاونية بين تلك الدول لاحتواء تلك الصراعات، ولتحقيق ذلك، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدول العظمى في هذا العالم، لا تسعى أساساً إلى إنهاء الصراعات في الشرق الأوسط، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية، ليتسنى لكل من الدولتين من تكريس وجودها بشكل أكبر في ظل التوترات والتقلبات في الشرق الأوسط، ومن جانب آخر، فإن هناك دولاً تُعنى بأن تكون دولاً عظمى كدول الاتحاد الأوروبي، وأن هذه الدول ممثلة بالاتحاد الأوروبي تسعى إلى تهدئة الأجواء والظروف السياسية والتوترات والصراعات الشرق أوسطية، إلا أن مطلع الألفية الثالثة، أظهر مدى ضعف هذه الدول بالمقارنة باللاعبين الدوليين كالولايات المتحدة وروسيا والصين كذلك، والتي جميعها ترغب بالسيطرة على الشرق الأوسط سواءً بوجود توازن إقليمي أو وجود صراع داخلي، فهي لا تهتم بإنهاء تلك الصراعات لما ستحققه هذه الدول من إمكانية التوغل بشكل أكبر في الشرق الأوسط والسيطرة على مقدراته المختلفة.

دراسة Michnik، (2021)، بعنوان: Great power rivalry in the Middle East: التنافس بين القوى العظمى في الشرق الأوسط:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أبرز القوى العظمى في العالم التي تسعى إلى تكريس وجودها في الشرق الأوسط والسيطرة عليه، وبيان أبرز أوجه التنافس بين تلك الدول على الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الكشف عن احتمالات وجود قوى إقليمية شرق أوسطية تتنافس فيما بينها في سبيل الصعود إلى مراتب متقدمة من القوى الإقليمية، ولتحقيق هذه الأهداف فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي،

حيث انتهت الدراسة بعدة نتائج تمثلت في أن أبرز القوى العالمية التي تتنافس فيما بينها للسيطرة على الشرق الأوسط تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، حيث أن مجالات التنافس فيما بينها تتمثل في بسط السيطرة والنفوذ على دول الشرق الأوسط وأنظمتها السياسية وقراراتها السياسية، وكذلك الاستحواذ على مقدراتها الطاقوية، والاستفادة من الموقع الجغرافي للشرق الأوسط البري والبحري بما في ذلك المضائق البحرية في المنطقة، كما كشفت الدراسة عن احتمال وجود قوى عظمى إقليمية مستقبلاً تتمثل في المملكة العربية السعودية، وإيران، وإسرائيل، وتركيا ومصر، وكذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، التي ستتنافس فيما بينها للوصول إلى القوة العظمى على المستوى الشرق أوسطي.

دراسة NASR (2021)، بعنوان: The U.S.–Russia Rivalry in the Middle East (التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في الشرق الأوسط):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في الشرق الأوسط، ومدى أهمية هذه المنطقة بالنسبة للجانبين، ولتحقيق ذلك، فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي للوصول إلى نتائج الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت أن منطقة الشرق الأوسط مثلت الوجهة الأكثر أهمية بين روسيا والولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، لما تمتلكه المنطقة من أهمية على مستوى الطاقة، والأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية، وهي نقطة الانطلاق نحو تحقيق القوة العظمى بالنسبة للجانبين الروسي والأمريكي، كما كشفت الدراسة أن كل من البلدين يمتلك كل منهما مصالحه الخاصة في الشرق الأوسط، ومن الصعب جداً إخراج أي منهما من المنطقة، وخصوصاً بعد أن تمكنت روسيا من امتلاك موضع قدم في سوريا والعراق، وعلاقتها المتينة مع تركيا وإيران أقوى الدول الإقليمية في الشرق الأوسط، وهو ما جعل المنافسة الأمريكية الروسية أكثر حظوراً، وأن هذا التنافس سيعود على القوى العظمى بالمنافع المتمثلة بالطاقة والجغرافية الخاصة بالشرق الأوسط، كما سيعود بالضعف على دول الشرق الأوسط، التي سوف تسنزف قدراتها العائدة للقوى العظمى.

دراسة Newlin، Conley، Viakhireva & Timofeev (2020)، بعنوان: U.S.–Russia Relations at a Crossroads: العلاقات الأمريكية الروسية على مفترق طرق:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات الأمريكية الروسية في ظل التنافس ما بينهما، وخصوصاً بعد الحرب الباردة مروراً بالأحداث والمتغيرات التي جرت في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وللوصول إلى نتائج الدراسة، فقد اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث انتهت الدراسة إلى أن هناك أزمة في العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، وخصوصاً في مطلع الألفية الثالثة، وبشكل أكثر وضوح، بعد الغزو الأمريكي للعراق، حيث ظهرت روسيا كدولة عظمى ذات علاقات دبلوماسية وذات قدرات عسكرية واسعة النطاق، شكل ذلك تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية التي ترغب بالانفراد بالقوة العظمى عالمياً، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا على الصعيد السياسة الخارجية لكل من الدولتين.

دراسة Bani Salameh & Mashagbeh (2018)، بعنوان: The American Russian Rivalry in the Middle East: التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة السياسة الخارجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط، وبيان دور التنافس الاستراتيجية الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط، وبيان دور كل من الدولتين في هذه المنطقة، ولتحقيق هذه الأهداف فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، للوصول إلى نتائج الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن السياسات الإصلاحية لروسيا مكنتها من استعادة دورها الريادي على المستوى العالمي وبالتالي قدرتها على الحفاظ على مناطق نفوذها خالية من الهيمنة الأمريكية.

دراسة Popescu & Secrieru (2018)، بعنوان: Russia's return to the Middle East Building sandcastles (عودة روسيا إلى الشرق الأوسط بناء القلاع الرملية):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أبرز أسباب إقصاء روسيا عن الشرق الأوسط في نهايات القرن العشرين، وأبرز أسباب عودتها للشرق الأوسط كقوة عظمى، ودور الولايات المتحدة في كلى الحالتين، ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن أحد أهم الأسباب التي أقصت الجانب الروسي عن منطقة الشرق الأوسط تمثل بحربها مع أفغانستان التي كان للولايات المتحدة فيها دوراً بارزاً في تدمير القوة العسكرية الروسية وانحسار مكانتها وقوتها العالمية وإبعادها عن الشرق الأوسط وذلك من خلال تقديم الدعم للمجاهدين في أفغانستان دعماً عسكرياً ومادياً وسياسياً، كما كشف أن عودة روسيا للمنطقة كانت من البوابة السورية، والشراكات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية والسياسية والطاقوية والاقتصادية مع دول الشرق الأوسط وأبرزها إيران وتركيا، ودول الخليج العربي، ودول شمال إفريقياً أيضاً، وكان دور الولايات المتحدة بذلك متمثل بتخلي الولايات المتحدة عن دورها الأمني والفاعل في النظام العالمي إلى دور تحقيق مصالحها الخاصة، والنأي عن تقديم يد العون لدول الشرق الأوسط، مما جعل من الشريك الروسي أكثر نجعاً من الشراكة مع الولايات المتحدة بالنسبة لدول المنطقة، وخصوصاً بعدما كرست الولايات المتحدة جهودها لتفعيل ودعم الجانب الإسرائيلي على حساب الأمن الوطني العربي والإقليمي ككل.

10.2 التعليق على الدراسات السابقة

سعت الدراسات السابقة إلى بيان أوجه القوى الكامنة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والجمهورية الروسية، بالإضافة إلى دور كل من الدولتين في الشرق الأوسط، مع التركيز على تنافس كلتا الدولتين في المنطقة، كما أن جميع الدراسات أظهرت أن الولايات المتحدة وروسيا تسعى كل منهما إلى تحقيق مصالحها الشخصية

دون التطرق بأي حال من الأحوال للحفاظ على الشرق الأوسط أو مصالحه، أو بناء علاقات سياسية ودية مع دول الشرق الأوسط.

من هنا يظهر الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، ذلك أن الدراسة الحالية تُسلط الضوء على فكرة جوهرية متمثلة بوجود أحد الدولتين في الشرق الأوسط، وأن كل من الدولتين سواءً الولايات المتحدة أو روسيا هي متواجدة لا محال، إلّا أن وجود دولة منهما في المنطقة يؤدي إلى تقليص دور الدولة الأخرى، وهو ما يُعني وجود تبادل للأدوار في الشرق الأوسط للدولتين، لتتقاسم كل منها ثروات المنطقة بالتناوب وبفترات زمنية مختلفة، وهذا هو جوهر الدراسة الحالية، فلم تتطرق أي دراسة سابقة إلى مسألة تبادل الأدوار بين الولايات المتحدة وروسيا في الشرق الأوسط، وهو ما سيتم بيانه واستكشاف أهم وجهات هذه الدول وسياساتها حيال الصراع في الشرق الأوسط ودور كل دولة تجاه هذا الصراع الذي ظهر خلال العقد الماضي ولا زالت آثاره حاضرة حتى يومنا هذا.

الفصل الثالث:

الشرق الأوسط بين التنافس الخارجي والصراع الداخلي في ظل الوجود الأمريكي الروسي

تتنافس الكثير من دول العالم على منطقة الشرق الأوسط، لما لها من أهمية طاقوية واقتصادية وجغرافية، كما أن الدول العظمى التي تنوي إثبات نفسها ونفوذها عالمياً، تبدأ أولاً بالتوجه للشرق الأوسط كنقطة انطلاق للتنافس الدولي، وفي ظل الأطماع الدولية في المنطقة العربية، ظهرت عدة تدخلات إقليمية لعدة دول تمثلت في دولة تركيا، وجمهورية إيران، والكيان الإسرائيلي وكل منها يسعى إلى تحقيق هدف واحد، وهو الهدف التوسعي، فتركيا تحلم في إعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية التي حكمت جزءً كبيراً من العالم العربي، وإيران التي تطمح لإعادة أمجاد الدولة الفارسية وتسعى للسيطرة على المنطقة العربية وبناء دولتها الفارسية في المنطقة متخذة من عباءة الدين غطاءً لمخططاتها التوسعية للمنطقة العربية والتي باتت قريبة إلى حد ما من خلال سيطرتها على النظام في العراق، وسوريا، ولبنان، ويبدو أن اليمن بميليشياتها الشيعية تسير بمقتضى المخطط الشيعي.

وأما الكيان الإسرائيلي، فهو يحمل على عاتقه تحديد الهدف الأول له، والذي يشير له بوضوح تام، وهو قيام دولة إسرائيل من فرات العراق إلى نيل مصر وما حوله من دول عربية، وبسط نفوذه على المنطقة وشعوبها وثرواتها بأي شكل من الأشكال.

بعيداً عن المخططات والتدخلات الإقليمية، لا بد من التركيز على الأخطار العالمية المتمثلة بالتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، هذا التنافس الذي ينطلق من منطلق السيطرة والحصول على ثروات المنطقة، وموقعها الجغرافي، وتحقيق مخططاتهم الاستراتيجية في الصعود إلى قمة القوة والنفوذ العالمي من خلال منطقة الشرق الأوسط ما يلقيه هذا التنافس من ويلات على المنطقة العربية تحديداً.

ومن جانب آخر فقد ارتبطت هذه التدخلات في التغيرات الإقليمية التي مثلت صراعات عدة ضمن المنطقة العربية نفسها، كالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والحروب الإسرائيلية تجاه الجنوب اللبناني، والميليشيات الشيعية الإيرانية التي تنتشر في سوريا والعراق ودعم الأنظمة القائمة هناك، ناهيك عن التوغل العسكري الإيراني

في اليمن ممثلاً بميليشيات الحوثي، وخلاف ذلك، مثل التدخل التركي في العراق وسوريا.

وعليه، فإن الفصل الحالي يتضمن الكشف عن تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط مع تسليط الضوء على هذه المنطقة وما فيها من صراعات داخلية والكشف عن أهمية المنطقة والنشأة التاريخية لها، وأبرز أبعاد هذه المنطقة، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

1.3 ماهية الشرق الأوسط (دراسة في المفهوم والدلالة)

1.1.3 الصراع والتنافس في الشرق الأوسط (دراسة نظرية تحليلية)

2.1.3 ماهية الشرق الأوسط (دراسة في المفهوم والدلالة)

يُعد الشرق الأوسط المكان الأكثر جذباً للقوى العظمى لما يمتلكه من ثروات، وجغرافيا تربط القارات الأوروبية والآسيوية والإفريقية مع بعضها البعض، وأن امتلاك أي من دول الشرق الأوسط القوة الرادعة، سوف تنأى بالدول العظمى عن مسرح المنافع في الشرق الأوسط، لذا فإننا نجد التوغل والتدخل الخارجي مستمراً لا يتوقف بأي حال من الأحوال في هذه المنطقة تحديداً، كما أن منطقة الشرق الأوسط التي يزخر تاريخها بالحضارات المتعاقبة عبر آلاف السنين أدت إلى جعلها منطقة بارزة في المجالات السياحية، والتاريخية، والثقافية، والدينية، وعند ذكر الدين في الشرق الأوسط فإننا نلتفت إلى الدين الإسلامي الذي بسطت دولته نفوذها في أمصار الدنيا، هو ما يشكل هاجساً لكثير من دول العالم التي ترى بالدول العربية مستقبلاً في توحدها على أسس دينية وتاريخية إبعادا لتلك الدول عن المسرح العربي المعتاد للتنافس فيما بينها، ولعل أهمية هذه المنطقة تظهر مفاهيمها في كثير من المواطن العلمية والثقافية، ولبيان ماهية الشرق الأوسط وأهميته ومفهومه ومكوناته من الدول عبر المراحل الزمنية المختلفة، فقد تم تقسيم المبحث الحالي للمطلبين التاليين:

2.3 مفهوم الشرق الأوسط وأهميته

1.2.3 الشرق الأوسط الجديد: التاريخ والأبعاد الرئيسية

2.2.3 مفهوم الشرق الأوسط وأهميته

يُعد مصطلح الشرق الأوسط من المصطلحات والمفاهيم الأكثر تداولاً على الساحة السياسية على مستوى العالم أجمع، لما تنطوي عليه هذه المنطقة من أحداثٍ ومتغيرات واسعة النطاق، لما يمتلكه من مكانة جغرافية وتاريخية وطاقوية (يوسف، 1991، ص: 2)، ناهيك عن الأدوار الإقليمية والعالمية التي تفرض نفسها بقوة في هذه المنطقة لتتخذها ساحة تنافس دولي، وللانتفاع بمقدرات هذه المنطقة على أوسع نطاق ممكن (Andersson & Djeflat، 2013، P: 12).

إن مصطلح الشرق الأوسط من المصطلحات الحديثة التي تم الكشف عنه في عام 1902م في مقالة للأميرال البريطاني "مهان" الذي لم يحدد بدايةً ماهية الحدود الجغرافية للشرق الأوسط وإنما نظر للشرق الأوسط على أنه منطقة متحركة لا تحكمها جغرافيا محددة بعينها، وأنها مكاناً تتقاسم النفوذ فيه الدول العظمى وخصوصاً بريطانيا التي كانت تعمل على إدارة المنطقة وفق نفوذها الذي امتد عبر عديد من دول العالم (عبد الكريم، 1992، ص ص: 8–14). ومع ذلك فقد حظي الشرق الأوسط بعدة تعريفات مختلفة لعل من أبرزها تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عرفت الشرق الأوسط في عام 1989 على أنه: "المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً ومن سوريا وتركيا شمالاً إلى اليمن جنوباً" (البريزات، 2008، ص: 6).

ووفق هذا التعريف نُدرك أن الشرق الأوسط غالبيته العظمى هي الدول العربية ودولة الكيان الإسرائيلي الذي أعلن في عام ١٩٤٨م،وباستثناء دولة ايران ومن هنا يرى الباحث أن الإشارة إلى الشرق الأوسط في مخططات وسياسات الدول العظمى هي بالضرورة موجهة نحو العالم العربي والإسلامي.

وإن اتساع دائرة النفوذ الغربي في المنطقة العربية، وخصوصاً في نهايات عمر الدولة العثمانية، وقد ظهر مصطلح آخر يشير إلى المنطقة العربية وبعض الأجزاء من دول غير عربية مثل تركيا، وهو الشرق الأدنى، والذي عُرِفَ على أنه: "المكان الذي يشمل البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنها تركيا وسوريا وفلسطين

ولبنان والأردن ومصر وجزيرة قبرص، وظهر هذا المصطلح في منتصف القرن العشرين (1950م) جراء ضعف الإمبراطورية العثمانية وتصاعد التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا على ممتلكاتها" (حسين، 2005، ص: 6).

وأيضاً فقد عَرَفَ الأشهب والحسيني (2005) الشرق الأوسط على أنه: "المكان الذي يضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وإيران"(الأشهب والحسيني، 2005، ص: 5).

ومن جانب آخر فقد عُرف الشرق الأوسط على أنه: "اصطلاح جغرافي نتيجة تقسيمات سياسية، ويعود استخدام تعبير الشرق الأوسط إلى الحرب العالمية الثانية، وهو يطلق اليوم على الأراضي المحيطة بسواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية والممتدة من المملكة المغربية إلى الجزيرة العربية وتركيا وإيران" (الدلابيح، 2011، ص: 5).

ولعل الدلالة باتت واضحة حول ماهية الشرق الأوسط، بسبب أن الشرق الأوسط هو منطقة متحركة وتفاعلية، وتتمركز جغرافياً في وسط العالم العربي، وتتحرك اتساعاً لتشمل دولاً شرق أوسطية عربية وغير عربية وفقاً لسياسات توسعة دائرة النفوذ والمصالح المشتركة وغير المشتركة للدول العظمى الغربية عامةً بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا، وفي كل مرة تتداخل مصالح الدول العظمى وتتسع، يتم تغيير نطاق الشرق الأوسط مفاهيمياً وجغرافياً.

وعليه، فإن الشرق الأوسط بهذا المفهوم يُعد نطاقاً واسعاً يتم التلاعب به وفق سياسات خارجية تسعى جميعها للاستحواذ على مقدرات المنطقة، وبسط نفوذها عليها، والصعود إلى ترتيب القوى العالمية من قلب هذه المنطقة التي تُعد مصدراً للقوة والصعود العالمي.

وبناءً على ذلك فإن مفهوم الشرق الأوسط يغطي المنطقة التي تشمل الدول العربية على اختلاف مواقعها القارية والمتمركزة في قارة آسيا وإفريقيا والملتصقة جغرافياً، وهي الدول ذات الخلفية التاريخية والدينية والثقافية مع بعض الاختلاف في المعتقدات المذهبية، والمستهدفة سياسياً وعسكرياً وثقافياً وبعض الدول الإسلامية.

ومن جانب آخر، فإن الأهمية التي ينبع منها الشرق الأوسط قد اتفقت عليها الكثير من الدراسات والمؤلفات، فهي المنطقة التي تتركز بها مصالح الدول العظمى وفي مقدمتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا، وتتعدد المصالح والمنافع في المنطقة اقتصادياً وسياسياً وجغرافياً، ناهيك عن المقدرات والثروات المختلفة في المنطقة، فالمنطقة هي وجهة الدول الطامعة في هذه المقدرات، والطامحة لبناء قواها على حساب الشرق الأوسط (عبد الله، 2019، ص: 310).

الجدير بالذكر أن مفهوم الشرق الأوسط ارتبط بأهميته منذ الوهلة الأولى، ولعل من المهم العلم بأن أولى الدول التي أدركت أهمية الشرق الأوسط هي بريطانيا، حيث أن كل من الضابطين توماس جوردن وفلنتاين شيرول 1832م وغيرهما من ضباط البحرية البريطانية تنبهوا لخطر الامتداد الألماني والروسي اللذان ظهرت قوتهما في وقت مبكر ومعرفة سياستهما الخارجية ذات التوجه الصريح لمنطقة الشرق الأوسط للبحث عن مصادر الطاقة والقوة، فكان الاهتمام البريطاني بمنطقة الشرق الأوسط اهتماماً تنافسياً بين بريطانيا من جهة وألمانيا وروسيا من جهة أخرى، حيث أدركت بريطانيا أن هناك ما يهدد مصالحها الحيوية في هذه المنطقة وخصوصاً المنطقة الواقعة على ضفاف بحر العرب بين الجزيرة العربية وإيران، والمناطق الواقعة بين تركيا وإيران أيضاً، وكانت هذه المرة الأولى التي يظهر بها مصطلح الشرق الأوسط وتنامي أهميته على الصعيد العالمي (محمد، 2018، ص ص: 2-4).

كما بات الشرق الأوسط أكثر أهمية من ذي قبل لكثير من دول العالم أبرزها بريطانيا والتي كانت القوة العظمى على المستوى العالمي، ففي مطلع القرن العشرين أدركت بريطانيا إلى ضرورة السعي قدماً لحماية مصالحها في الشرق الأوسط، حيث كانت هذه المنطقة تحديداً من أهم المناطق التي تسعى بريطانيا لتأمينها لغرض حماية تجارتها العالمية، وتأمين طريقها إلى الهند والتي كانت تمثل منجم من الكنوز التجارية والاقتصادية لبريطانيا في ذلك الوقت.

مما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط قد حظيت باهتمام واسع النطاق على صعيد التنافس الدولي على المكانة الجغرافية والمقدرات الحيوية والثروات المختلفة في المنطقة فبعد الهيمنة الكلية للجانب البريطاني على الشرق الأوسط، ظهرت قوة أخرى

تنافس بريطانيا في الشرق الأوسط وهي القوة الفرنسية، واللتان تقاسمتا كل منهما الشرق الأوسط وفق اتفاقية سايكس بيكو التي أتاحت الفرصة للغرب بأن يفرض نفسه بقوة على الشرق الأوسط وخصوصاً العالم العربي لتقاسم ثرواته وإمكانياته المختلفة (حسن، 2008، ص ص: 1-7).

وعليه، فإن أهمية الشرق الأوسط تكمن في كثير من المواطن، لعل أهمها ما تميزت به من خصائص حيوية أدت إلى جذب الدول العظمى، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: الأهمية والخصائص الجيواستراتيجية:

تُعد منطقة الشرق الأوسط الأكثر أهمية على صعيد الخصائص الجيواستراتيجية من بين مناطق العالم أجمع، فالشرق الأوسط تظهر أهميته على صعيد أنه المنطقة الحيوية التي تتوسط القارات الثلاث الأوروبية، والآسيوية، والإفريقية، كما أنها تمثل نقطة التقاء هذه القارات براً وبحراً وجواً، كما تطل وتحتوي على مياه البحر المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر قزوين، وبحر العرب، والخليج العربي، وكذلك المحيط الهندي، وامتلاكها التقدير والنسبة الأعظم من ممرات الملاحة الدولية ونقل الطاقة حول العالم وذلك من خلال الممرات الحيوية الآتية:

1-مضيق باب المندب:

ويُعد مضيق باب المندب من أهم المضائق في المنطقة حيث يصل البحر الأحمر بالمحيط الهندي، ويُعد ممراً إستراتيجياً للتجارة العالمية ويستوعب مضيق باب المندب حجماً هائلاً من حركة المواصلات التجارية والعسكرية وتحديداً تنقلات تجارة النفط العربي والتي تقدر بنحو 30% من حجم تنقلات النفط العالمي، والجدير بالذكر أن هذا المضيق كان منطقة تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أبان الحرب الباردة، الأمر الذي دعا كلا الجانبين أن يُقيم قواعد عسكرية في هذه المنطقة الاستراتيجية للسيطرة على تنقلات الطاقة العالمية الصادرة من العالم العربي في قلب الشرق الأوسط (قطيشات، 2017، ص ص: 2، 3).

2-مضيق البوسفور (مضيق الدردنيل):

ويُقسم هذا المضيق إلى ممرين مائيين ضمن الأراضي التركية، الأول يربط البحر الأسود ببحر مرمره، بينما يربط الممر الثاني بين بحر مرمرة وبحر ايجة

المتصل مباشرةً بالبحر الأبيض المتوسط، ويشكل هذا المضيق نقطة استراتيجية تربط قارة أوروبا بقارة آسيا وتسيطر على حركة التنقل التجاري والعسكري الأوروبي والآسيوي (حسن، 2008، ص ص: 1-7).

3-**مضيق هرمز:**

ويُعد مضيق هرمز أهم المضائق في الشرق الأوسط على الإطلاق وخصوصاً بالنسبة للدول العظمى التي تنتفع من هذا المضيق بشكل واسع النطاق، ويصل هذا المضيق بين الخليج العربي، وخليج عُمان كما يسيطر هذا المضيق على نحو 30% من إمدادات النفط العالمي، ويشكل إمداد النفط اليومي للولايات المتحدة الأمريكية من هذا المضيق ما نسبة 15% من إجمالي النفط المستهلك للولايات المتحدة، والجدير بالذكر أن هذا المضيق قد تنازعت عليه وتنافست كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أيضاً خلال الحرب الباردة وأنشئت كل من الدولتين قواعد عسكرية في الجزر التي توسطت هذا المضيق الذي تمر به حوالي 50 ناقلة نفط لدول العالم المختلفة (مراد، 2009، ص: 37).

4-**قناة السويس:**

تصل قناة السويس بين خليج السويس في مصر والبحر الأبيض المتوسط، وتعمل على تسهيل وسرعة المواصلات البحرية التجارية منها والعسكرية من وإلى أوروبا للقارة الإفريقية (مراد، 2009، ص: 37).

ثانياً: أهمية العمق الاستراتيجي:

تُعد منطقة الشرق الأوسط والبالغة مساحته حوالي (3،500،000) ميل مربع، أي نحو (9000000) كم^2، من أكثر المناطق اتساعاً على مستوى المساحات الجغرافية الواسعة والمتصلة فيما بينها والمسيطرة على منافذ ومعابر مائية عدة كما تمت الإشارة إليه أعلاه، الأمر الذي يعطي المنطقة أهمية جغرافية وعمقاً استراتيجياً ذو أهمية كُبرى بالنسبة للدول الطامحة للسيطرة على الشرق الأوسط، وقد شاركت أهمية العمق الاستراتيجي أهمية أخرى تمثلت في تعدد تضاريس المنطقة بين سهول وبحار وأنهار ومرتفعات، وغيرها، وجميعها أدت إلى جعل المنطقة منطقة تبعث بالحياة وهو ما قصده البشر منذ القدم (الجبور، 2018، ص: 67).

3.3 الأهمية الحضارية والثقافية والدينية والتنوع البشري:

للشرق الأوسط أهمية بالغة على مستوى بُعدها الحضاري والتاريخي والثقافي والعلمي وكذلك الديني، حيث أن الرسالات السماوية المختلفة نزلت في هذه المنطقة، كما يُجمع العالم بأن الكتب السماوية الزبور، التوراة، والإنجيل والقرآن الكريم، جميعها نزلت في هذه المنطقة، ونتيجة للأهمية الدينية والمناخية الطبيعية قد أدى ذلك إلى إقامة حضارات إنسانية تعود لآلاف السنين (محمد، 2018، ص: 18)

من جانب آخر، فإن المنطقة العربية تحديداً مثلت المنطقة الأكثر ثقافةً وعلماً عبر التاريخ، فليس ببعيد عن الأذهان التشريعات البابلية وأهمها شريعة حمورابي التي أثرت على العالم أجمع بنصوصها وتشريعاتها الفرعية، وأيضاً أول كتابة مدونة في العالم وهي الكتابة العربية والأرقام العربية التي أظهرها العرب الفينيقيون وهم أحد فروع العرب اليبوسيون الكنعانيون، أضف إلى ذلك فنون المعرفة التي انطوت عليها اللغات المصرية القديمة أهمها الهيروغليفية، ناهيك عن العلوم الحسابية والفلكية، والمعمارية وعلوم الجغرافيا والتاريخ (سعيد، 2006، ص: 34)، والجدير بالذكر أن هذه العلوم والثقافات تطورت بشكل كبير ونهضت بالأمة جمعاء بعد الدمج التاريخي بين الإسلام والعروبة، الأمر الذي أدى إلى تنامي أهمية المنطقة ككل فهي ذات حضارات عريقة وثقافات وعلوم شتى، وتاريخ مزدهر (حتى انهيار الخلافات الإسلامية)، وبالرغم من ذلك لا زال ارتفاع نسبة الشباب في المنطقة، يشكل رافداً للعمالة والمؤسسات العسكرية (مراد، 2009، ص ص: 1، 2).

الأهمية الاقتصادية:

الأهمية الاقتصادية هي ما تميز الشرق الأوسط منذ عقود، وذلك من خلال ما توفره المنطقة من مصادر الطاقة الهائلة والتي يستفيد منها العالم بأسره في تسيير الكثير من شؤون حياتهم الصناعية والتجارية والمواصلات وتنمية مصادر الطاقة النفطية، وهي أهم ما يميز المنطقة ويدفع الدول العظمى للسيطرة على الشرق الأوسط والاستفادة من المقدرات النفطية في المنطقة، حيث أكدت منظمة أوبك في نشرتها الإحصائية لعام 2021م بأن هناك ما نسبته 79.4% من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم تمتلكه الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، وأن الشرق الأوسط يمتلك ما

نسبته 64.5% من مجمل النفط الذي تمتلكه الدول الأعضاء في المنظمة بشكل كلي، أي أن دول الشرق الأوسط تمتلك ما نسبته (51.5%) تقريباً من مجمل النفط في العالم ككل (Organization of the petroleum exporting countries (OPEC)، (2021 .

وتبعاً لما تملكه المنطقة من مستويات عالية من المخزون النفطي، وأيضاً امتلاكها آباراً هائلة من الغاز الطبيعي، فقد باتت المنطقة هي الوجهة الأكثر كفاءة لدول العالم جميعاً، وجعلت منها أهمية عظمى لا يمكن الاستغناء عنها من تلك الدول، حيث باتت هذه المنطقة الأكثر امتلاكاً للثروات منطقة تنافس عالمية تتنافس الدول العظمى للسيطرة عليها وعلى مقدراتها المختلفة (Wasser،Mueller ، Martini & Watts،2017 ،P: 22)، فالدول العظمى على استعداد أن تخسر معاهداتها وعلاقاتها مع أي من حلفائها إن تصادمت مصالحهما في الشرق الأوسط أو حاولت دولة أخذ مكانة دولة أخرى في المنطقة (الجبوري، 1993، ص: 12).

وقد أكدت منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) عبر موقعها الرسمي في 2022/1/1، أنه وبالرغم من تراجع الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا، إلّا أن صادرات منطقة الشرق الأوسط من المشتقات النفطية والسلع قد ارتفعت بنسبة (2.6%) وهو ما يعني أن نصيب الشرق الأوسط من الصادرات على الصعيد العالمي قد بلغت (9.3%)، وبالرغم من انخفاض الواردات من البضائع والسلع العالمية ضمن إطار التجارة والتبادلات التجارية العالمية، إلّا أن واردات كل من أمريكا الجنوبية ودول الشرق الأوسط قد ارتفعت، حيث ارتفعت نسبة الواردات التجارية للشرق الأوسط بمعدل (1.6%) وهو ما يعني أن نصيب الشرق الأوسط من الواردات من البضائع والسلع على الصعيد العالمي ما نسبته (5.4%) في نهاية عام 2021م، وهو ما يشير إلى مدى أهمية اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وارتباطاتها العالمية، وخصوصاً مع الدول العظمى التي تعتمد بشكل كبير على صادرات الشرق الأوسط التجارية والنفطية على وجه الخصوص، كما تمتهم أيضاً بتوريد الصناعات والسلع للشرق الأوسط كسوق استهلاكية للمنتجات الأجنبية (World Trade Organization،2022).

وانطلاقاً من ذلك فإن الشرق الأوسط، وخصوصاً الدول العربية منه، هي المعنية بأن تكون شرق أوسط يحتوي على آمال الدول العظمى، ومكاناً للتنافس وإثبات الوجود العالمي من خلال هذه المنطقة، التي باتت تشكل مصدر القوة لتلك الدول طبقاً لما تملكه من خصائص ومزايا وأهمية جعلت من المنطقة مستهدفة للدول المتنافسة للحصول على مقدرات المنطقة وثرواتها المختلفة من الطاقة النفطية، والزراعية، وتنوع المناخ والجانب التجاري، لتتنامي قواها وتتعاظم على حساب المنطقة العربية وخصوصاً بين جمهورية روسيا والولايات المتحدة.

4.3 الشرق الأوسط الجديد: التاريخ والأبعاد الرئيسية

ظهرت أهمية الشرق الأوسط بمسماه الحديث في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وفقاً للأطماع الغربية في الشرق الأوسط، وتم التركيز على هذا المفهوم بشكل واسع النطاق لما تملكه المنطقة من أهمية قصوى وفق ما تقدم في المطلب السابق (الجبر، 2006، ص: 1). وقد أشار الدكتور عمر حسن (2008) في كتابه " النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي" أنه وفي عام 1909 ظهر الاهتمام بالشرق الأوسط وتحديد معالمه ومنافعه، وقد اضطلع هذا الكتاب إلى التركيز على مشاكل الشرق الأوسط، ووسائل وطرق السيطرة عليه لصالح أوروبا عامةً وبريطانيا تحديداً، وهو ما أدى باللورد كيرزون في عام 1911م بضرورة إنشاء مشروع إداري لإدارة شؤون الشرق الأوسط بما يتلاءم مع التطلعات البريطانية الاستعمارية بدايةً من فلسطين والأردن والعراق ثم الجزيرة العربية (حسن، 2008، ص ص: 10، 11).

وكانت البداية الأولى لظهور العمل الفعلي على إنشاء مشروع الشرق الأوسط الكبير في أعقاب معاهدة سايكس – بيكو في عام 1916م، والتي تمحورت حول السيطرة على الشرق الأوسط وجعله مشروع حيوي للغرب في وقت غفلت به الأمة العربية وضعفت في إدارة شؤونها (المسيري، 2004، ص: 1).

ثم أيقنت الدول العظمى بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية أن الشرق الأوسط لا بد له أن يكون المنجم الحقيقي لبناء

الثروات والقوى الغربية جميعاً، وتوصلت هذه الدول إلى ضرورة خلق الصراعات في المنطقة وإنهاكها باستمرار بالقضايا الصراعية أهمها دعم قيام الكيان الإسرائيلي في عام 1948م، وهو ما أدى لخلق الفوضى العارمة في هذه المنطقة وإتاحة الفرصة الحقيقية لدول الغرب للتوغل في الوطن العربي والسيطرة عليه والانتفاع من ثرواته كافة (البريزات، 2008، ص ص: 10-16).

بدأت مرحلة جديدة بعد قيام الكيان الإسرائيلي في المنطقة العربية، وقد تمكنت دول الغرب من جعل هذا الكيان نداً للدول العربية من خلال الدعم المتواصل على الصعيد العسكري والسياسي والاقتصادي للكيان الإسرائيلي وجعل المنطقة العربية ملتهبة بالنزاعات والصراعات المختلفة لزمن طويل (Shamir، 1982، Pp: 790-792)، وحين انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991م، تم طرح مفهوم الشرق الأوسط الجديد في هذا المؤتمر من خلال الكيان الإسرائيلي نفسه، وفي عام 1994م أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريس في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) إلى مفهوم الشرق الأوسط الجديد بصورة واضحة وأشار إلى القوى العالمية الداعمة لمشروع الشرق الأوسط الجديد وأبرز المصالح التي ينبغي استغلالها في هذه المنطقة (بيريز، 1994، ص ص: 15 – 30).

حيث أن هذا المفهوم قد تبعته عدة مشاريع تنموية تقوم على خلق السلام بين إسرائيل والدول العربية ثم تمكين الجانب الإسرائيلي من اختراق العالم العربي وفق سلسلة من الأنشطة الاقتصادية القائمة على التكنولوجيا الإسرائيلية، والتمويل الخليجي، والمياه التركية، والعمالة العربية من بقية الدول العربية، وكانت هذه الفكرة الظاهرة للمجتمع الدولي، وأما الفكرة الباطنية فقد تمحورت حول توغل الجانب الإسرائيلي والأوروبي في كافة أرجاء الوطن العربي والاستفادة من مقدرات وثروات الأمة العربية جميعاً، وبسط النفوذ فيها، ناهيك عن خلق أجواء السلام بين الكيان الإسرائيلي والوطن العربي يشكل صوري إلّا أن الصراع العربي الإسرائيلي لا زال مستمراً من خلال الاعتداءات المستمرة على القدس تراةً وعلى قطاع غزة تارة أخرى، ناهيك عن التدخلات في الشؤون العربية كالتدخل في الشأن العراقي والسوري أبان الصراعات التي

حلت بهما، وبالتالي استمرار الفوضى والصراعات من قبل الجانب الإسرائيلي وما يقابله من سلام من قبل الجانب العربي (زغرب، 2011، ص: 41).

كما أن التنافس الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط تنافساً واضحاً على السيطرة والنفوذ والاستفادة من الثروات العربية كافة (Fulton،2019 ،6-1 :Pp)، وقد تزامنت حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وأزمة الكويت في عام 1991م، والتي جعلت الساحة العربية مهيأة للانتشار الأمريكي الذي بات القوة العظمى الأولى في العالم، وفرض السياسة الأمريكية في المنطقة بشكل واسع النطاق، حيث انتشرت القوات والقواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي ثم بدأت مرحلة جديدة لمشروع الشرق الأوسط ومفهومه الذي بات مترامي الأطراف من المغرب العربي غرباً، لهضبة التبت شرقاً، وضمن الشرق الأوسط أيضاً كل من تركيا، وإيران، والباكستان، وأفغانستان، لتكون منطقة الشرق الأوسط الحصة الأكبر للانتفاع الأمريكي (BENNETT)، IKENBERRY، 2006، P: 1 .

وقد عملت الولايات المتحدة سريعاً على الاستفادة من وجودها في الشرق الأوسط، خوفاً من أي تداعيات جانبية قد تُظهر قوة منافسة لها في المنطقة، ففي عام 1995، نادت الولايات المتحدة بظهور الشرق الأوسط الجديد وضرورة زيادة الانتشار الأمريكي في المنطقة، وفي عام 1999م قامت الولايات المتحدة بتغيير خطتها العسكرية في المنطقة، حيث قامت وزارة الدفاع الأمريكية بنقل القوات الأمريكية من آسيا الوسطى إلى القيادة المركزية في الشرق الأوسط، والتي سُميت بقوات الانتشار السريع، الأمر الذي جعل الشرق الأوسط تحت خطر التهديد الأمريكي المباشر، وخير مثال على ذلك، التوغل السريع في العراق في عام 2003م (Hanna،Benaim ، 2019،10-2 :Pp).

من جانب آخر، ولتكريس الدور الأمريكي في المنطقة، وتبريره على نطاق واسع، فقد وجدت الولايات المتحدة طريقاً للتوغل بشكل أكبر في المنطقة وسياسات الدول العربية، وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وذلك بذريعة محاربة الإرهاب، حيث أن صفة الولايات المتحدة بمحاربة الإرهاب في المنطقة أعطى لها مجالاً غير مسبوق في إثبات نفسها بقوة وتوغلها بشكل كبير في الوطن العربي

دون حاجة لأي إذن في هذا الوجود، كما أن تلك الأحداث دعت الولايات المتحدة بالمناداة بضرورة التواجد المكثف في الشرق الأوسط (Blanchard، et. al، 2012 ، p: 3).

لعل الطموح الغربي في المنطقة، في مطلع الألفية الثالثة، والسعي إلى تمكين الجانب الإسرائيلي في المنطقة، قد ولد دافعاً لأن سلكت الولايات المتحدة الأمريكية نهجاً جديداً يقوم على إضعاف الجانب العربي وتقسيمه إلى دويلات صغيره، كي تتنامى القوة والنفوذ الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة، وسط أجواء آمنة تنأى بأي نزاع عن المصالح الأمريكية والإسرائيلية وذلك أولاً من خلال تمكين إسرائيل من بسط سياستها ونفوذها على فلسطين بالكامل ومن ثم التوجه نحو بقية الدول العربية لتقبع تحت النفوذ الإسرائيلي ووفق المصالح الأمريكية (Nautré، 2008، Pp: 1، 2).

بقيت السياسة الأمريكية تتبع نهج التوغل والتدخل في الشأن العربي وبسط النفوذ على نطاق واسع، والدعم الكبير للجانب الإسرائيلي على حساب الجانب العربي، مع ترقب عن كثب للشريك التاريخي للولايات المتحدة، والمتمثل بجمهورية روسيا التي فقدت مكانها ومكانتها في الشرق الأوسط منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، حتى باتت الفرصة وشيكة للتنازع مرة أخرى بين الغريمين الأمريكي والروسي (بورشيفكايا، 2016، ص ص: 1، 2)، وذلك في طور التغيرات الإقليمية العربية التي ظهرت في عام 2011، وتمثلت بثورات الربيع العربي والحركات الشعبية والأزمات العربية عامةً، الأمر الذي دعا إلى توغل الكثير من دول العالم في الشرق الأوسط، وخصوصاً الجانب الروسي (Mueller، Wasser، Martini & Watts، 2017، Pp: 1-8).

لقد ظهرت المتغيرات الإقليمية العربية بالتزامن مع الدعوة الأمريكية والغربية عموماً بصناعة شرق أوسط جديد وسط ما سُمي بالفوضى الخلاقة، وقد تمثلت هذه السياسة بسعي الولايات المتحدة وحلفائها لإدخال المنطقة الشرق أوسطية في حالة فوضى عارمة تملؤها الاضطرابات والتوترات السياسية والتي نتج عنها ثورات عربية مختلفة بدأت من تونس في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 (Diwan، 2016 ، Pp: 2، 3)، وتلتها كل من مصر وليبيا، واليمن، وسوريا، ناهيك عن الاضطرابات السياسية بين عدة دول عربية، ومن جانب آخر، فقد ظهرت الأزمات الإقليمية العربية

كالأزمة السورية، واليمنية، والفلسطينية، بشكل واسع النطاق، أتاحت الفرصة جلياً لتوغل الولايات المتحدة وروسيا تحديداً في المنطقة العربية، ورسم كل منهما سياساته التي تتماشى مع تطلعاته المختلفة على حساب الشرق الأوسط (الكرد،2016،ص:1).

ويلاحظ هنا أن سياسة الفوضى الخلاقة قد خلفت الكثير من الكوارث الإنسانية والاقتصادية، والسياسية على الساحة العربية، وجعلت المنطقة بأكملها تحت رحمة السياسات الغربية، ومنها الولايات المتحدة وجمهورية روسيا، ولا زالت المنطقة العربية ملتهبة بالأزمات والتوغل الغربي حتى يومنا هذا، وبأيدي أمريكية روسية تتنافس في المنطقة لصناعة شرق أوسط جديد يتلاءم وسياساتهم الخاصة، دون مراعاة الخصوصية العربية في تحديد مصيرها ومصير شعوبها العربية.

وعليه، ووفقاً لما تقدم، فإن من المهم ملاحظة أن الشرق الأوسط الجديد ووفق السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تحديداً والغرب عموماً، تقف وراءه عدة عوامل تعمل هذه الدول على صياغتها لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يتفق وينسجم مع سياساتهم، وتتمثل هذه الأبعاد بكل مما يلي:

أولاً: العامل الاقتصادي: ينطوي العامل الاقتصادي على الخفض من حدة الاضطرابات والمعاناة التي يعاني منها الشعب العربي جراء تردي الأوضاع الاقتصادية، وضرورة السعي لإيجاد فرص عمل حقيقية لهم، وذلك في سبيل تحقيق أعلى قدر ممكن من تهدئة الاحتجاجات الشعبية التي تمكنت من تغيير أنظمة سياسية وتحقيق مطالبها عبر أمثلة حية كثيرة في هذا العالم، ولكن بما لا يتماشى مع المصالح الشخصية للرموز السياسية وللدول الخارجية، لذا فإن السعي الأمريكي لإحداث تهدئة قائمة على تحقيق متطلبات الجماهير الاقتصادية والمالية، سينعكس بالضرورة على خلق شرق أوسط جديد قائم على تلاشي مظاهر التوتر وتنمية الأمن والأمان لتسيير المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وسط حالة من الأمن والأمان (إبراهيم، 2008، ص: 42).

ثانياً: العامل السياسي: يتمثل العامل السياسي بضرورة الانفتاح السياسي العربي على السياسة الغربية، وذلك وفق سياسات التنمية الشاملة وتحقيق التعددية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وذلك بسبب تنامي شعور الولاء الشعبي للغرب

والاقتداء به في رسم سياستهم وبما يتماشى مع سياسات الغرب، والجدير بالذكر أن تلك السياسات لم تكن لتصب في مصلحة المجتمع والثقافة العربية حيث سعت الولايات المتحدة وفق هذا البعد بالسعي لتمكين السياسات العربية في سد النقص من وجهة نظر أمريكية حول ضرورة الحرية للمرأة وضرورة مشاركتها السياسية كي تخرج المرأة من نطاق التربية الأسرية إلى نطاق العمل الوظيفي والمشاركة السياسية وإهمال جانب الثقافة العربية التي تقوم على مبدأ صناعة الأمة تبدأ بالتربية السليمة من المرأة إلى أبناءها (العفيفي، 2012، ص: 12).

والأمر الثاني ما يتمثل بالمعرفة العملية لأفراد المجتمع، والتي يحصلون عليها من تطور الغرب، وأخيراً الحرية في التصرفات جميعها فلا ضابط على السلوك الشخصي للأفراد إن لم يؤثر على الآخرين، تماماً كالحرية للأبناء والأسرة في تسيير شؤون حياتهم بشكل فردي لا جماعي كالمجتمعات الغربية (البريزات، 2008، ص: 34).

ثالثاً: العامل الاجتماعي: أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عامةً أن الأمة العربية ترتبط بكثير من الروابط الاجتماعية، فوضعت جل جهدها في تفتيت النسيج الاجتماعي العربي، وإظهار النعرات الطائفية والدينية في هذه المنطقة، فنجد على سبيل المثال الدعم الأمريكي للطائفة الكردية التي باتت تنازع الدول العربية وتقلق سياستها وتخلق التوتر والنزاع في سوريا والعراق، ناهيك عن إبراز الطائفة الشيعية التي تنازعت مع السنة وبات كل منهما مناهض للآخر وخصوصاً في العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين وغيرها، ناهيك عن الدعم الغربي للمسيحيين في الوطن العربي، وجعلهم نداً في خلق السياسة العربية وخصوصاً في لبنان، وجميع ذلك مع إغفال جانب الدين الإسلامي، لذلك أن الرابط الوحدوي لأمة العرب يكمن في الديانة الإسلامية، لذا فإن تفتيت النسيج الاجتماعي العربي وجعله طوائف معادية لبعضها البعض وإقصاء المنهج الإسلامي الوحدوي سيمكن الولايات المتحدة وأية دولة خارجية من التوغل بحرية في المنطقة العربية وإنشاء مصالحها والانتفاع بمقدرات العرب في وسط النزاع العربي المنشغل عن مصالحه والحفاظ عليها (العفيفي، 2012، ص: 14).

رابعاً: العامل الثقافي: تسعى دول الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة تغيير النهج الثقافي العربي القائم على وحدة أسس دينية وتاريخية وقومية، جميعها تُعد أساساً لتوحيد الصفوف العربية، وخصوصاً ضد العدو الأزلي للعالم العربي وهو بالجانب الإسرائيلي، حيث تعمل الولايات المتحدة جاهدة إلى تغيير المناهج التعليمية العربية بالإضافة إلى الثقافة العربية بالإضافة إلى القيم والعادات العربية الأصيلة، بما يتماشى مع متطلباتها في النظر للكيان الإسرائيلي على أنه دولة قائمة وذات جوار جغرافي يجمع بينها وبين إسرائيل علاقات ودية تقوم على ضرورة حماية هذا الكيان وتغيير الهوية العربية شيئاً فشيء مع ضياع القيم والثقافة والتاريخ العربي وتلاشي مبادئه وإغفال جانب الدين والأخوة بين العرب، لتتمكن إسرائيل من التوغل بشكل كبير في العالم العربي وهي السفير الأول للولايات المتحدة ولدول الغرب عامة (نجار، 2012، ص: 1).

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول أن العوامل المنشودة للشرق الأوسط الجديد، هي ظاهرياً تصب في مصلحة العالم العربي، وباطنها يعكس تحقيق المصالح الأمريكية والغربية وكذلك مصالح الجانب الإسرائيلي في المنطقة، ويجعلها منطقة مفتوحة للصراع والنزاع والتنافس الدولي.

5.3 التنافس والصراع في الشرق الأوسط (دراسة نظرية تحليلية)

امتلكت منطقة الشرق الأوسط العديد من المزايا والمقدرات، جعلت من المنطقة خصبة للتوافد الإقليمي والدولي لغرض الغزو، أو السيطرة، الأمر الذي جعل من هذه المنطقة منطقة تنافس عالمي، وخصوصاً بين الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، ودول الاتحاد الأوروبي والصين خاصة على الصعيد الاقتصادي، من خلال التبادل التجاري وطرق التجارة كمبادرة الحزام والطريق لإحياء طريق الحرير التاريخي الذي يربط الصين بالعالم أجمع، إلّا أن التنافس الأمريكي الروسي هو الأكثر حضوراً في كثير من المناسبات في هذه المنطقة. وقد ظهرت صراعات داخلية في الشرق الأوسط، كالاعتداءات الإقليمية، والمواجهات المسلحة للمنظمات الإرهابية، والتدخلات الإقليمية في سياسات دول الشرق الأوسط، العربية منها على وجه الخصوص. وفقاً لذلك، فإن

المبحث الحالي يضطلع ببيان ماهية التنافس العالمي، والصراع الداخلي في الشرق الأوسط، من خلال تسليط الضوء على المفاهيم والدلالات المفاهيمية وأبرز محاور الصراع والتنافس في جانبها النظري وذلك من خلال المطلبين التاليين:

1.5.3 مفهوم الصراع وأشكاله في الشرق الأوسط

1.1.5.3 ظاهرة التنافس الدولي (حالة الشرق الأوسط)

2.1.5.3 مفهوم الصراع وأشكاله في الشرق الأوسط

ظهر الصراع وتغلغل بين الأمم والشعوب منذ أقدم العصور بين الدول، تمثلت في المواجهات المسلحة بين أطراف الصراع، الأمر الذي أدى إلى اقتران الصراع باستخدام القوة العسكرية، فعند الحديث عن أي صراع، فإننا نشير بالضرورة لاستخدام القوة والمواجهات المسلحة والعسكرية التي يروح ضحيتها الكثير من القتلى، وأشكال الدمار التي تلحق بالدول (Ehteshami،2014 ،24 :p).

وبالرغم من الإشارات البديهية لمفهوم الصراع، وانتشار هذا المفهوم على نطاق عالمي، إلّا أنه لم يتفق الكتاب على تعريف محدد يتم الاستناد إليه في الدراسات العلمية والبحثية والمؤلفات، والمحافل الدولية المختلفة، ومع ذلك، فإن هناك من أشار لمفهوم الصراع بتعريفات أكثر قرباً من مفهومه العام.

وأما الصراع في الاصطلاح فكما أُشير سابقاً، فلا يوجد تعريف شامل لهذا المفهوم، وبالرغم من ذلك، فقد راحت جهود العلماء تفسر وتعرف هذا المفهوم فقد عرفه كل من حسين سلامه وحسين طه (2007) على أنه: "وضع تنافسي يدرك فيه طرفا الصراع التعارض بين مصالحهما، ويرغب كل طرف في الحصول على المنافع التي تتعارض مع رغبة الطرف الآخر، مما يؤدي إلى تعطيل اتخاذ القرارات لصعوبة إجراء عملية المفاضلة والاختيار بين البدائل، وينتج تداخل الأهداف من تعارض المصالح، وتنافس القيم والمعتقدات والآراء واختلاف المشاعر والأحاسيس والاتجاهات (حسن، 2007، ص: 16).

وبناءً على ذلك، فإن التعريف أعلاه، إنما هو تمثيل واقعي للمفهوم الأكثر قرباً من الصراع في الشرق الأوسط، حيث تبقى العلاقات الدولية في طور التنافس حتى

تتأزم علاقاتها وتتداخل مصالحها، وتنتقل إلى مرحلة الصراع، ويستخدم في الصراع أساليب ووسائل عسكرية تعمل على إلحاق الضرر والأذى بطرف ما من قبل طرف آخر يختلف كل منهما في المعتقدات والآراء، تماماً كالصراع بين وجهات نظر المجتمع الواحد كالصراع المذهبي في العالم العربي، أو الصراع الإقليمي بين الكيان الإسرائيلي والعالم العربي والإسلامي في الشرق الأوسط وخلاف ذلك.

وقد عُرف الصراع على أنه: "فكرة القتال أو المقاومة والكفاح والاصطدام والتضارب في المبادئ" (كامل، 1993، ص: 215).

وأما التعريف أعلاه، فهو إشارة صريحة بمحتوى مفهوم الصراع، فهو مفهوم يقوم على القتال والصراع وأي مواجهة بين طرفين أو أكثر تكون نتيجتها القتال واستخدام القوة والتي تؤدي بالنهاية إلى إحداث الضرر بإحدى الطرفين، وهو ما أكده جرينبرغ وبارون (2004) في تعريفه للصراع على أنه: "إجراءات يتخذها أحد الأطراف أو بسببه إلى اتخاذها، وينظر إليها الطرف الآخر على أنها تلحق ضرراً بمصالحه الأساسية" (مرزوق، 2011، ص: 13).

كما عُرف الصراع أيضاً على أنه: "التصادم والتعارض بين شخصين أو أكثر بينهما اختلاف قيميّة ومصلحية ينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف الآخر" (مرزوق، 2011، ص: 13).

وبالنتيجة فإن الصراع هو الصدام بين جهتين، إما دولتين أو مجموعتي أفراد، أو نظامين سياسيين، ينتج عنها استخدام القوة في مواجهات مسلحة ينتج عنها مظاهر عنيفة تتمثل في القتل، وخوض الحروب، وأي من الاضطرابات والتوترات السياسية التي يتمخض عنها مواجهات عسكرية تؤدي إلى فقدان الضحايا، أو احتلال الأرض أو إلحاق الأذى والضرر في البنى التحتية للدول.

وأما عن أشكال الصراع في الشرق الأوسط، فقد تعددت أشكاله وأسبابه من فترة زمنية إلى أخرى، ومن مكان وطبيعة إلى أخرى، وفيما يلي نستعرض أبرز الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط:

أولاً: الصراع العربي الإسرائيلي:

تعتبر الصراعات الإسرائيلية العربية في منطقة الشرق الأوسط أحد أبرز وأهم الصراعات على الإطلاق، حيث نهجت إسرائيل باستخدام مختلف أشكال القوة المسلحة وأدوات القتل والإبادة الكاملة لغايات احتلال فلسطين بالكامل، وكان ذلك بدعم عسكري وسياسي وأمني أمريكي وأوروبي، حيث انطوى الدور الأمريكي منذ النشأة الأولى للكيان الإسرائيلي بتقديم الدعم العسكري والأمني واللوجستي وأي من أشكال المواقف السياسية العالمية الداعمة للجانب الإسرائيلي (صالح، 2003، ص: 17).

من جانب آخر، فلم تكن روسيا بعيدةً أيضاً عن الدعم للجانب الإسرائيلي فكانت روسيا في مقدمة دول العالم الداعمة سياسياً للجانب الإسرائيلي من خلال الاعتراف الأول بالعالم لهذا الكيان من قبل الاتحاد السوفيتي، إلّا أن الفرق بين دور كل من الولايات المتحدة وروسيا، أن العلاقات الروسية الإسرائيلية كانت متفاوتة بين الحين والآخر، كما انقطعت تلك العلاقات والدعم الروسي أكثر من مرة في تاريخ علاقات البلدين، من أبرز تلك المحطات هي قطع العلاقات الدبلوماسية الروسية الإسرائيلية من عام 1953 إلى 1956م على أثر الخلافات الإسرائيلية مع مصر، ثم انقطعت مرة أخرى خلال حرب 1967م بسبب رفض إسرائيل وقف إطلاق النار بوساطة سوفيتية وتبعتها علاقات بين مد وجزر بين الجانبين، لقد بدأ الصراع العربي الإسرائيلي منذ ظهور المشروع الصهيوني سنة 1897 للسيطرة على فلسطين وإقامة دولة يهودية، وقد اصطدم هذا المشروع بمعارضة ورفض الشعب الفلسطيني لهذا المشروع من خلال عدة ثورات، وفيما يلي موجز عن بداية الصراع العربي الإسلائيلي (صالح، 2003، ص: 17):

لقد كان وعد بلفور 1917م بمثابة الانطلاقة الأولى للسعي الصهيوني الوحشي في البحث عن تلك الأرض التي طالما سعوا للسيطرة عليها وكيفية التوغل بها وأخذها عنوةً تحت غطاء ودعم عالمي، وكانت هذه البداية الحقيقية للتخطيط الأولي لسلسلة الصراعات بين الجانب الصهيوني المدعوم عالمياً وبين العرب الداعمين للجانب الفلسطيني والذي يمثل جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والإسلامي ككل (الشقيري، 1979، ص ص: 1-11)، وقد حصل هناك العديد من المواجهات والصراعات التي

قام بها الصهاينة وبدعم من بريطانيا التي مكنتهم من التوغل في الأراضي الفلسطينية، وتجاه الفلسطينيين الثوار من جهة أخرى، وتمت هذه المناوشات بين الجانبين خلال سنوات وصولاً إلى حرب سنة 1948 (رشيدات، 1990، ص ص: 26-60)، وبشكل أكثر وضوح، فإن الصراعات قد انطوت على عدة مواجهات عربية – صهيونية مدعومة من الجانب الأمريكي والغربي، وفي هذا المقام سيتم تسليط الضوء على البداية الأولى للجانب العربي ككل والجانب الصهيوني المدعوم أوروبياً وأمريكياً في أول مواجهة عسكرية بين الجانبين مروراً بالأحداث والمواجهات والصراعات المختلفة بين الجانبين، على النحو التالي:

1-الصراع العربي الإسرائيلي الأول (حرب 1948):

في عام 1948 بلغ التوتر ذروته بين الجانب العربي ممثلاً بكل من فلسطين والأردن ومصر والعراق، والجانب الصهيوني مدعوماً من الولايات المتحدة ودول أوروبا عموماً الأمريكية ما أسفر عن مواجهات مسلحة بين الجانبين فيما عرف بحرب عام 1948 والتي انتهت في عام 1949 (صنبر، 1987، ص: 11)، والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية لعدم تركيزها وانصياعها لقيادة موحدة وإنما كانت تتبع عدة قيادات عربية، وأسفر هذا الصراع عن قيام الكيان الصهيوني كدولة معترف بها في أواسط المجتمعات الأوروبية والولايات المتحدة وكذلك روسيا كما أسلف ذكره حيث اعترفت روسيا بالكيان الإسرائيلي بعد قيامه مباشرةً في عام 1948م، حيث كانت الولايات المتحدة في مقدمة دول العالم التي اعترفت بالكيان الإسرائيلي عندما اعترف الرئيس الأمريكي (ترومان) في عام 1949 بوجود دولة مستقلة لليهود في فلسطين بعد الدعم العسكري والسياسي البريطاني والأمريكي في هذه الحرب (الخالدي، 2002، ص ص: 1-10).

2-الصراع العربي الإسرائيلي الثاني: حرب عام 1956م (حرب العدوان الثلاثي على مصر):

في الوقت التي كانت فيه مصر تبني قواها العسكرية والاقتصادية والصناعية والزراعية، والاتجاه نحو تحقيق مكانة عالمية متقدمة، ذهبت الولايات المتحدة لإحباط أي قوى عالمية ناشئة للوصول إلى أي مكانة متقدمة وخصوصاً القوى العربية، الأمر

الذي أدى إلى شن غارات وهجمات عسكرية متعددة من قبل فرنسا وبريطانيا وإسرائيل المدعومة أمريكياً على القوات المصرية منطقة سيناء المصرية في عام 1956م فيما عرف بالعدوان الثلاثي متمثلاً بكل من إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على مصر، وقد انتهى هذا الصراع بفشل العدوان الثلاثي على مصر من تحقيق أهدافه في وضع اليد على قناة السويس بعد أن تم تأمينها من قبل النظام المصري آنذاك، كما استطاعت مصر من حماية أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي لسيناء، وقطاع غزة التي خضعت للحكم المصري آنذاك، وقد أيد الاتحاد السوفيتي مصر حينها داخل الأمم المتحدة وحاولت الولايات المتحدة إظهار عدم عدائها لمصر على أمل إبعاد مصر عن الاتحاد السوفيتي (المجذوب، 1979، ص: 1).

3-الصراع العربي الإسرائيلي الثالث: حرب حزيران 1967م (أو نكسة حزيران 1967):

لم تكن الأجواء الأمنية والسياسية تنبئ بخير بين الجانبين العربي المتمثل بكل من لبنان، وسوريا، والأردن، ومصر والعراق من جهة، والجانب الإسرائيلي ممثلاً بالكيان الإسرائيلي ومن خلفه الولايات المتحدة وأوروبا لم تكن تنبئ بخير على مستوى تصعيد التوترات بين الجانبين، خصوصاً فيما يتعلق بتدهور الأوضاع الأمنية على الحدود السورية في أوائل عام 1967م (جولد مائير، 2007، ص ص: 1-9)، وهو ما أدى إلى اندلاع حرب حزيران 1967م أو ما سميت بحرب الأيام الستة، أو نكسة حزيران في 5 حزيران 1967م والتي استمرت لمدة ستة أيام فقط (السيد، 2002، ص: 12)، حيث بدأت الحرب على الجبهة المصرية في بادئ الأمر في سلسلة واسعة من الهجمات الإسرائيلية على مصر، وبالرغم من طلب إسرائيل للأردن بعدم التدخل في الحرب، إلّا أن الأردن وقف إلى جانب مصر، ورفض الضمانات الإسرائيلية للأردن (هرزوج، 1993، ص: 1).

وما لبث الأمر إلى أن دخلت كل من سوريا والأردن الحرب بطلب من مصر، ثم انضمت العراق دعماً للجانب العربي في هذه الحرب، ولإضعاف الجبهة الإسرائيلية إلّا أن الدعم الأمريكي الذي قدمه الرئيس الأمريكي (جونسون) آنذاك، فاق القدرات العسكرية العربية، وكان حاضراً بقوة للجانب الإسرائيلي الذي تمكن من الانتصار على الجانب العربي الذي تريده الولايات المتحدة كياناً عربياً ضعيفاً مفككاً ليتسنى لها لاحقاً

التوغل في المنطقة العربية والشرق الأوسط ككل والسيطرة عليه بشكل كلي، وأسفرت عن انتصار الكيان الإسرائيلي والغرب على الدول العربية (الفغاني، 2007، ص ص: 37-40)، كما احتلت إسرائيل كل من شبهة جزيرة سيناء وقطاع غزة من مصر، وهضبة الجولان من سوريا، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية في فلسطين، وقطاع غزة في فلسطين أيضاً، وانتهت الحرب أخيراً بهزيمة العرب على يد الدعم الأمريكي للجانب الإسرائيلي، وما ينبغي معرفته في هذا الصدد، هو الدور الروسي الذي وقف مع الجانب المصري وأيده، ودعوة الجانب الإسرائيلي لوقف إطلاق النار وهو ما لم تستجب له إسرائيل ما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية الروسية الإسرائيلية آنذاك (علي، 2015، ص ص: 1-9).

4-الصراع العربي الإسرائيلي الرابع: حرب الاستنزاف معركة الكرامة 1968:

في 21 آذار 1968م حاول الكيان الإسرائيلي احتلال نهر الأردن، واختراق المعابر الحدودية الأردنية الفلسطينية، تحت غطاء جوي عسكري إسرائيلي، وعبر حرب واسعة النطاق استخدمت فيها إسرائيل كافة أشكال القوة المدمرة، إلّا أن الجيش الأردني تصدى لهذه الهجمات والتوغل جنباً إلى جنب مع الفصائل الفلسطينية التي انسحبت من الأراضي الفلسطينية للأراضي الأردنية وكان هذا الصراع من ضمن حرب الاستنزاف على الجبهات العربية وتصاعد العمل الفدائي، واشتبك الجيش الأردني مع القوات الإسرائيلية في عدة مواقع أهمها موقع منطقة الكرامة الأردنية، والأغوار الأردنية وغيرها من المواقع التي واجهت بها القوات الأردنية بشراسة القوات الإسرائيلية، حيث فاجأت القوات الأردنية الجانب الإسرائيلي بالرد المدوي والقوة الهائلة وشجاعة الجيش الأردني والفدائيين في التصدي لهذه الحرب الواسعة (صالح، 1970، ص ص: 116-122).

وقد انتهت المعركة بانتصار كبير للجانب العربي، وصرحت إسرائيل آنذاك أن ما خسرته في هذه الحرب يعادل ثلاثة أضعاف ما خسرته في حرب حزيران 1968م، ناهيك عن اغتنام الجيش الأردني لآليات عسكرية إسرائيلية وهو ما صرح به حاييم بارليف رئيس الأركان الإسرائيلي آنذاك، فقال: "اعتاد شعبنا على رؤية قواته العسكرية وهي تخرج منتصرة من كل معركة أما معركة الكرامة فقد كانت فريدة من نوعها بسبب

كثرة عدد الإصابات بين قواتنا والظواهر الأخرى التي أسفرت عنها المعركة، مثل استيلاء القوات الأردنية على عدد من دباباتنا وآلياتنا وهذا هو سبب حالة الدهشة التي أصابت شعبنا"، وتُعد عملية إيقاف الحرب بقرار أمريكي لتقريب وجهات النظر بعدما شهدت كما شهد العالم بأسره هزيمة الكيان الإسرائيلي الأمر الذي دفع الولايات المتحدة للضغط على الأردن للقبول بوقف إطلاق النار حفاظاً على الشريك الإسرائيلي الذي يمثل الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط (موقع الغد، 2021).

5-الصراع العربي الإسرائيلي الخامس: حرب تشرين الأول 1973م

وفي 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973م شنت القوات المصرية والسورية حرباً على الكيان الإسرائيلي لاستعادة الأراضي المحتلة في حرب عام 1967 والمتمثلة بكل من شبه جزيرة سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية، ومنذ الأيام الأولى حققت كل من سوريا ومصر تقدماً ملموساً في هذه الحرب، إلّا أن الدعم الخارجي الغربي أدى إلى تعزيز القوى العسكرية الإسرائيلية لاستعادة هضبة الجولان بعد عدة أيام من استعادة معظمها من الجانب السوري، وقد كان للقوى العظمى دور في هذه الحرب، حيث تمثل الدور الأمريكي بتقديم الدعم المادي والعسكري للجانب الإسرائيلي حيث قدمت الولايات المتحدة جسراً جوياً لنقل الدعم والمعونات العسكرية لإسرائيل بلغ ما يقارب (27895) طناً من الذخائر والأسلحة، بينما تمثل الدور السوفيتي (الروسي) حينها بتقديم جسراً جوياً من الدعم لكل من سوريا ومصر بلغ ما يقارب (15000) طناً تبعته ما يقارب (63000) طناً من الدعم العسكري والأسلحة (الشاذلي، 2003، ص ص: 15 – 30).

وقد انتهت الحرب بخسارة سوريا لهضبة الجولان مرة أخرى مع افتاق اطلاق النار بين الجانبين السوري والمصري في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1973م بينما استمر القتال على الجبهة المصرية التي حققت انتصارها بتدمير خط برليف واستعادة أجزاء واسعة من سيناء وتوقفت المعركة من على الجبهة المصرية في 28 تشرين الأول 1973م، وأما الجانب الإسرائيلي فقد خسر مكانته كقوة إقليمية روجت لها الكثير من وسائل الإعلام العالمية بما في ذلك قوة خطوط الدفاع لديها والتي تدمرت من قبل الجيش المصري آنذاك (عياد، 2014، ص ص: 17-25).

6-الصراع العربي الإسرائيلي السادس (الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان)

وأما فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي العربي المتمثل بالجانب اللبناني، فقد تمثلت بعدة اعتداءات إسرائيلية على لبنان والتي تمثلت في كل مما يلي:

أ- **الحرب اللبنانية 1978 – 1979:** تمثل الهدف الإسرائيلي بشن هجمات عسكرية بدأت في 1978/3/15 بدأت على شكل هجمات عسكرية واسعة النطاق على الجنوب اللبناني، وإلحاق القتل والدمار في لبنان، واستمرت هذه المناوشات العسكرية على الحدود والتوغل في الجنوب اللبناني، ما أدى إلى استخدام إسرائيل لكافة أشكال القوة العسكرية في غاراتها واجتياحها للجنوب اللبناني كلي، وكان ذلك بدعم سياسي وعسكري وإعلامي أمريكي لتتمكن إسرائيل من تنفيذ خططها التوسعية على حساب الشرق الأوسط، وإتاحة الفرصة للولايات المتحدة من التوغل في الشرق الأوسط بعد إضعافه (المرعشلي، 1984، ص: 4).

ب- **حرب لبنان 1981 – 1982:** بدأت الحرب الثانية على لبنان في 28 تموز 1981م على الجنوب اللبناني وكان المجتمع الدولي يسعى إلى وضع حد للهجمات الإسرائيلية على لبنان إلّا أن إسرائيل كانت ترى أن هذه التهدئة هي بمثابة هزيمة لإسرائيل، الأمر الذي دفعها لفتح مواجهات عسكرية عبر حرب واسعة النطاق على لبنان في 4 حزيران 1982م على جنوب لبنان ومنه إلى بيروت، وقد خلفت هذه الحرب العديد من أشكال الدمار أبرزها مجازر قريتي صبرا وشاتيلا في 16 – 18 سبتمبر 1982م وهي مجازر شاملة لأي إنسان في هذين المخيمين للاجئين الفلسطينيين وطمس ملامح الحياة فيهما على يد الجيش الإسرائيلي(جابر، 1999، ص: 8).

وواصلت إسرائيل سلسلة القتل والدمار وصولاً إلى العاصمة اللبنانية بيروت، وحصارها ومن ثم ضرب المناطق حول بيروت بالطيران والمدفعية الإسرائيلية، ما أدى ذلك إلى تدمير كلي للبنية التحتية اللبنانية ناهيك عن أشكال القتل والدمار الشامل في ضواحي العاصمة بيروت خلال صمت عالمي ودعم عسكري أمريكي متواصل للجانب الإسرائيلي، ثم تدخلت الأمم المتحدة والدول العظمى في العالم حفاظاً على الجانب الإنساني في لبنان ولتأمين خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت وتوزيعها على عدد من الدول العربية مثل سوريا وتونس والجزائر والسودان واليمن، ما أدى إلى

فرض هدنة وتهدئة للحرب وخروج القوات الإسرائيلية من لبنان في عام 1985م (القصاص، 2007، ص: 12).

ج- **الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006:** خلال الاعتداء الإسرائيلي على لبنان في عام 2006، جاء رد ميليشيا حزب الله اللبناني في 12 تموز/ يوليو 2006 بأسر جنديين إسرائيليين من على الحدود اللبنانية الإسرائيلية بسبب فشل المحادثات بين الجانبين لتحرير الجنود الأسرى من قبل الجانب الإسرائيلي، فما كان من الكيان الإسرائيلي إلى أن يبدأ حرباً واسعة النطاق بدعم إعلامي وسياسي أمريكي على الجمهورية اللبنانية بحجة تحرير الأسيرين الإسرائيليين من حزب الله اللبناني، لتستمر الحرب بين الطرفين (34) يوماً، أراد الكيان الإسرائيلي من خلال هذه الحرب إضعاف الجانب اللبناني، واستعادة مكانته كأقوة قوة عسكرية في المنطقة، إلّا أن الرد اللبناني من قبل حزب الله اللبناني كان غير متوقع من الجانب الإسرائيلي، تم وقف إطلاق النار برعاية مجلس الأمن الدولي وفقاً للقرار رقم (1701)، ولم يتم تحديد جانب خاسر وجانب منتصر في هذه الحرب التي أوقفت نظراً لعدم مقدرة الجانب الإسرائيلي من استكمال المعركة أو تسجيل انتصار فيها لصالحه (مرتضى، 2007، ص ص: 2-10).

7-الاعتداءات الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني بعد إقامة السلطة الفلسطينية:

تعددت أشكال الاعتداءات الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني بشكل واسع النطاق منذ أن أُقيم الكيان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، ومنذ ذلك الحين تكررت تلك الاعتداءات على الأراضي والشعب الفلسطيني بأشكال مختلفة من المواجهات العسكرية، والمجازر والإقصاء والاعتقالات والقتل والاحتلال والتدمير الكلي للبنى التحتية الفلسطينية أو ما تبقى منها متمثلاً بكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما مرت تلك الاعتداءات بعدة محطات تاريخية مختلفة، سيتم خلال الدراسة الحالية تسليط الضوء على تلك الاعتداءات منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، من خلال أبرز المحطات التي تمثلت بالصراع بين الجانبين كما هو مبين أدناه:

أ- **الاعتداءات الإسرائيلية على الضفة الغربية (انتفاضة الأقصى):** بعد مماطلة الجانب الإسرائيلي بتنفيذ اتفاقية أوسلو الثانية عام 1995م والتي تقضي باستقلال الجانب الفلسطيني في الضفة الغربية والمدن الفلسطينية الكبرى وقطاع غزة، والتي جاءت

بوساطة أمريكية وغربية وروسية لتقريب وجهات النظر ووجود حلول للقضية الفلسطينية وإنهاء الصراع بين الجانبين، واستقلال الجانب الفلسطيني وسيادته على كل من الضفة الغربية بما في ذلك القدس والمدن الفلسطينية الكبرى وقطاع غزة (دعنا، 2016، ص ص: 103-105).

ومع ذلك، فإن الجانب الإسرائيلي لم يلتزم بأي من الاتفاقيات واستمر بحالات الاعتداء على الجانب الفلسطيني من خلال حالات القتل والتهجير والاعتقالات التي نفذتها القوات الإسرائيلية وبناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، وعدم الالتزام بالإفراج عن السجناء والأسرى الفلسطينيين، وهو ما أدى إلى توتر الأجواء بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واستمر الكيان الإسرائيلي بسياسات الاستفزاز والاعتداء على الفلسطينيين حتى 28 أيلول/ سبتمبر 2000م عندما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرائيل شارون برفقة أعضاء من حزب الليكود ونحو (1000) من الحراسات الخاصة الإسرائيلية المسلحة بزيارة المسجد القدس، وقال حينها شارون أن الحرم القدسي هو جزء لا يتجزأ من الدولة الإسرائيلية وقام بحراسته باستفزاز المصلين الفلسطينيين ومحاولة تدنيس المسجد الأقصى وهو ما أدى خروج مسيرات فلسطينية حاشدة باليوم نفسه وواجهة تلك الحشود قوات الجيش الإسرائيلي بالسلاح ما أدى ذلك إلى قتل (7) فلسطينيين ونحو (250) جريح، وكانت هذه الحادثة انطلاقة للانتفاضة الفلسطينية الثانية ما عرفت بانتفاضة (الطاهر، 2016، ص: 93).

استمرت الانتفاضة الفلسطينية ضد حالات الاغتيال والقتل العشوائي والمجازر الإسرائيلية أبرزها مجزرة جنين في عام 2003م واغتيال الشيخ أحمد ياسين في عام 2004 وهو أحد رموز المقاومة الفلسطينية، وهو ما أدى إلى إحداث حالات فدائية من قبل الشعب الفلسطيني ودخول الانتفاضة بمواجهات دامية بين الجانبين راح ضحيتها المئات من كلا الطرفين أكثرها من الجانب الفلسطيني وفي 11/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2004م توفي الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والذي كشف أنه أحد أسباب استمرار الانتفاضة، ذلك أن صعود الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس إلى سدة الحكم في 9 كانون الثاني/ يناير 2005م والذي قام بفرض تشديد على الفلسطينيين والحد من الانتفاضات وتقليص حجم الهجات ضد الإسرائيليين، بالإضافة إلى إجراء تنسيق أمني

بين السلطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي وإنهاء الانتفاضة بشكل نهائي وذلك في قمة شرم الشيخ في عام 2005 تحت رعاية أمريكية مصرية أردنية، ونتيجة لسياسات محمود عباس، فقد تم فرض التهدئة وإفراج الجانب الإسرائيلي عن نحو (900) أسير فلسطيني وانتهاء الانتفاضة الفلسطينية رسمياً في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005م، ولم ينتهي الجانب الإسرائيلي من حالات القتل العشوائي تجاه الفلسطينيين وخصوصاً في قطاع غزة، حيث استمرت المناوشات بين الأهالي في قطاع غزة والجيش الإسرائيلي، ما أدى إلى فشل إسرائيل بالسيطرة على قطاع غزة بشكل كلي، والقيام بإجلاء اليهود من محيط قطاع غزة إلى مناطق أخرى في فلسطين (موقع AA، 2021).

ب- **الاعتداء الإسرائيلي الأول على قطاع غزة 2008:** في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2008م شنت القوات الإسرائيلية هجوماً بالصواريخ والدبابات والطائرات على قطاع غزة، بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية هناك، وتدمير الأنفاق التي تستخدمها المقاومة، واستمر هذا العدوان حتى 18 كانون الثاني/ يناير 2009م، وقد أسفرت هذه الحرب عن مقتل نحو (1200) فلسطيني في قطاع غزة من المدنيين واستهداف المنازل والمستشفيات والمدارس وأي من البنى التحتية في القطاع، واستخدمت إسرائيل الأسلحة المحرمة دولياً تحت غطاء ودعم أمريكي، وتم فرضة التهدئة مرة أخرى بين الجانبين تحت رعاية عربية مصرية وأمريكية (نافع، 2009، ص ص: 2 – 8).

ج- **العدوان الإسرائيلي الثاني على غزة 2012م:** في عام 2012م اغتالت القوات الإسرائيلية أحمد الجعبري قائد كتائب عز الدين القسام في قطاع غزة، وفي 14 تشرين الثاني نوفمبر 2012م بدأت الحرب التي شنها الجانب الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث قامت القوات الإسرائيلية بضرب أكثر من (1500) موقع في قطاع غزة ناهيك عن آلاف القتلى والجرحى آنذاك (عزم، 2012، ص ص: 136 – 140).

كما ردت المقاومة الفلسطينية حينها بنحو (1456) صاروخاً على إسرائيل واستخدمت المقاومة أيضاً صواريخ غراد روسية الصنع، وهو ما يقودنا إلى الدور الروسي بدعم المقاومة في فلسطين، كما هو الحال بالنسبة للدور الأمريكي الذي قام بدعم الكيان الإسرائيلي بكافة أنواع الأسلحة والدعم السياسي العالمي أيضاً حيث

أعربت الولايات المتحدة عن تأييدها للجانب الإسرائيلي بأن لإسرائيل حق الدفاع عن النفس والقضاء على المقاومة في قطاع غزة، وانتهت الحرب في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012م بوساطة مصرية حيث أعلن كل من الجانبين انتصاره بهذه الحرب إلّا أن الحقيقة أن قبول الجانب الإسرائيلي لوقف إطلاق النار يقود إلى أن قطاع غزة قد حققت تقدماً ونصراً لرضوخ الكيان الإسرائيلي وقبوله وقف إطلاق النار (فرحانة، 2012، ص ص: 1-4).

د- العدوان الإسرائيلي الثالث على قطاع غزة 2014: انطلقت المواجهات العسكرية بين الجانبين في هذه الحرب فعلياً في 8 تموز/ يوليو 2014م وقتل نحو (2174) فلسطيني من المدنيين في هذه الحرب ناهيك عن دمار شامل للبنية التحتية وما يزيد عن (10) آلاف جريح، بينما قتل نحو (70) من الإسرائيليين ومحو (720) جريح، وبالرغم من تأكيد الجانب الإسرائيلي بأنه انتصر بهذه الحرب، وهو ما قررته الفصائل الفلسطينية، ولعبت الولايات المتحدة دوراً في دعم الجانب الإسرائيلي عسكرياً وسياسياً وإعلامياً، وأقرت الولايات المتحدة بحق الجانب الإسرائيلي بالدفاع عن نفسه في هذه الحرب وإمكانية استخدام القوة الكاملة تجاه حركة حماس في قطاع غزة، وانتهت هذه الحرب بشكل فعلي في 26 آب/ أغسطس 2014م بوساطة مصرية (موقع AA، 2021).

هـ- العدوان الإسرائيلي الرابع على قطاع غزة 2021: في 6 أيار/ مايو 2021م تبادل كل من الجانب الإسرائيلي وحركة حماس في قطاع غزة تبادل كل منهما إطلاق الصواريخ على الآخر وكعادة الجانب الأمريكي كان حاضراً للدعم المادي والعسكري والمعنوي للجانب الإسرائيلي وبأن الحرب الإسرائيلية هي دفاع عن النفس بعدما بدأت إسرائيل الاعتداء على الجانب الفلسطيني (أبو عامر، 2021، ص ص: 2-5).

وقد حقق الجانب الفلسطيني تقدماً من خلال اختراقه القبة الحديدية التي تؤمن أجواء المدن الإسرائيلية كما طال الاعتداء بعض المناطق الفلسطينية مثل منطقة اللد التي جرى بها اشتباكات أودت بحياة أفراد فلسطينيين وعدد من الجرحى واستمرت المعركة بين الجانبين حتى 21 أيار/ مايو 2021م بوصاية دولية قادتها جمهورية

مصر والتي أدت إلى وقف إطلاق النار من الجانبين بعدما فشل الجانب الإسرائيلي بتنفيذ مخططاته التوسعية (عوف، 2022، ص ص: 1 – 4).

ويبدو أن الصراعات العربية الإسرائيلية تمثلت في سعي الكيان الإسرائيلي بالسيطرة الكلية على كامل فلسطين كنقطة انطلاق لمواصلة السيطرة على الوطن العربي ككل، والشكل التالي يبين مراحل احتلال الكيان الإسرائيلي لدولة فلسطين:

الشكل رقم (1): مراحل الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية تاريخياً

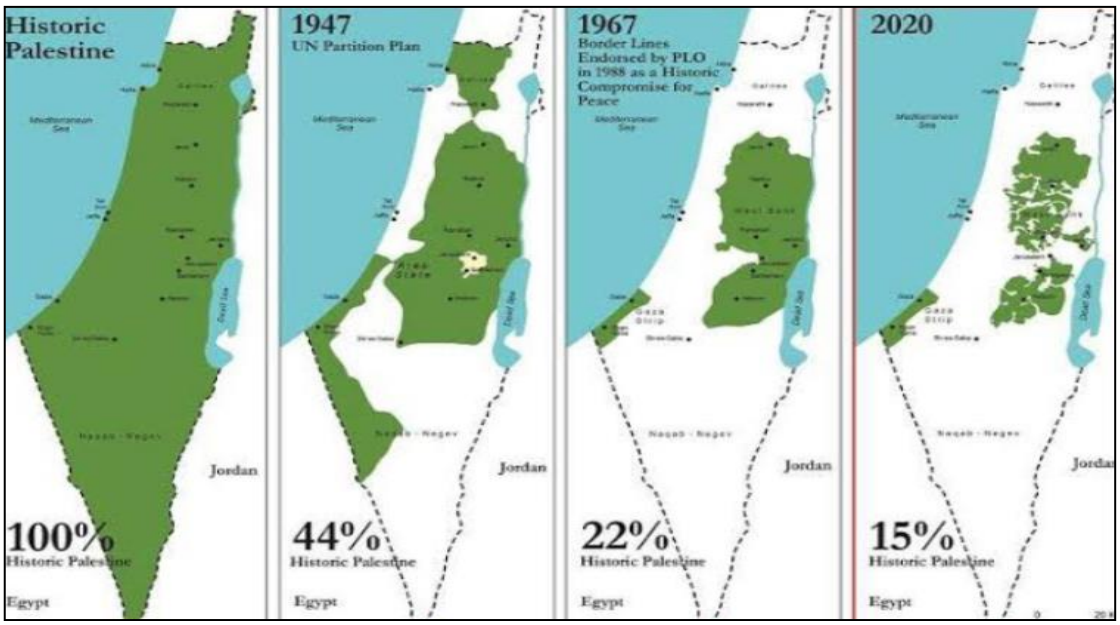

المصدر: (مرتضى، 2007، ص ص: 2–10).

ثانياً: الصراعات الداخلية في المنقطة العربية (ثورات الربيع العربي):

نتيجةً للسياسات التسلطية التي استخدمتها عدة أنظمة عربية تجاه شعوبها، وانتشار الظلم والفساد الإداري بحكم البلاد، وتدني مستويات الديمقراطية وحريات الإنسان وكرامته، فقد لجأت الشعوب العربية إلى استنكار هذه السياسات وطرق الحكم لعدة عقود، إذ نادت الشعوب العربية بضرورة الإصلاحات السياسية وتنامي دور الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، إلّا أن غالبية النظم العربية واجهت تلك المطالب والحركات الاحتجاجية بالقوة المفرطة ما أدى إلى فقدان توازن المنطقة الإقليمية وبداية انهيار أنظمة عربية قائمة وبداية انعدام الأمن والاستقرار في المطقة العربية (العقيلي، 2014، ص: 521).

حيث انطلقت الشرارة الأولى من تلك الثورات من جمهورية تونس في 17 ديسمبر 2010م كانون الأول/ ديسمبر 2010م ثم تبعتها كل من ليبيا ومصر واليمن وسوريا في عام 2011م ناهيك عن الحركات الاحتجاجية في كل من الأردن والعراق والبحرين ولبنان، جميع هذه الأحداث الثورية والاحتجاجية أدت إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في الدول العربية والمحيط العربي بشكل عام (خميس، 2017، 72).

تبعاً لما تقدم، وما انطوت عليه المنطقة العربية، فقد أدت تلك الثورات إلى تدخلات إقليمية في الشأن العربي كالتدخل التركي والإيراني والإسرائيلي بشكل عسكري في عدة مناطق عربية تمثلت أغلبها في سوريا والعراق وليبيا واليمن، وهذه الدول نفسها أدت إلى تدخلات دولية تمثلت بالتدخل العسكري الروسي عسكرياً في كل من العراق، وسوريا، وليبيا واليمن وكذلك التدخل العسكري للولايات المتحدة في المناطق نفسها لتصبح المنطقة العربية بمثابة ساحة قتال داخلي وكذلك صراع إقليمي ودولي على حد سواء (مصطفى، 2017، ص: 1).

الجدير بالذكر أن هذه الصراعات الداخلية والخارجية على الأراضي العربية، قد خلقت فصائل مقاومة للنظم السياسية وفصائل إرهابية أيضاً والتي مثلت الخلايا الإرهابية النائمة في المنطقة والتي جعلت المنطقة ساحة صراع داخلي أودت هي والصراعات الدولية بحياة مئات الآلاف من الشعوب العربية غالبيتها في جمهورية سوريا وهو ما أدى إلى انعدام الأمن في كثير من الدول العربية، والدول ذات الجوار الجغرافي أيضاً نتيجة تنامي القوى الإرهابية مثل ظهور جماعة القاعدة في كل من العراق واليمن، وظهور تنظيم الدولة (داعش)، أضف إلى ذلك الفصائل الإرهابية في عدة مواطن متمثلة بحزب الله اللبناني وجماعة أنصار الله الحوثي في اليمن ونتيجة لذلك ظهرت الأزمات الإقليمية والإنسانية بشكل واسع النطاق في المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الماضية والتي انطلقت من عام 2010 (خميس، 2017، 73 – 76).

ثالثاً: الصراع الإيراني العربي:

كان هناك صراعٌ تاريخي قديم بين العرب وإيران بالرغم من الفتح العربي الإسلامي لبلاد الفرس إلّا أن الصراع لم ينته عند هذا الأمر ولا زالت آمال إيران في

التوسع على حساب العالم العربي خاصةً بعد الثورة الإيرانية عام 1979م، وفي العصر الحديث، ظهرت عدة صراعات عربية إيرانية كأحد الصراعات الشرق أوسطية الداخلية، ومن أبرز هذه الصراعات ما يلي:

1- **حرب الخليج الأولى:** بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م ذهبت إيران إلى توسعة دائرة نفوذها وسطوتها، والمضي قدماً في بناء المشروع التوسعي على المستوى الجغرافي من خلال امتداد الدولة الفارسية على حساب العالم العربي، والجدير بالذكر أن الحرب الإيرانية العراقية استندت لعدة أسباب في حربها ضد العراق أبرزها مسألة ترسيم الحدود، والخلاف السياسي الذي ظهر على غرار الثورة الإيرانية نفسها، كما أن من أبرز أسباب الحرب هو الاختراقات الجوية والبرية الإيرانية وتوجيه ضربات عسكرية للمناطق العراقية المحاذية للحدود بين الجانبين والتي تبعتها فيعام 1980م تهديدات بين الجانبين أدت إلى وقوع الحرب في العام نفسه (محسن، 1993، ص: 8).

ففي 1980/9/4م انطلقت الشرارة الأولى للحرب العراقية الإيرانية على شكل مناوشات واشتباكات عسكرية بين الجانبين، وفي العام نفسه وتحديداً في 1980/9/22م بدأت الحرب على نطاق واسع، وفتح الجانبين النار على الجانب الآخر والتي امتدت إلى ثماني سنوات خلفت الكوارث والدمار الشامل في المنطقة، وكانت دول الخليج العربي، من أبرز الداعمين للعراق في هذه الحرب على الصعيد المالي، والعسكري، والإعلامي، والأمني، وانطوى الدعم الخارجي أيضاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (روسيا) اللاتي دعمت العراق على المستوى العسكري واللوجستي ضد التهديدات الإيرانية للمصالح الأمريكية وحلفائها العرب، ولنزع القوة التي امتلكتها إيران في المنطقة والتي كانت ستشكل تهديد على المصالح الأمريكية ووجودها في الشرق الأوسط (الحجاج، 2007، ص ص: 282-290).

وقد انتهت الحرب بعدم تحقيق أي من الجانبين هدفه، حيث سعت إيران إلى إعادة ترسيم الحدود البرية مع العراق والاستحواذ على مناطق شاسعة من الأراضي العراقية، كما سعت العراق إلى صد الهجمات الإيرانية والاستحواذ على المناطق

العربية القابعة تحت الحكم الإيراني، ومع ذلك، إلّا أن هناك انتصاراً يسجل للعراق في هذه الحرب على صعيد الخسائر التي ألحقتها بإيران من قتلى وجرحى وتدمير آليات، وانتهت الحرب بموجب قرارات الأمم المتحدة رقم (479، 514، 522، 540، 552، 582، 598، 612،616،620، 619) وقد أجبرت هذه القرارات كل من إيران والعراق بإيقاف الحرب والتهديدات والتوغلات وأي عمل يؤدي إلى إلحاق الأذى بالجانب الآخر (أبو غزالة، 1994، ص: 25).

2-الصراع العربي الإيراني: (صراعات بالوكالة من خلال الميليشيات الشيعية):

تعددت الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في الوطن العربي، والتي تشكل تهديداً صريحاً للأمن الوطني العربي وخصوصاً للوقوف بوجه الأمن والسلم في المنطقة العربية، ناهيك عن التهديدات الإيرانية من خلال الميليشيات الشيعية التي تهدد أيضاً المصالح العالمية للدول العظمى في المنطقة أهمها الولايات المتحدة الأمريكية (أوتواي، 2008، ص ص: 1، 2)، والجدير بالذكر أن الميليشيات الشيعية الإيرانية ظهرت لأول مرة في العراق بعد الغزو الأمريكي لها، وتمثلت في العمل العسكري والتدريبي وتعطيل مسيرة السلم والأمن في المنطقة وعدم وصولها إلى بر الأمان (منصور، 2016، ص: 4)، ثم تبلورت بشكلها النهائي في ميليشيات شيعية ذات أدوار صراعية محورية في المنطقة تمثلت في كل مما يلي:

أ- **حزب الله اللبناني:** تأسس حزب الله في لبنان في أوائل ثمانينات القرن الماضي كجماعة مقاومة ضد العدو الإسرائيلي، الذي توغل في الأراضي اللبنانية، وقد تشكل الحزب في بادئ الأمر كحزب إسلامي يضم الشباب الإسلامي اللبناني للوقوف بوجه العدوان الإسرائيلي من جهة وللوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية وبدعم من إيران، والتي تسيره بما تنطوي عليه سياسة إيران الخارجية، وأن موقف حزب الله اللبناني من القضية الفلسطينية هو موقف ثابت يركز في أولوياته الخطابية في ضرورة مد يد العون للفلسطينيين وقضيتهم التاريخية ضد الكيان الإسرائيلي، وقد خاض حزب الله اللبناني حروباً مختلفة ضد إسرائيل انتهت أغلبها بعدم وجود رابح أو خاسر في هذه الحروب، بل أن حزب الله اللبناني وضع حداً للتوغل البري الإسرائيلي في الأراضي

اللبنانية، ودعم القضية الفلسطينية والفصائل الفلسطينية في كثير من المواقف المحورية (الراوي، 2019، ص: 1).

ب- **جماعة أنصار الله الحوثي:** تأسست جماعة أنصار الله الحوثي على يد المرشد الديني الشيعي بدر الدين الحوثي كجماعة دينية ومعارضة لنظام حكم علي عبد الله صالح في عام 1992م، وفي أعقاب ثورة اليمن 2011 – 2012، ذهبت البلاد نحو بناء الشرعية في البلاد، والتي فاز بها عبد ربه منصور هادي، والذي يعد من القيادات اليمنية ذو المذهب السني، وهو ما لم يرق للجانب الإيراني الذي يريد باليمن أن تكون ذات قيادة شيعية تتبع لها في سياستها، حيث قامت إيران بدعم واسع النطاق للجماعة الحوثية في اليمن ما أدى إلى خلق صراع داخلي وإحداث أزمة واسعة من قتل وتدمير واغتيالات في الداخل اليمني (حميد، 2012، ص: 1).

ج- جماعات الحشد الشعبي في العراق: جرى التنسيق من قبل مؤسسات النظام السياسي العراقي والأحزاب الشيعية لتطوير مؤسسة عسكرية نظامية عُرفت باسم الحشد الشعبي في 13 آذار/ مارس 2014م وذلك رداً على اتساع دائرة سيطرة جماعة داعش الإرهابية ولضبط الأمن والاستقرار في العراق، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2016م صادق مجلس النواب العراقي على الوضع القانوني لجماعة الحشد الشعبي، كقوة نظامية تعمل وفقاً للقوانين العراقية النافذة، وكان لهذه الجماعة اتجاهات مذهبية شيعية وولاء للجانب الإيراني، لمحاولة تمكين إيران من بسط السيطرة والنفوذ على العراق بأكمله، وما لبث الأمر إلى أن أصبحت تلك الجماعة ذات علاقات خارج نطاق السلطة العراقية إلى حيز العلاقات الخارجية متمثلة بالعلاقات مع جمهورية إيران، حيث حظي الحشد الشعبي بدعم عسكري وسياسي واستراتيجي من قبل الجانب الإيراني، وكان يقوم على تدريب هذا الحشد وإعداده قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني قبل أن يقتل في غارة أمريكية قرب مطار بغداد في عام 2020م (الجزيرة، 2022).

وأن كل من الولايات المتحدة وجمهورية روسيا كان لهم دوراً في زيادة حدة التوتر في ظل اتساع دائرة الإرهاب المتأتي عن هذه الجماعات وذلك للصمت واتخاذ

موقف الحياد دون ردع لهذه الجماعات وهو ما أدى إلى زيادة التوتر في المنطقة بشكل عام.

يبدو أن الصراعات في الشرق الأوسط بشكل عام، وتحديداً في المنطقة العربية، كانت ولا زالت صراعات ذات أبعاد وأهداف دولية، فلم يكن الشرق الأوسط يعاني من أي من تلك الصراعات إلى حين التوغلات الدولية كالدعم الدولي للكيان الإسرائيلي، ومحاولة دول الغرب التوغل في المنطقة العربية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، إذ أن الأخيرتين كل منهما سعى للسيطرة على هذه المنطقة لتحقيق منافع خاصة، تمثلت أولاً بالحصول على موارد الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، ناهيك عن السيطرة على جغرافية المنطقة والتي تتوسط القارات الثلاث الآسيوية والإفريقية والأوروبية، والتي تمثل بذلك قلب العالم.

وخلاف ما ذكر من منافع ومزايا لهذه المنطقة، إذ مثلت المنطقة حافزاً ودافعاً للدول العظمى ممثلي بالولايات المتحدة وروسيا لبناء قوى كل منهما على حساب المنطقة العربية وما تحمله من ثروات لتحقيق أهداف الهيمنة والتوسع وتغيير ملامح النظام العالمي بما يتفق وسياسات كل من الدولتين.

4.5 ظاهرة التنافس الدولي (حالة الشرق الأوسط)

مثلت منطقة الشرق الأوسط منطقة خصبة للتنافس الدولي فيها، وفقاً لما تحظى به هذه المنطقة من أهمية على كافة الأصعدة والمستويات، وما تحمله من مزايا على المستوى الجغرافي ومصادر الطاقة فيها وخلاف ذلك من مزايا تسعى الدول العظمى للحصول عليها، والسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، والتي تُعد المنطلق الأول لبناء القوة العظمى، ومن المهم العلم بأن وجود الدول العظمى في الشرق الأوسط (Xing. and Yuan، 2010، Pp: 1-9)، وبرغم الصراعات الداخلية فيها، فوجودها هو بداعي المنافسة وبناء القوة لكل من الولايات المتحدة وروسيا وهما الجانبان الأكثر حضوراً وفاعلية في المنطقة، وتأتي المنافسة من هذا المنطلق لعدم وجود أية صراعات مباشرة بين الجانبين، حيث أن الصراع يتمثل في المواجهات العسكرية، إلّا أن المواجهة بين الجانبين هي مواجهة سياسية ودبلوماسية وإعلامية

وخوض غمار المنافسات في تعظيم القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية لكل جانب من خلال منطقة الشرق الأوسط (سالم، 2010، ص: 11).

إن ظاهرة التنافس الدولية لم تكن حديثة العهد الذي ظهرت فيها الأزمات والصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط خلال العقود القليلة الماضية، وإنما ظهرت هذه الظاهرة في بداية القرن التاسع عشر أبان تأسيس مجلس أوروبا، ثم انحصرت القوى العالمية بين قطبي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي الاشتراكي، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وإنشاء الدولة الروسية الحالية التي دخلت بعزلة نسبية عن المجتمع الدولي لبناء قواها بصمت، قادت الولايات المتحدة العالم نحو الرأسمالية والعلمانية القائمة على التعاون الدولي على المستوى السياسي، والاقتصادي، والأمني، والثقافي، وخلاف ذلك، في إطار تفاعلي بين دول العالم لتعم المنفعة على الجميع، ولكن تحت مظلة الولايات المتحدة، وهو ما أعاد التنافس في كثير من مجالات الحياة ولكثير من دول العالم سواءً في مجال الاقتصاد، أو التكنولوجيا، أو الثقافة والعلم، أو المجال العسكري والأمني، كما أن المرحلة القادمة في منطقة الشرق الأوسط هي مرحلة تنافس بين القوى العظمى لا مرحلة صراعات خصوصاً بين القوى الفاعلة ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وأن تفسير ظاهرة التنافس على أنها احتدام الدول العظمى في سباق سلمي فيما يتعلق بتعزيز المكانة السياسية والأمنية والاقتصادية سواء كانت الدول هي دول صديقة فيما بينها أو دول عداء، إلّا أن السباق فيما بينها هو سباق وتنافس سلمي يقوم في كثير من الأحيان على التعاون بين الدول المتنافسة، حيث يمكن أن تقدم أي دولة تسهيلات معينة لدولة أخرى في سبيل تحقيق مكاسب مستقبلية، هو الفرق بين هذه الظاهرة التنافسية السلمية وبين الصراع القائم على المواجهات العسكرية والمسلحة بين جوانب الصراع (السباعي، 2021).

ومن هذا المنطلق فإن ظاهرة التنافس الدولي، إنما هي: "مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول، لا تصل إلى مرحلة الصراع، وتأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي" (العضايلة، 2011، ص: 5).

وفقاً لما تقدم فإن التنافس يختلف بشكل واضح عن الصراع بين الدول، حيث أن التنافس يتمثل في عمليات السباق بين الدول في سبيل بناء وتعزيز القوى المختلفة للدولة، ضمن المجال السلمي، وأحياناً التعاوني بين الدول في سبيل تحقيق مصالح تلك الدول. وعلى صعيد آخر، فقد عُرف التنافس الدولي على أنه: "عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي وهو نشاط يسعى من خلاله طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف" (قادري، 2007، ص: 38).

وقد عرفَ التنافس الدولي بأنه: "مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الإختلاف بين الدول لا تصل مرحلة الصراع، وتأخذ أبعاداً اقتصادية أو سياسية لتحقيق المصالح في الإطار الدولي والإقليمي" (بدوي، 1997، ص: 36).

مما سبق يُعرف التنافس الدولي على أنه عملية تضطلع بها دول العالم وتنخرط من خلالها في السعي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية، والتنموية، بشكل سلمي يقوم على الانفراد بآليات السباق، أو المشاركة والتعاون في تحقيق أهداف ومصالح مشتركة بعيداً عن أي شكل من أشكال الصراعات، مع إضفاء طابع السلمية في التنافس بين تلك الدول.

وقد ظهر التنافس بين الدول العظمى، وخصوصاً الدول الفاعلة في المنطقة ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، في منطقة الشرق الأوسط التي عجت بالصراعات والمناوشات المختلفة، فذهبت كل دولة تبني علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، لتقوم هذه العلاقات على أساس متين يُفضي إلى أخذ موضع قدم للدولتين في منطقة الشرق الأوسط، تمكنهما من تحقيق أهدافهما والارتقاء بمستوى القوة والمصالح النافعة لكل منهما، وفيما يلي بيان التنافس بين الدولتين على صعيد العلاقات والأدوار الفاعلة ضمن الصراعات الشرق أوسطية الداخلية التي ظهرت بشكل جلي في بداية القرن الحادي والعشرون وخلال ثورات الربيع العربي، وفيما يلي سيتم استعراض علاقات وأدوار كل من روسيا وأمريكا في الشرق الأوسط على النحو التالي:

أولاً: العلاقات والأدوار الروسية في الشرق الأوسط: ظهرت العلاقات الروسية العربية منذ القدم، وتمثلت بإقامة علاقات مضادة لتلك العلاقات التي بنتها الولايات المتحدة

الأمريكية وأيضاً الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، ومن أبرز تلك العلاقات ما يلي:

1-العلاقات الروسية المصرية بعد قيام الثورة المصرية 1953: منذ تولي جمال عبد الناصر زمام الحكم حيث أصبحت العلاقات الروسية المصرية أكثر متانة في ظل التنافس السوفيتي الأمريكي في المنطقة أبان الحرب الباردة بينهما، حيث أراد الاتحاد السوفيتي نشر الاشتراكية في الشرق الأوسط من خلال علاقاته مع مصر في بادئ الأمر (سيف الدولة، 1983، ص ص: 2، 3).

وفي المقابل كان الاتحاد السوفيتي حاضراً في أوجه مختلفة من الدعم للدولة المصرية على الصعيد التنموي والعسكري والسياسي والأمني، كما تمثل الدعم الروسي لمصر من خلال صفقة الأسلحة لمصر سنة 1956م وفي بناء السد العالي ودعم وتأييد مصر في كثير من المحافل الدولية، وتم ذلك الدعم بعد أن كف الاتحاد الأوروبي يده والولايات المتحدة عن تقديم الدعم والمساعدات للدولة المصرية، حيث باتت مصر في ذلك الوقت كأحد الدول المناصرة للاشتراكية الروسية أو السوفيتية (التراب، 1995، ص: 12).

بدأت العلاقات الروسية المصرية تضعف بعد تولي محمد أنور السادات زمام الرئاسه ، ثم تلاشت تلك العلاقات مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتوجه مصر إلى بناء العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي إشارة لانتصار الولايات المتحدة في منافستها في تبعية الدولة المصرية لها بعد أن تبعت مصر الاتحاد السوفيتي لعقود، واستمر الانقطاع في العلاقات بينهما (عبد القادر، 2017، ص ص: 1، 2).

وفي بداية الألفية الثالثة ظهرت بوادر التقارب مرة أخرى بين روسيا ومصر فبين عامي 2005 و2007م قام الرئيس بوتين بزيارات عدة لبعض دول الشرق الأوسط مثل مصر، وكانت هذه الزيارات لغرض تقوية العلاقات الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط وإعادة الدور المحوري لروسيا في المنطقة، وفي ظل التعنت بالقرارات السياسية الأمريكية وإتبّاع سياسات سلطوية تجاه مصر، كما شاركت روسيا ومصر في مناورات عسكرية ضمن التمارين للمظليين العسكريين الروس والمصريين في تشرين

أول من عام 2016 في مصر، وكانت هذه بداية عودة العلاقات والدور الروسي في الشرق الأوسط من البوابة المصرية (سلادين، وآخرون، 2017، ص: 1، 2).

وقد كان هناك اهتماماً ملحوظاً لروسيا في بعض الثورات العربية التي انطلقت في نهايات عام 2010 ومنها الثورة المصرية في 25 يناير 2011م، حيث أعربت الخارجية الروسية عن رفضها للاحتجاجات الشعبية ودعمها للنظام المصري، بالرغم من أن حركة الاحتجاجات في مصر كانت مثابة فتح الباب أمام روسيا لإعادة حضورها في مصر، إلّا أن روسيا ظنت أن النظام المصري القديم بقيادة حسني مبارك سيبقى قائماً، ومن هذا المنطلق جاء الدعم الروسي لمصر ضد الشعب المصري نفسه، وبعد نجاح الثورة المصرية، غيرت روسيا من موقفها تجاه الثورة حيث أصبحت من مناصري هذه الثورة ومع القيادة الشرعية الجديدة بقيادة محمد مرسي، وبعد الانقلاب العسكري بقيادة عبد الفتاح السياسي، انقلب الموقف والقرار الروسي للاصطفاف جنباً إلى جنب مع النظام المصري العسكري الجديد، ويبدو من هذه السياسة المتقلبة أن روسيا ستدعم أي قيادة مصرية تُعيد علاقاتها من خلالها، وتعيد الدور الروسي ضد النفوذ الأمريكي في مصر تحديداً وفي الشرق الأوسط عموماً (كوش، 2021).

2- **الدور الروسي في الثورة الليبية:** تعود العلاقات الروسية الليبية إلى عام 1955م أبان الحكم الملكي الليبي والدولة السوفيتية، وبالرغم من العلاقات الدبلوماسية في ذلك الوقت، إلّا أنها علاقات وصفت بالفتور إلى حد كبير، بسبب الوجود والعلاقات الليبية الأمريكية على الصعيد السياسي والاقتصادي والتنموي والأمني، وكانت روسيا على مدى سنوات طويلة تزاحم الوجود الأمريكي في ليبيا وتقدم الدعم السياسي إلى ليبيا، ولم يجدي ذلك نفعاً إلّا بعد انقلاب معمر القذافي على النظام الملكي الليبي، وشهدت سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي علاقات قوية ووطيدة بين البلدين مع انحسار للدور الأمريكي في ليبيا، وتمثلت تلك العلاقات بالدعم والمساعدات الروسية إلى ليبيا ممثله بالمساعدات العسكرية والتقنية والاقتصادية (عبد الغفار، 2015، ص ص: 1،2).

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تخللت العلاقات الروسية الليبية الكثير من المواقف منها التقارب القائم على التعاون وتحقيق المصالح المشتركة العسكرية

والاقتصادية، وأيضاً التنافر على مستوى القرارات الدولية التي اتخذت ضد ليبيا وعدم الدعم الروسي لها، إلّا أنه وفي بداية الألفية الثالثة، قام بوتين بالسعي لتقوية العلاقات الروسية الليبية، تخللتها زيارات عدة للرئيس بوتين لليبيا، وتقديم أشكال مختلفة من الدعم لليبيا وقد بلغت العلاقات الودية ذروتها بين الجانبين في عام 2008، وفي هذا العام تم توقيع عدة اتفاقيات على شكل تحالفات بين البلدين أهمها بيان تعزيز علاقات الصداقة وتنمية مجالات التطوير التنموي والتعاوني بينهما، وهي انطلاقة العلاقات بين البلدين وتسجيل روسيا انتصاراً على الولايات المتحدة في ظل التنافس في جمهورية ليبيا (عبد الغفار، 2014، ص: 43).

وفي عام 2011 بدأت أحداث الربيع العربي في ليبيا والتي بدأت على شكل اعتصامات شعبية، ثم سرعان ما تحولت إلى انقسام في الجيش الليبي وبدأت الثورة تأخذ صورتها على الصعيد العسكري، تلتها الأزمة الليبية التي دعت أطراف دولية وأخرى إقليمية للتدخل في الشأن الليبي، وكان لروسيا دوراً في التدخل في الشأن الليبي، حيث رفضت روسيا اعتبار الأزمة الليبية بأنها ثورة شعبية، وأنها حرباً أهلية، كما رفضت روسيا الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في وقت كان يحظى هذا المجلس باعتراف دولي، جاء بعدها رفض روسي للانضمام لمجموعة الاتصال الدولية المتعلقة بليبيا للحد من مظاهر الأزمة فيها، وهو ما جعل الموقف الدولي يظن أن روسيا تؤيد السلطة الحاكمة في ليبيا (عبد الغفار، 2014، ص ص: 43، 44).

وقد عارضت روسيا تدخل حلف شمال الأطلسي عسكرياً في ليبيا لأن ذلك سيعرض استثماراتها وتواجدها للخطر في ليبيا، من جانب آخر، ظهرت روسيا كأحد الداعمين للمعارضة الليبية لتبقى المعارضة المسلحة متوازنة مع المجلس الوطني الانتقالي، لتصبح المعارضة ذات حضور شرعي في المحادثات الخاصة بالشأن الليبي، والذي تقف وراء إحدى طرفيه، الجمهورية الروسية، ثم ذهبت روسيا للعب دور الوسيط بين المعارضة والحكومة الشرعية، ثم ما لبث الأمر إلى أن تدخلت روسيا بشكل غير مباشر في حرب أهلية في المنطقة ودعمها لخليفة حفتر المناهض للسلطة الليبية، ظناً منها أن الجانب الذي يقف فيه حفتر هو الجانب الأكثر نجاحا من الاصطفاف إلى السلطة المعترف بها دولياً، ولا زال الأمر قائماً على الموقف الروسي

غير المعلن وإنما مكتشف من خلال القوات الروسية غير الرسمية ممثلاً بالشركات الأمنية مثل الفاغنز التي تحارب إلى جانب قوات خليفة حفتر (الشيخ، 2014، ص:12).

3-**العلاقات الروسية السورية:** تعود العلاقات بين روسيا وسوريا إلى عام 1917 عندما دعمت روسيا الثوار السوريين ضد الدولة العثمانية، وساعدت على فضح المخططات البريطانية والفرنسية في تقسيم المنطقة العربية ضمن معاهدة سايكس بيكو 1917، ما جعل من الاتحاد السوفيتي بلداً صديقاً للسوريين، كما لم يرضى الاتحاد السوفيتي بما سمي بالانتداب الفرنسي البريطاني على سوريا وفلسطين ودعم الثورة السورية عام 1925م وما تلتها من ثورات ضد الفرنسيين (المحسن، 2015، ص: 1). وعندما استقلت سوريا عن الاستعمار الفرنسي، كانت روسيا أول دولة في العالم تعترف بالجمهورية السورية، وتسارع لبناء علاقات دبلوماسية معها، ووصلت العلاقات بين الجانبين ذروتها بعد أن تسلم الرئيس حافظ الأسد حكم البلاد، حيث ساهمت روسيا بدعم النظام السوري من خلال الدعم الاقتصادي والعسكري للنظام السوري، كما دعمت روسيا الجانب الروسي في حرب 1967م ضد الكيان الإسرائيلي من خلال الدعم بالسلاح وتأييدها في المحافل الدولية على الصعيد السياسي (مدوخ، 2015، ص:1).

وعند قيام حركات الاحتجاج في سوريا في 2011/3/15، للرد على السياسات الاستبدادية والتسلطية للنظام السوري مدعومة من الدول الغربية وحلفائها في المنطقة العربية، وبقيت روسيا تأخذ مكانها في صفوف الجماهير تراقب عن كثب الأزمة السورية، حتى بات النظام هشاً تجاه قوى الثورة السورية، وكان لدعوة نظام بشار الأسد لطلب الدعم الروسي والتي كان لها صدىً في الخارجية الروسية (الكيلاني، 2014، ص ص: 1، 2)، حيث سارعت روسيا في عام 2015 بفتح حرب واسعة النطاق على قوى المعارضة، والفصائل المقاتلة، والجماعات الإرهابية مثل جماعة داعش الإرهابية التي ظهرت في سوريا، وأدت هذه الحرب إلى كسر شوكة المعارضة بضربهم عسكرياً أودت بحياة الآلاف من الشعب السوري ناهيك عن ملايين النازحين واللاجئين ودمار البنية التحتية السورية بشكل شبه كليّ، حمايةً لنظام بشار

الأسد في سوريا، والذي تجمعه مع النظام الروسي علاقات دبلوماسية عميقة (بورشيفكايا، 2016، ص: 3).

وأمكن القول بأن روسيا قد عادت إلى ساحة الشرق الأوسط بقوة لتنافس الوجود الأمريكي في المنطقة وفي سوريا على وجه الخصوص بعد أن انحسر الدور الأمريكي في التواجد فقط دون وضع حد للقرار السياسي الأمريكي في الانضمام إلى صف المعارضة أو إلى صف النظام السوري، ما جعل من سوريا ساحة متاحة للنفوذ الروسي الذي بدأ يأخذ مكانته الشرق أوسطية كدولة ولاعب فاعل في المنطقة لديه الحلول والقرارات التي تجعله يحل محل الجانب الأمريكي في المنطقة ويسيطر على منافذ الطاقة في سوريا، وعلى أجزاء واسعة من سوريا وخاصة في الموانئ البحرية (بلجهم، 2016، ص: 1).

4-**الدور الروسي في الثورة اليمنية:** تعود العلاقات اليمنية الروسية إلى عام 1928 أبان الاتحاد السوفيتي وفي هذا التاريخ تم توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين الجانبين، وقد قامت العلاقات بين الجانبين على أسس متينة تتبع سبل التعاون السياسي والاقتصادي على حد سواء، وسارت هذه العلاقات بشكل سليم، بالرغم مما تخللها من برود في بعض الأحيان، وكان للجانب الروسي دوراً في تهدئة الأجواء اليمنية أبان الثورة اليمنية عام 1962م، حيث قامت روسيا بتقديم الدعم الأمني والاقتصادي لليمن وإضفاء طابع الاستقرار، وقامت روسيا ببناء ميناء مياه عميقة للأغراض التجارية وهو ما سمي بميناء الحديدة، وعندما اسقطت الملكية في شمال اليمن، وأُعِلن إقامة جمهورية اليمن، سارت روسيا لبناء علاقات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية مع الجانب اليمني في نهاية عام 1962م والتي استمرت (Orkaby،2017، Pp: 46، 47) وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفيتي 1991م، وبالرغم من ذلك، فقد كانت اليمن من أوائل الدول التي اعترفت بدولة روسيا الاتحادية وأقامت معها علاقات دبلوماسية، ولكنها بقيت علاقات دبلوماسية غير جدية في كثير من الأحيان، في ظل التواجد والسطوة الأمريكية في المنطقة (موقع RT، ص: 2021).

ومع دخول اليمن حيز الثورات العربية، ونشوب الثورة اليمنية في 2011/2/17م، وقفت روسيا تراقب الوضع اليمني عن كثب لتجد فرصة للدخول في

هذه الأزمة وفرض نفسها بقوة، وقد أدت العلاقات الودية والدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والإمارات من جهة، وروسيا من جهة أخرى إلى قيام روسيا بالدعم السياسي لدول الخليج العربي والقيادة اليمنية، ذلك أن الأهم بالنسبة لروسيا هو بقاء أنظمة الحكم والحفاظ على الهوية الوطنية دون أي أهمية أو دعم لإرادة الشعب (ناجي، 2018، ص: 1).

ولعل أبرز وجوه التعاون بين روسيا والخليج، ما ظهر في علاقتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث جمع البلدين علاقات اقتصادية وسياسية، وتحالفات عسكرية، حيث وقعت روسيا مع الإمارات اتفاقية دفاع عسكري بلغت قيمتها 2 مليار دولار في شباط 2017، ناهيك عن التبادل التجاري في قطاعات الطاقة والتكنولوجيا وغير ذلك من أوجه التعاون في حزيران 2018، الأمر الذي جعل من روسيا دولة داعمة لدول الخليج العربي والشرعية في اليمن ضد جماعة الحوثيين، ناهيك عن التعاطف السعودي تجاه مسلمي روسيا وخصوصاً الشيشان في إتاحة الفرصة الكاملة لهم للقيام بالفروض الإسلامية وزيارة المقدسات في أرض الحرمين (ناجي، 2018، ص: 1، 2).

وبالرغم من ذلك، إلّا أن كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية روسيا دخلا في مجال التوتر الدبلوماسي والاقتصادي وذلك من خلال ما عُرف بحرب النفط الروسية السعودية، حيث قامت المملكة العربية السعودية بتخفيض أسعار النفط تماشياً مع ظروف السوق العالمي في ظل جائحة كورونا، ورداً على رفض روسيا تخفيض إنتاج النفط الروسي للحفاظ على سعره عالمياً، الأمر الذي أدخل البلدين في حرب اقتصادية وسياسية واستخدم الطرفان القوة الناعمة من خلال استقطاب الرأي العالمي للسياسة السعودية والتأثير على القوى الفاعلة في حصولهم على النفط السعودي بأسعار تفضيلية.

5.5 العلاقات والأدوار الأمريكية في الشرق الأوسط

كما هو الحال بالنسبة للجانب الروسي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تطمح على الدوام بأن تكون الدولة الرائدة في العالم، والتي تتحكم بزمام القوة والنفوذ من

مصدر القوة نفسه ممثلاً بمنطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية متعددة الأوجه والأشكال سواءً الجغرافية، أو الطاقة، أو القوى المائية والزراعية، أو الكوادر البشرية، لذا فإن من أبرز وأهم الأدوار والعلاقات الأمريكية في الشرق الأوسط، ما يلي:

1- **الدور الأمريكي في الحالة المصري:** لقد حظي النظام المصري بعلاقات ودية مع النظام المصري بقيادة أنور السادات وحسني مبارك من بعده، إلّا أن ثورة 25 يناير 2011 أدت إلى كشف الدور الأمريكي وعلاقته بالنظام المصري الذي لم يكن متوقعاً، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلي عن النظام المصري الحليف لها برئاسة محمد حسني مبارك، واصطفت إلى جانب الثورة والمعارضين على خلاف الدور الروسي الذي اهتم بالأنظمة العربية لا بشعوبها، فبعد أن شهدت الولايات المتحدة حجم المعارضة، وفئات الثورة المصرية مع تردي الأوضاع في مصر، قامت بدعم المعارضة المصرية التي تعيش في خارج مصر من كافة شرائح المعارضة وخصوصاً المثقفين منهم، كما قدمت السفارة الأمريكية كامل الدعم للحركات المعارضة أهمها حركة كفاية، وحركة 6 إبريل التي تعتبر الأساس الأول لتفجير الثورة في مصر وإنهاء الحكم العسكري فيها ولو بشكل مؤقت لتصبح الولايات المتحدة شريكاً أساسياً في نظام ما بعد الثورة المصرية مستخدمه القوة الناعمة في التأثير على قوى المعارضة المصرية والرأي العام فيها (مصدق، 2012، ص: 11).

كما أن الثورة المصرية لم تكن وفق أسس دينية وإنما تمثلت في عدم تحمل الشعب النظام التسلطي والدكتاتوري الذي اتبعه محمد حسني مبارك ومن قبله من أنظمة العسكر في مصر، ومع ذلك، إلّا أن الشرعية المصرية التي أنتجت نظاماً شرعياً منتخباً لأول مرة في تاريخ مصر، لم يكن مرحباً فيه لدى النظام الأمريكي بسبب أن الرئيس الذي أنجبته الشرعية وهو محمد مرسي، كان تابعاً لنظام وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وهو ما أدى بالنظام الأمريكي لدعم القوى العسكرية مرة أخرى وإجراء انقلاب عسكري تولى بعده رئاسة البلاد المشير عبد الفتاح السيسي الذي حظي بقبول أمريكي ومن ثم دولي، وبدعم أمريكي على المستوى السياسي والأمني، وبقيت الولايات المتحدة بهذا الشكل أحد الفاعلين في بلورة السياسة المصرية وأحد اللاعبين

الفاعلين في التأثير على النظام المصري وقراره السياسي (بصبوص، 2013، ص: 1).

2-**الدور الأمريكي في الأزمة الليبية:** بالرغم من العلاقات الدبلوماسية الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الليبية إلّا أنها لم تكن علاقات ودية طوال فترة حكم الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، وقد حضرت الولايات المتحدة الأمريكية الأجواء الليبية أبان الثورة الليبية في 2011/2/25 استكمالاً لسلسلة ثورات الربيع العربي التي بدأتها تونس، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام بوابة للدخول في الشأن الليبي بعد أن هدد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن النظام الليبي بسبب سعي ليبيا لامتلاك أسلحة دمار شامل، وهو ما جعل الجانب الأمريكي يتربص وينتظر الفرصة التي يدخل فيها في الشأن الليبي والتي تمثلت بالثورة الليبية (عبد الله، 2014، ص: 22).

وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكي المعارضة الليبية في ثورة 2011 بشكل واسع النطاق حتى تتمكن من الإطاحة بنظام معمر القذافي على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث دعمت الولايات المتحدة قوى المعارضة الليبية الداخلية بمن فيهم الشخصيات السياسية والدبلوماسية المناهضة لحكم القذافي وأبرزهم مصطفى عبد الجليل وزير العدل الليبي الأسبق، كما تواصلت الخارجية الأمريكية وعنها هيلاري كلينتون مع كافة القوى المعارضة الليبية في الخارج في مدينة باريس في 4 آذار 2011 مثل محمود جبريل وهو من كبار المعارضة الليبية في الخارج، ناهيك عن المشاركة العسكرية للولايات المتحدة بتوجيه ضربات عسكرية جوية على ليبيا وتحديداً في المناطق الموالية لنظام القذافي وأيضاً على القوات الليبية النظامية، كما قامت الولايات المتحدة بإمداد قوى المعارضة بالسلاح بمختلف أشكاله لمواجهة القوات النظامية الليبية، ومشاركة حلف الناتو بالطلعات والهجمات الجوية على ليبيا (ليفي، 2011، ص ص: 1، 62).

كما قامت أمريكا بالوقوف وراء النظام الفرنسي ودعمه في الحملة الأوروبية في الأمم المتحدة لغايات إسقاط نظام القذافي ناهيك عن المشاركة العسكرية الأمريكية في الهجوم على ليبيا وقوات القذافي وتقديم الإمدادات العسكرية للمعارضة وشماركة الناتو

بالضربات الجوية على ليبيا آنذاك، وهو ما نجحت به في نهاية المطاف، وما لبث الأمر ووضعت الثورة أزارها واتجهت البلاد إلى بناء الشرعية الجديدة برئاسة السراج، حتى أدخلت الولايات المتحدة نفسها شريكاً في بناء النظام الليبي الجديد من خلال دعمها السياسي والعسكري لنظام الثورة المضادة برئاسة خليفة حفتر، لنظام الشرعية التي يترأسها السراج والتي تنطوي تحت مظلة القوى الشعبية وذات العلاقات الودية مع دول إقليمية وأخرى عالمية أبرزها تركيا والتي لا تبادلها الولايات المتحدة جانب الود في العلاقات الاستراتيجية، ولا زالت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم النظام المضاد للشرعية الليبية حتى وقت قريب من نهايات حكم الرئيس الأمريكي دونالند ترامب، وكتفاً إلى كتف مع الدعم الروسي أيضاً للثورة المضادة سعياً لامتلاك زمام أمور الشأن الليبي في ظل التنافس الأمريكي الروسي (موقع القدس، 2021).

3-دور الولايات المتحدة في الأزمة السورية: لم تكن العلاقات الأمريكية السورية ودية وتخللها الكثير من التوترات طوال خمسة عقود قبيل الثورة السورية، فطالما هاجم النظام الأمريكي النظام السوري مع سلسلة من التهديدات بأن النظام السوري هو نظام إرهابي، وداعم للجماعات الإرهابية في المنطقة العربية كحزب الله اللبناني، وحركة المقاومة الفلسطينية والجماعات الكردية وغيرها، كماأن النظام السوري يلحق الضرر المستمر بالمصالح الأمريكية في المنطقة لصالح الجانب الروسي (أيفودالر وآخرون، 2006، ص: 1، 2).

وخلال الثورة السورية 2011 سارعت الولايات المتحدة لدعم المعارضة السورية لإسقاط نظام الأسد بضغوطات على مستوى العقوبات السياسية كمنع السفر للدبلوماسيين والسياسيين السوريين، وجاء ذلك رداً على الافراط في استخدام القوة العسكرية لنظام الرئيس الأسد في القرى والمدن السورية، وشعور الجانب الإسرائيلي بالتهديد على أمنه الوطني، ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ترسل خبراء عسكريين وأن تثير قرارات الأمم المتحدة تجاه الحرب السورية الداخلية، كما عمدت أمريكا إلى بناء شراكة مع الجانب التركي للتدخل في الشأن السوري لما لديه من خبرة عسكرية في المنطقة، كما سارعت الولايات المتحدة لعقد الاجتماعات الدولية أهمها اتفاق جنيف 2012 الرامي إلى إسقاط نظام الأسد، بينما تصدت روسيا لهذا الاتفاق

للحفاظ على النظام السوري وعدم توغل أي قوة دولية في الشأن السوري (الجبوري، 2012، ص: 10)، وما لبث الأمر إلى أن تدخلت روسيا بطلب من النظام السوري لدعمها، وهو ما قامت به روسيا بشن معركة واسعة النطاق استخدمت بها روسيا والنظام السوري كافة أشكال الجرائم والقتل والدمار تجاه الشعب السوري والفصائل المسلحة في البلاد، وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية في المشهد السوري كنوع من الحماية للجانب الإسرائيلي إلى جانب روسيا التي مكنت إسرائيل من التوغل في الشأن السوري وضرب مواقع في سوريا تعتقد إسرائيل أنها تهدد أمنها الوطني تحت غطاء روسي أمريكي، وهو ما جعل من روسيا ذات الغلبة في المشهد السوري على حساب النظام الأمريكي (بوزيدي، 2015، ص: 1).

4-**العلاقات والدور الأمريكي في الأزمة اليمنية:** بالرغم من اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام اليمني في عام 1962م إلّا أنها لم تكن علاقات ودية أو متينة، حيث تخلل هذه العلاقة تذبذب واسع النطاق لم يفضي إلى وجود علاقات قوية بين الجانبين، واختلف الجانبان في كثير من المواقف أبرزها الغزو العراقي للكويت في مطلع تسعينيات القرن الماضي، حيث دعم النظام اليمني العراق في موقفه في هذه الحرب، على خلاف الدول العربية التي دعمت الولايات المتحدة في إيقاف المد العراقي نحو دول الخليج العربي، وبقيت العلاقات متوترة بين الجانبين في مختلف السياسات والمواقف (برجا، د. ت، ص: 2).

وخلال الثورة اليمنية التي سرعان ما تحولت إلى حرب أهلية شاركت بها الكثير من الجهات والفصائل، وشهدت تدخلات إقليمية ودولية في تلك الثورة، وكان للموقف الأمريكي دوراً بارزاً في الشأن اليمني أيضاً، حيث دعمت أمريكا قرار الرئيس السابق علي عبد الله صالح في عدم ترشحه للرئاسة وعدم توريث السلطة، ودعمت الولايات المتحدة أوجه الإصلاح في اليمن للحفاظ على مصالحها المختلفة في الخليج العربي وعدم جعل المنطقة منطقة ملتهبة بالصراعات تهدد مصالحها الحيوية في المنطقة، إلّا أن انقلاب الحوثيين على الشرعية اليمنية، دفع بالولايات المتحدة الأمريكية أن تعقد شراكة مع دول الخليج العربي لدرء المخططات الإيرانية في المنطقة والتي تهدد المصالح الأمريكية الخليجية في المنطقة، حيث دعمت الولايات المتحدة الخليج العربي

عموماً والمملكة العربية السعودية تحديداً دعماً سياسياً ولوجستياً وأمنياً وعسكرياً، لجعل المنطقة أكثر أمناً ومنع اقتراب إيران لمنطقة الخليج العربي عبر الميليشيات الشيعية الإيرانية (عبد الحليم، 2012، ص: 8).

5- **الدور الأمريكي في مكافحة الإرهاب (تنظيم داعش):** اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح الإرهاب كأصل في سياساتها الخارجية لفرض هيمنتها في الشرق الأوسط، ويشير نجار (2012) بدراسته بعنوان (التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر) إلى استخدام ذريعة محاربة الإرهاب قد أصبحت أصلاً من أصول السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م سارعت الولايات المتحدة إلى توجيه الاتهام إلى جماعة القاعدة في أفغانستان كما سارعت لمحاربة التنظيم تحت شعار محاربة الإرهاب، إلّا أن الأمر قد امتد ليشمل محاربة الإرهاب في الدول الغنية بالنفط والمواقع الجغرافية المميزة، حيث تم غزو العراق في عام 2003 أيضاً تحت غطاء محاربة الإرهاب، بل وقد تعدى الأمر أكثر من ذلك، إلى أن أصبح الإرهاب عبارة عن تهمة لأي من الأنظمة والجهات التي تتعارض بسياساتها سياسات الولايات المتحدة في المنطقة (نجار، 2012، ص ص: 1، 2).

وبعد استخدام الولايات المتحدة غطاء محاربة الإرهاب في المنطقة العربية لتتمكن من فرض هيمنتها على المنطقة، خرجت عدة فصائل وجماعات إرهابية بشكل صريح، أبرزها جماعة داعش في العراق وسوريا، والتي كانت تمني نفسها بالسيطرة على العراق وبلاد الشام باستخدام القوة والإرهاب، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها في المنطقة وإعلان الحرب على الإرهاب المتمثل بتنظيم الدولة (داعش)، وذلك ضمن تحالف دولي في 15 حزيران/ يونيو 2014م استمرت الحرب حتى 9 كانون الأول/ ديسمبر 2017م عندما أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إعادة السيطرة على البلاد وانتهاء الحرب مع داعش بعد القضاء عليها من خلال الدعم العسكري والمادي الأمريكي (Connable، et. al، 2017، 2 :Pp، 7 ، 19).

وعليه، فإن الوجود الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط، إنما هو وجود تنافسي وليس صراع بين الطرفين، ولكن وجودهما في منطقة يملأها التوتر السياسي والعسكري، فقد أمكن القول بأن الوجود لأمريكا وروسيا في الشرق الأوسط، هو وجود تنافسي في ظل صراع داخلي. وإن ما يحدث في الشرق الأوسط، إنما هو صراع داخلي إقليمي بين الدول الإقليمية نفسها، وتنافس دولي بين الدول العظمى في السيطرة على الشرق الأوسط، حيث شهدت هذه المنطقة حالة من عدم الاستقرار السياسي والحروب الإقليمية والمحلية والتي شكلت عنصر دافع نحو التدخلات الخارجية في المنطقة.

ويمكن تلخيص الأدوار الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط، من خلال الدور الأمريكي الذي يتمحور حول سعي الولايات المتحدة إلى تكريس وجودها في الشرق الأوسط من خلال سياسات الاستقرار والتوازن الإقليمي في ظل وجود فوضى خلاقة تديرها الخارجية الأمريكية في المنطقة، مع التركيز على حفظ أمن واستقرار الجانب الإسرائيلي، بينما يتبلور الدور الروسي في خلق التوتر والصراعات الداخلية في المنطقة، وجعلها منطقة ملتهبة بالمتغيرات الواسعة النطاق، لتتمكن روسيا من التوغل في المنطقة في ظل تلك المتغيرات والصراعات المختلفة في الشرق الأوسط.

الفصل الرابع:

السياسة الخارجية الأمريكية – الروسية تجاه الشرق الأوسط

بالرغم من الغياب الروسي لسنوات طويلة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، إلّا أن روسيا لا زالت تسعى إلى إعادة مكانتها كإحدى قطبي القوى العظمى في العالم. وتُعد الانطلاقة الأولى لجمهورية روسيا لإثبات كيانها وقواها، من الشرق الأوسط، وهو الوجهة الأكثر ظهوراً بالنسبة للدول العظمى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تمركزت في الشرق الأوسط كنقطة انطلاق لقوتها العالمية، مستفيدةً بذلك من المقدرات والثروات الهائلة في المنطقة العربية وأبرزها النفط العربي وغيره من مصادر الطاقة والقوة والموقع الجغرافي المتميز، وهو الذي تسعى إليه روسيا في سياستها الخارجية أيضاً.

وعليه، فإن الفصل الحالي، يناقش السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا في منطقة الشرق الأوسط من خلال دراسة محددات كلتا الدولتين إزاء الشرق الأوسط، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

1.4 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

1.1.4 السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط

2.1.4 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

تُعد منطقة الشرق الأوسط مكاناً للتنافس الدولي والذي من خلاله تصعد الدول العظمى إلى مراتب القوة والنفوذ العالمي، لعديد من الأسباب وأبرزها السيطرة على مصادر القوة من النفط والغاز والمعادن في هذه المنطقة، ناهيك عن الموقع الجغرافي المتميز للشرق الأوسط الذي يتوسط كل من قارة آسيا، وإفريقيا وأوروبا، وما تملكه هذه المنطقة من طرق تجارية تاريخية وعالمية، ومضائق مائية تعتبر الأهم في العالم للسيطرة على نقل الطاقة والتجارة العالمية.

من جانب آخر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للسيطرة على الشرق الأوسط من خلال سياستها الخارجية القائمة أساساً على جملة من المحددات الداخلية وكذلك الخارجية التي أثبتت مدى أهمية الشرق الأوسط لدى الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة

بسياستها الخارجية، ولبيان ماهية محددات السياسة الخارجية الأمريكية سواءً الداخلية أو الخارجية، ومكانة الشرق الأوسط في هذه السياسة وما تملكه من محددات، فقد أمكن تقسيم المبحث الحالي إلى مطلبين رئيسيين على النحول التالي:

2.4 محددات السياسة الخارجية الأمريكية الداخلية والخارجية

1.2.4 مكانة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية.

2.2.4 محددات السياسة الخارجية الأمريكية الداخلية والخارجية

تتأثر السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعدة محددات داخلية وأخرى خارجية تُعنى بأن تكون اللبنات الأساسية في تشكيل وتكوين هذه السياسة، وتوجيهها نحو الأهداف المرجوة للنظام الأمريكي، والتي تحدد موقع ومكانة الولايات المتحدة في النظام الإقليمي والعالمي على حد سواء، وفيما يلي بيان أبرز المحددات الداخلية وكذلك الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، كما يلي:

3.2.4 المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

لقد عُرفت المحددات الداخلية على أنها: "مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم، إلّا أن هذه العوامل والظروف علامة على سلوكهم" (مسعود، 2013، ص: 21)، وعليه، فإن المحددات الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية هي تلك المحددات التي صنعتها الطبيعة والواقع السكاني، والظروف الدستورية، وبعض المؤسسات والجهات الفاعلة في المجتمع الأمريكي، وفيما يلي أبرز المحددات الداخلية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية:

أولاً: المحدد الجغرافي:

يُعد الموقع الجغرافي من أبرز محددات السياسة الخارجية للدولة، حيث يُمكِّن الموقع الجغرافي للدولة من أن تتبوأ مكانة متقدمة على صعيد التمركز في منطقة جغرافية ذات سواحل بحرية وامتدادات جغرافية، ناهيك عن المناخ والمساحة، وجوار جغرافي آمن أو مضرب ليحدد شكل وطبيعة السياسة الخارجية للدولة، وفيما يتعلق

بالولايات المتحدة الأمريكية، فهي تمتلك موقع جغرافي متميز يُعنى بأن يكون أحد دعائم السياسة الخارجية للدولة، نظراً لمساحتها التي تحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد كل من روسيا، وكندا، حيث تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية 9،629،091 كم^2 (Mercille، 2008، 475 – 571 :Pp):

وعليه، فإن الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية يُعد أحد المحددات البارزة في بنية السياسة الخارجية للدولة، حيث أن اتساع مساحة الدولة، وامتلاكها موقع جغرافي هام، إذا يتوسط أمريكا الشمالية، إذ ساهمَ الموقع الجغرافي أيضاً في بناء القوة الأمريكية التي تعتبر أقوى دولة في العالم، حيث تمتلك الولايات المتحدة بيئات جغرافية متعددة بين السهول والجبال والأنهار والبحار وتعدد المناخ فيها، ما ينعكس على القدرات الزراعية وامتلاك الثروات المعدنية والنفطية وخلاف ذلك، وهو ما مكن البلاد من امتلاك قوة اقتصادية وعسكرية، انعكست على تطوير البنية التكنولوجية في الدولة، ومن جانب آخر، فقد مكن شريطها الساحلي الواسع على المحيطات، قوتها العسكرية البحرية ضمن سلسلة واسعة من التجارب العسكرية البحرية وكذلك البرية بمعزل عن العالم المضطرب في القارات الثلاث (أوروبا، وإفريقيا وآسيا)، كما أدى ذلك المعزل إلى تأخير وعرقلة تدخلها في منطقة الشرق الأوسط في وقت مبكر (desert & Canyon، 2018، 23 – 16 :Pp).

ثانياً: المحدد الدستوري:

إن من أبرز المحددات الداخلية في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ما تمثل بالمحدد الدستوري للبلاد، حيث أن الدستور الأمريكي يمثل الطريق الذي من خلاله تمضي البلاد قدماً في تحديد مكانتها داخلياً وإقليمياً وعالمياً، ويقوم الدستور الأمريكي على تمثيله على صعيد السياسة الخارجية من خلال السلطتين التشريعية ممثلة بالكونجرس الأمريكي، والسلطة التنفيذية الممثلة برئيس البلاد وإدارته وذلك بحسب الدستور الأمريكي (إسماعيل، 1977، ص ص: 1 – 5).

فكما هو متعارف عليه فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية فهي سياسة تصنعها السلطة التشريعية وتقوم بتنفيذها السلطة التنفيذية، لذا فإن كل من السلطتين تم تخويلهما من جانب الدستور بصياغة وصناعة السياسة الخارجية في البلاد، فإن على

صعيد السلطة التشريعية، فقد أكدت المادة (1) في الفقرة (1) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1789 شاملاً تعديلاته ولغاية عام 1992، حيث نصت على أن "تُناط جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا إلى كونغرس الولايات المتحدة والذي يتألف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب" وقد أشارت الفقرة (8) من نفس المادة وبشكل مطول على سلطات السلطة التشريعية في تسيير السياسة الخارجية من التحكم في معاملات التجارة الدولة مع الولايات المتحدة وإمكانية إعلان الحروب، والمشاركة في المعاهدات والعلاقات الدولية وتحديد مكانة الدولة على الصعيد العالمي أيضاً (الفقرة 1، 8 – المادة 1 من دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1789).

ويشير نص المادة أعلاه صراحةً إلى أن الكونغرس الأمريكي مناط به صنع السياسات كافة بما فيها السياسة الخارجية حيث أشارت المادة بكلمة (جميع السلطات) أضف إلى ذلك ما يمتلكه الكونغرس الأمريكي من صلاحيات على النطاق الخارجي من تجارة دولية وإعلان الحروب وبنية العلاقات الدولية، وهو ما يقودنا للاعتقاد بأن السلطة التشريعية أحد أولى وأبرز أركان صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، فقد أنيطت بشخص الرئيس بحسب نص المادة (2) الفقرة (1) والتي نصت على: "تناط السلطة التنفيذية برئيس الولايات المتحدة الأمريكية....."، كما نصت الفقرة (2) من المادة نفسها بأن: "الرئيس هو القائد الأعلى للجيش وبحرية الولايات المتحدة.....، وللرئيس سلطة ملء جميع المناصب الشاغرة التي قد تصبح شاغرة أثناء عطلة مجلس الشيوخ...." (الفقرة 1– المادة 2 من دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1789).

بالرغم مما تضمنته المادة الثانية من صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد السياسة الخارجية، من رئاسة للجيش الأمريكي الذي يجوب كثيراً من أرجاء البلاد في العالم، وإمكانيته توظيف وعزل الموظفين في غياب السلطة التشريعية حتى السفراء منهم، ومن هذا المنطلق، يضطلع الرئيس الأمريكي ممثلاً للسلطة التنفيذية برسم سياسات البلاد الخارجية.

من جانب آخر، فإن الدستور الأمريكي قد تضمن عبارات واسعة قد تحمل الكثير من المعاني المرنة قد تعطي الحق للرئيس بالتضارب مع السلطة التشريعية في القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية، ومن أبرز هذه العبارات ما تضمنته الفقرة (7)، من المادة (1)، والتي نصت على "...كل مشروع قانون ينال موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ يجب قبل أن يصبح قانوناً أن يقدم إلى رئيس الولايات المتحد، فإذا وافق عليه، وقعه، وإذا لم يوافق عليه أعاده ...." (الفقرة 7 – المادة 1 من دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1789).

ثالثاً: المحددات الداخلية غير الرسمية:

للمحددات الداخلية غير الرسمية تأثيراً صريحاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتنطوي تلك المحددات على المكانة الاجتماعية ودور وسائل الإعلام ناهيك عن الرأي العام في الدولة، وبشكل أكثر وضوح، فإن المحددات الداخلية غير الرسمية للسياسة الخارجية الأمريكية تتمثل في كل مما يلي:

1- **جماعات المصالح:** لعبت جماعات المصالح دوراً بارزاً في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد نشطت هذه الجماعات في البلاد منذ ثمانينات القرن الماضي وفي أعقاب الحرب الباردة، وتضم هذه الجمعات كل من الجماعات الدينية والعرقية والمجتمعية والسياسية غير الرسمية وخلاف ذلك من جمعيات حقوقية وإنسانية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من جهات فاعلة ذات مصالح وطنية وقومية تؤثر في شكل وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية باستمرار (Haney & Vanderbush،2002).

تضم جماعات المصالح، تلك الشخصيات والأطراف النشطة في المجتمع الأمريكي والتي تمثل النقابات بأشكالها، والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، والتي تطالب جميعها بمطالب وتشكل وسائل ضغط على سياسة الدولة لما تملكه من حق ممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية في البلاد، ناهيك عن دور تلك الجماعات في تشكيل السلطة التشريعية، ولعل الأمثلة في ذلك حاضرة، أبرزها عندما مارست جماعات المصالح والجمعيات الأرمينية في الولايات المتحدة ضغوطاتها على مجلس النواب الذي توجه للحكومة بضرورة الاعتراف بالمجازر الجماعية التي ارتكبتها تركيا

في أرمينيا في عام 1915م، الأمر الذي وضع تركيا في مواجهة السياسة الخارجية الأمريكية ودخولهما أجواء التوتر الدبلوماسي، ثم بعد ذلك، أخذت العلاقات بين البلدين تأخذ طابع البرود في العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين (McCormick،2012 ، Pp: 67، 68).

وعليه، فإن جماعات المصالح في الولايات المتحدة، تتبع مطالب ومتطلبات الشعب الأمريكي سواءً الشعب الأصلي للبلاد أو المهاجرين منهم، حيث ترتبط هذه الجماعات بقضايا إقليمية وعالمية، وفقاً لوجهتهم القومية كالأمريكيين الأفارقة أو الأوروبيين، أو الجماعات العرقية والدينية كاليهود والمسيحيين والمسلمين وخلاف ذلك من جماعات أخرى (Salleh، et. al.، 2018)، جميعها ترتبط بدول أخرى ومصالح خارجية، أبرزها الجماعات اليهودية التي تسعى باستمرار لتسخير السياسة الخارجية الأمريكية لصالح الكيان الإسرائيلي وحمايته وتوفير كافة متطلباته وشعبه الرئيسية، لذا فهي جماعات تؤثر بشكل أو بآخر على وجهة السياسة الخارجية وتسييرها قدر ما أمكن لتحقيق مطالبها الرئيسية، فهي بذلك محدد داخلي لا يقل أهمية عن المحددات الرسمية كالدستورية مثلاً في بلورة شكل السياسة الخارجية الأمريكية (McCormick، 1998، 180 - Pp: 171).

2- **وسائل الإعلام:** ظهرت وسائل الإعلام لتكون حلقة الوصل بين السياسيين والرأي العام للأفراد، وباتت وسائل الإعلام اليوم تحظى بمكانة متقدمة لما حققه التطور التقني من سرعة الوصول وإمكانية الحصول على المعلومات والتأثير المباشر سواءً من خلال النظم السياسية تجاه الشعب أو من خلال الرأي العام وما تصدره وسائل الإعلام من توجهات الشعب وطموحاته للساسة في البلاد، وفي دولة كالولايات المتحدة الأمريكية، تتصاعد بها نبرة حرية الرأي، واستقلال الإعلام بشكل كبير على خلاف الكثير من دول العالم الثالث التي يتم فيها تسيير وسائل الإعلام وفق منظور النظام السياسي وما يمليه على هذه الوسائل لتنفيذ سياساته على الصعيدين الداخلي والخارجي للبلاد (Sun، 2007، Pp: 1-5).

والجدير بالذكر أن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دوراً مركزياً في رقابة السلطة التنفيذية في البلاد، ورقابة سياستها الخارجية، وتبعاً لاستقلال

هذه الوسائل فهي تقوم بنقل المعلومات الحقيقية للشعب (Naveh،2002 ، p: 202)، ما يجعل من النظام السياسي في الدولة حريصاً على تحسين صورته أمام الرأي العام من خلال وسائل الإعلام التي بلا شك ستقوم بنقل كامل المعلومات وبيانها بشكل صحيح وعرضه على كافة الوسائل المسموعة والمرئية للمجتمع الأمريكي، وذلك من دافع الوطنية والقومية عند مُلاك ومدراء المؤسسات الإعلامية في الدولة (Ali & Khalid،2008، P: 14).

وعليه، فإن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدور رئيس في توجيه الشعب والتأثير عليهم كما بإمكانها تأجيج حدة الصراع بين الشعب والحكومة، كما يمكنها بسط الاستقرار وتحسين العلاقة بين الأفراد والنظام السياسي، لذا فإن السياسة الخارجية الأمريكية تعمل وفق معايير محددة تسعى من خلالها إلى تحسين مكانتها أمام الإعلان الداخلي الذي سيشكل مؤثراً في توجهات الأفراد والذين يشكلوا في نهاية المطاف، السلطة التشريعية في البلاد (Tourl،2006، 9-1 :Pp).

3-**الرأي العام والهوية الوطنية (المحدد السكاني):** بلغ تعداد سكان الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2020م (331،117،900) نسمة، وبالرغم من ارتفاع متوسط العمر في البلاد، إلّا أن هذا العدد يشير إلى أن الولايات المتحدة هي بالمرتبة الثالثة في تعداد السكان في العالم بعد الصين والهند، وأن جميع السكان في الولايات المتحدة هم أمريكيون من قوميات ومنابت وأصول مختلفة من المهاجرين والسكان الأصليين، والذين يتبعون أديان وقوميات واتجاها اجتماعية وسياسية مختلفة (ياسمين، 2020).

وعند الحديث عن الرأي العام والهوية الوطنية في المجتمع الأمريكي، فنجد أن الأمر معقد جداً، ذلك أن النسيج الاجتماعي للشعب الأمريكي يتكون من جزأين، الأول وهم المهاجرون، والجزء الثاني وهو مزيج من أعراق وأصول مختلفة، لا تكاد تجمعهم قومية أو ديانة موحدة أو تاريخ مشترك، ويُعد كل من الجزأين أكبر القواعد الشعبية والجماهيرية في الولايات المتحدة، الأمر الذي دعا إلى إحداث خلل في الهوية الوطنية في الدولة، وعدم وجود تجانس مطلق وقواسم مشتركة ظاهرية بين أفراد الشعب الأمريكي، الأمر الذي جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية اهتماماً سطحياً إذا ما قُورن بالوضع الاقتصادي العام في البلاد وتحسين الأوضاع المعيشية،

الأمر الذي خلق نوعاً من غياب الديمقراطية في مشاركة كافة أطياف الشعب في عملية صنع القرار السياسي وهو ما يتعارض مع النهج الديمقراطي والسياسي الأمريكي (جرجس، 2000، ص: 91).

كما ويؤثر عدم التفات الشعب الأمريكي لصنع السياسة والمشاركة فيها بشكل سلبي على فعالية السياسة الخارجية الأمريكية على الصعيد العالمي، وبالرغم من ذلك، فإن للرأي العام والهوية الوطنية دوراً واحداً في صنع السياسة الخارجية وهو عمليات استطلاع الرأي في توجهات وتحركات السياسة الخارجية الأمريكية في بعض القضايا العالمية كالمشاركة بالانتخابات التشريعية، وفي بعض الصراعات والحروب في بعض الأحيان (قبسيس، 2008، ص: 25).

3.4 المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية

تتأثر السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية كحال أي سياسة خارجية في العالم، بمحددات خارجية تؤثر في بنيتها وشكلها سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، وفيما يلي بيان أبرز المحددات الخارجية في السياسة الخارجية الأمريكية:

أولاً: محدد النظام الدولي:

يُراد بالنظام الدولي، ذلك النظام الذي ينطوي على دول العالم وما يربطها من علاقات وما يتخللها من أوجه الالتقاء والاختلاف في العلاقات والتعامل فيما بينها وما يحدد تلك العلاقات هو مصالح الدول المختلفة التي تقبع خارج حدودها الجغرافية، وتهتم الولايات المتحدة في النظام والمكون الدولي لدول العالم لكونه المكان الذي من خلاله تنفذ الدولة سياساتها، وتضع مقومات بناء قواها ومكانتها العالمية، كما تعمل على الارتقاء بتلك المكانة في الأمم المتحدة، لما تتمتع به الولايات المتحدة من علاقات قوية مع المجتمع الدولي وخصوصاً الدول العظمى منها في القارة الأوروبية، وكذلك امتلاكها حق نقض الفيتو الذي يمكنها من تعطيل قرارات أممية أو تسييرها بما يتفق وسياساتها ومصالحها المختلفة في العالم أجمع وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص (أبو الرب، 2017، ص: 96).

ولقد تراجع النظام الدولي كمحدد ملحوظ للسياسة الخارجية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية في مطلع تسعينيات القرن الماضي وظهور نظام القطب الواحد برئاسة الولايات المتحدة، حيث تراجعت القوى المنافسة للولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً وقومياً، في ظل تنامى القوى الكلية للولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى انفراد الولايات المتحدة في القوة والتماسك وبنية العلاقات الدولية، كما أن غياب المنافسة الحقيقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانشغال دول العالم بتوترات في علاقاتها الدبلوماسية، وتوغل الدبلوماسية الأمريكية في بنية علاقاتها في كثير من دول العالم، وتركيزها على بنيتها الداخلية من تطورات تكنولوجية وعسكرية واقتصادية وثقافية وتنمية كلية لكوادرها البشرية، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تقود العالم في مختلف الأنشطة والمجالات الحيوية والتطويرية، والتعامل مع كثير من القضايا الدولية كالصراعات والنزاعات بين الدول، وتسيير سبل المعيشة الدولية كالتجارة والصحة الدولية وخلاف ذلك من أوجه المجالات التي تدخلت بها الدولة بشكل واضح ما أدى ذلك امتلاك الولايات المتحدة لسياسة خارجية هي الأقوى والأكثر نفوذها بين السياسات الخارجية لدول العالم أجمع، وباتت تسوغ لنفسها أية سلوكيات تجاه الدول والأنظمة وشعوب العالم كدولة لا يمكن ردعها وإيقاف قراراتها تماماً كالغزو الأمريكي للعراق 2003م، والتدخل في الشؤون الدولية والثورات العربية والعالمية وفرض عقوبات على أنظمة لا تلتقي مع السياسة الأمريكية وتتعاون معها في سبيل تحقيقها مصالحها في العالم ولا سيما في الشرق الأوسط وهو الوجهة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية، فالمكون والنظام الدولي يُعد من أبرز المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية وهو المحور الأهم والأبرز الذي تتشكل السياسة الخارجية بموجبه (مسعود، 2013، ص ص: 36، 38).

ثانياً: محدد الوحدات الدولية:

تُعد الوحدات الدولية المكونات الأساسية للنظام الدولي، حيث عاشت هذه الوحدات ضمن عوامل مختلفة تماشياً مع تطلعات الدول الرائدة في العالم ذات القوى المتعددة في مختلف المجالات، وقد مرّ هذا النظام بمرحلتين رئيسيتين، وهما مرحلة القطبية الثنائية في العالم، والتي قسمت العالم إلى معسكرين، المعسكر الشرقي بزعامة

الاتحاد السوفيتي، وتتبعه الدول الاشتراكية، والدول ذات العلاقات الودية مع الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، والدول الرأسمالية، وأي من الدول التي تلتقي مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مصالحها المشتركة والتعاونية، وأن مرحلة القطبية الثنائية مرت أيضاً مرحلتين.

المرحلة الأولى وهي المرحلة الجامدة التي انقسم العالم بها إلى قسمين الغربي والقسم الشرقي، ووجود توتر واسع النطاق بين المعسكرين قد أفضى إلى نزاعات مختلفة وتوترات سياسية بين كثير من دول العالم، وقد امتدت هذه المرحلة من عام 1945م إلى عام 1960م (أبو الرب، 2017، ص: 96).

وأما المرحلة الثانية وهي المرحلة المرنة التي أدت إلى وجود علاقات بين الدول الرأسمالية في المعسكر الغربي، مع الدول الاشتراكية في المعسكر الشرقي، أو وجود وحدات دولية لا تتبع أي من المعسكرين، وهو ما أعطى جانباً من حرية الدول في بناء علاقاتها المختلفة مع أي دولة من دول العالم، وقد امتدت هذه المرحلة من عام 1961 إلى عام 1990 وهو العام الذي انهار فيه الاتحاد السوفيتي رأس الاشتراكية وزعيم المعسكر الشرقي في العالم، وبعد هذا العام، باتت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى والعظمى في العالم، وباتت تسير العالم بأسره بما فيه من وحدات دولية مختلفة بما يتماشى مع تطلعاتها وسياساتها ومصالحها سواءً بالعلاقات الدبلوماسية أو من خلال الضغط على تلك الدول، وخصوصاً دول الشرق الأوسط التي كانت مكاناً للتنافس الدولي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لزمنٍ طويل (أبو الرب، 2917ص: 96).

تلعب الوحدات الدولية من خلال كثرة عددها وانتشاراها دوراً بارزاً في تحديد السياسة الخارجية لأي دولة من الدول العظمى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن ارتفاع عدد الوحدات الدولية، يؤدي إلى زيادة قوة ونفوذ الولايات المتحدة ويرفع من استقرارها وأمنها الداخلي، بسبب أن ارتفاع عدد الوحدات الدولية يعمل على تشتيت أي القوى العالمية، وإضعاف أنظمتها السياسية، مع تدني فكرة نشوب حروب عالمية أو غير عالمية، كما يؤدي إلى بسط نفوذ الولايات المتحدة بشكل أكبر في ظل انقسام وضعف الوحدات الدولية، لذا نجد أن الولايات المتحدة تدفع نحو الانقسام في كثير من

دول العالم، وتدعم هذا الانقسام كما حل في السودان وغيرها من دول تسعى الولايات المتحدة إلى تقسيمها وجعلها دول أو وحدات دولية متعددة تضعف قواها أمام تنامي القوة الأمريكية، وربما انشغال الولايات المتحدة بتلك التقسيمات أدى إلى تنامي قوى عالمية أخرى مثل روسيا والصين ودول أوروبية، باتت تشكل تهديداً على القوة الأمريكية العالمية، وهو ما يلفت انتباه الإدارة الأمريكية في كثير من المناسبات ويهدد مكانتها العالمية كقوة أولى منفردة بمختلف مجالات القوى العالمية (محمد، 2016، ص ص: 4 – 7).

وبناءً على ذلك، ترى الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تنفيد سياستها الخارجية وفق الأسس والمعايير التي تشكل المحددات الداخلية والخارجية في تشكيل تلك السياسة، حيث لا يمكن للدولة أن تكوّن سياستها الخارجية وأن تنجح بمخططاتها وأهدافها المختلفة دون النظر في محددات السياسة الخارجية الخاصة بها، ذلك أن نجاح السياسة الخارجية لأي دولة ولا سيما للولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يقوم على النظام الحقيقي الذي وُضِعَ في الدولة ضمن قوانين الدولة ودستورها وأيقن النظام الأمريكي بأن الخروج عن القواعد والأنظمة والقوانين وعدم احترامها سيؤدي بها إلى الانهيار حال الكثير من الحضارات الإنسانية والدول العظمى.

وأن الاتحاد السوفيتي ليس ببعيد عن هذا السرد، الذي انهار رغم منافسته للولايات المتحدة في قواها السياسية والعسكرية والتنموية. لذا فإن الولايات المتحدة تولي هذه المحددات سواءً الداخلية أو الخارجية أهمية كبرى لتبقى القوة الأولى التي تتربع على عرش السيادة الدولية في مختلف الأنشطة والمجالات، وتنمية نفوذها وسيطرتها على كافة دول العالم وما تملكه هذه الدول من ثروات ومقدرات مختلفة تطمح الولايات المتحدة للحصول عليها وإضافة ذلك إلى مقدراتها التي ستنعكس بلا شك على قدراتها الداخلية وكذلك الخارجية.

1.3.4 مكانة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية

تظهر مكانة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال عدة محاور، والتي تُعرف باتجاهات وأهميات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة

الشرق الأوسط، وتتمثل في كثير من العوامل التي تتشكل السياسة الخارجية الأمريكية بموجبها، والتي تحقق لها مصالحها وتطلعاتها، وتزيد من قوتها ونفوذها، فكما أن للسياسة الخارجية الأمريكية محددات داخلية وأخرى خارجية في صناعة السياسة الخارجية بشكل عام، فهنالك محددات للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وتكمن في هذه المنطقة، يسعى المطلب الحالي إلى بيانها والتي تتمثل في كل من النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: تحقيق أمن الكيان الإسرائيلي وقوته العسكرية: يعود سبب الاهتمام الأمريكي بدعم إسرائيل، إلى بداية الهجرة الأوروبية للولايات المتحدة عند تأسيسها، حيث هاجر العديد من الأوروبيين الذين يحملون الفكر الصهيوني المتعلق باستيطان الجماعات اليهودية في فلسطين، وأحقية اليهود ببناء وطنهم المستقل على الأراضي الفلسطينية، من هنا بدأت الجماعات الأوروبية المهاجرة، والتي بدى وأنها مدعومة من جهات صهيونية للترويج لقضية اليهود وأحقيتهم بذلك الوطن على أراضي عربية إسلامية بذريعة وجود حقوق تاريخية لهم في فلسطين (سليمان، 1996، ص: 23).

من جانب آخر، فقد استطاع اليهود في أوروبا أن يسيطروا على مراكز الاقتصاد والتنمية والوصول إلى سدة اتخاذ القرارات، وتسيير العديد من الدول الأوروبية لمصلحتهم الخاصة، أضف إلى ذلك، استغلال اليهود للجوانب الإنسانية بقيامهم بنشر الأخبار المتعلقة بقضايا اليهود ومدى معاناتهم وتشتتهم في العالم أجمع، الأمر الذي سبب أزمات متلاحقة في الأواسط الأوروبية إزاء ضرورة حل القضية اليهودية، التي طالما دعمت من جانب الولايات المتحدة، فكان أولى حلول هذه القضية هو الوعد الشهير لوزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور الذي وعد اليهود بإعطائهم الحق بإنشاء كيانهم على الأراضي الفلسطينية في 2 تشرين الأول/ نوفمبر 1917م، حيث أيدت الولايات المتحدة هذا الوعد والقرار بشكل ملحوظ، حيث قدمت الولايات المتحدة كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي لليهود في قيامهم وطنهم على الأراضي الفلسطينية، نظراً لما لليهود من مناصب واستحواذهم على مفاصل الدولة الأمريكية وسدة اتخاذ القرارات فيها كالكونجرس على سبيل المثال، حيث أصبح القرار السياسي الأمريكي برمته مناصراً وداعماً لليهود وللكيان الإسرائيلي بعد إنشاءه، ولا زال الدعم

الأمريكي حاضراً للكيان الإسرائيلي في مختلف المناسبات الدولية، من جانب آخر، فقد وجد النظام السياسي الأمريكي أن الكيان الإسرائيلي سيكون ممثلاً للوجود الأمريكي في المنطقة، ومن خلال هذا الكيان يمكن للولايات المتحدة أن تنفذ خططها وتحقق مصالحها وتسيطر على الشرق الأوسط ككل من خلال الكيان الإسرائيلي الذي يمثلها في المنطقة (سعودي، 1986، ص: 60).

فاليهود في الولايات المتحدة الأمريكية يمتلكون قاعدة جماهيرية موحدة قد تشكل أذرع اقتصادية وسياسية دعماً لأي رئيس أمريكي قد يتولى رئاسة البلاد، لذا تجد أن السياسات الأمريكية لا حصر لها في سبيل الدعم العالمي في مختلف الأصعدة لتقدم الكيان الإسرائيلي وجعله دولة رائدة في الشرق الأوسط (البراري، 2019، ص ص: 39 – 45).

وعليه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تكريس كافة جهودها السياسية والعسكرية والتقنية وخلاف ذلك من مقومات لرفعة الشأن الإسرائيلي وتقوية جذوره التنموية الشمولية، ذلك أن قوة الكيان إسرائيل وجعلها دولة متقدمة في مختلف الأنشطة والمجالات يُعد أحد أبرز الأهداف التي تسعى إليها الولايات المتحدة وهي مستعدة لاستخدام القوة العسكرية في أي وقت وتحت أي ظرف مقابل تحقيق هذا الهدف وإقصاء أي تهديد كان قد يقترب من الأجواء الإسرائيلية ويوقف نموها (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص: 26، 27).

أضف إلى ما تقدم وجود دعم أمريكي مطلق للجانب الإسرائيلي لمنع أية وحدة عربية تشكل تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، وبقاء إسرائيل قوة مركزية تتوسط العالم العربي وتفصل بين الدول العربية الآسيوية والإفريقية، ذلك أن وحدة العالم العربي تُعني وجود قوة ونفوذ كبير للعالم العربي على مستوى القوة الاقتصادية، والعسكرية والأمنية والسياسية والثقافية والتنموية، وهو ما تخشاه الولايات المتحدة ودول الغرب لذا فهي تسعى إلى دعم إسرائيل لإنهاك العالم العربي وعدم مقدرته على توحيد صفوفه وتشكيل قوة منافسة أو رادعة للغرب وللولايات المتحدة على حد سواء (سلمان، 2003، ص: 122).

وعلى صعيد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل والذي يُعد دعماً مطلقاً بكافة أشكال الأسلحة والتدريبات، يُمثل سعي الولايات المتحدة إلى تعاظم قوة الكيان الإسرائيلي على حساب العالم العربي بل الشرق الأوسط برمته، وذلك لعدم تفوق أي من الدول العربية عسكرياً في ظل وجود الكيان الإسرائيلي الذي من المحتمل أن يوجه ضربات عسكرية لأي دولة عربية قد تمتلك أسلحة تجعلها تتفوق عسكرياً في المنطقة وبالتالي تهدد المصالح الأمريكية، فالكيان الإسرائيلي يُعد ممثلاً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وحامياً لمصالحها في المنطقة، وخير دليل على ذلك، اعتراف الكيان الإسرائيلي بتوجيه ضربات عسكرية في العراق في 7 يونيو 1981م أدت إلى تدمير مفاعل نووي عراقي على بعد 17كم جنوب شرق العاصمة العراقية بغداد، وفي عام 2007 أيضاً وجه الطيران الإسرائيلي ضربات عسكرية أدت إلى تدمير مفاعل نووي في جمهورية سوريا وإنهاء المشروع النووي السوري (القرم، 2019، ص ص: 28-35).

فالكيان الإسرائيلي يُعد من أبرز الدول في العالم حصولاً على الدعم العسكري الأمريكي، وامتلاكاً للأسلحة الأمريكية الفائقة، وتُعد الصفقة الأخيرة التي جرت بين الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي من أبرز الشواهد على ذلك الدعم، حيث لم تحظى أي دولة في العالم بالحصول على الأسلحة الأمريكية مثل الكيان الإسرائيلي وهو ما ظهر جلياً في الصفقات العسكرية الأخيرة بين الجانبين في عام 2021، والتي صادقت عليها وزارة الخارجية الأمريكية، والمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية الإسرائيلي (الكابينت) في 7 شباط/ فبراير 2021م، وهي صفقة بقيمة (6) مليار دولار أمريكي، وتضمنت هذه الصفقة منذ البداية تقديم دعم مجاني لتطوير صواريخ القبة الحديدة وصواريخها المختلفة (Zanotti، 2021، Pp: 2-4).

من جانب آخر، فقد سعت الولايات المتحدة منذ عقود إلى خلق أجواء أكثر أمناً للجانب الإسرائيلي من خلال دفع وإقناع بعض الدول العربية لضرورة إجراء الصلح والسلام مع الكيان الإسرائيلي كان من أبرزها السلام الإسرائيلي المصري في عام 1979، ناهيك عن السلام الأردني الإسرائيلي في عام 1994م، ثم تبعتها عدة دول في السنوات القليلة الماضية التي طبعت علاقاتها مع الجانب الإسرائيلي أبرزها

الإمارات العربية المتحدة والبحرين، والمغرب والسودان بين عامي 2019 و 2020م، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل اتبعت الولايات المتحدة سياسة الدعم الشامل للكيان الإسرائيلي بالاستحواذ على كامل الأراضي الفلسطينية وذلك من خلال ما سمي بصفقة القرن التي تتيح للجانب الإسرائيلي السيطرة على كامل الأراضي الفلسطينية، سوى القليل منها، مع نزع السلاح الفلسطيني كاملاً وتوزيع الشعب الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة واقتراح قيام مصر بمنح أراض إضافية من سيناء للشعب الفلسطيني لبدء حياة جديدة بعيدة عن الأراضي الفلسطينية والقدس على وجه الخصوص، ولم يتم ذلك بسبب الرفض الذي واجهته دول الصفقة سواءً العربية أو الغربية من قبل الشعوب العربية وكذلك أنظمتها كالأردن على سبيل المثال (الحجوج، 2021، ص ص: 63 – 88).

وكذلك تضمنت الصفقة بحسب الكونجرس الأمريكي، منظومة اعتراضية متطورة من نظام الدفاع الجوي ضد الصواريخ قصيرة المدى، بالإضافة إلى طائرات مقاتلة ومعدات عسكرية متطورة (Sharp، 2021، 2 :Pp، 3).

وفي 5 أيار/ مايو 2021م وافق الرئيس الأمريكي بايدن على صفقة بيع أسلحة فائقة للجانب الإسرائيلي بقيمة (735) مليون دولار أمريكي تتضمن أسلحة وذخائر مختلفة، وفي 30 تموز/ يوليو 2021 وافقت وزارة الخارجية الأمريكية ببيع (18) طائرة مروحية (هليكوبتر) للكيان الإسرائيلي بقيمة (3.4) مليار دولار (Hernandez، 2021).

ثانياً: التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: يُعد الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط من أبرز وأهم المواقع الجغرافية في العالم لما يحظى به هذا الموقع من أهمية بارزة على المستوى التاريخي، والتجاري، وما يحتويه من طرق تاريخية تجارية كطريق الحرير التاريخي، والطرق التي اكتشفها البرتغال في منطقة الخليج العربي التي تسهل حركة السفن التجارية من الهند والصين إلى أوروبا، ناهيك عن أن الشرق الأوسط يُعد حلقة الوصل بين القارات الثلاث أوروبا، وإفريقيا وآسيا، في وقت تتوسط القارات الثلاث العالم بأسره، ما يجعل من منطقة الشرق الأوسط منطقة تتوسط العالم بأسره، أضف إلى ذلك ما تحمله منطقة الشرق الأوسط من أهمية تاريخية ذات أبعاد

صراعية، أضف إلى ذلك ما تملكه منطقة الشرق الأوسط من منافذ وموانئ بحرية، وأيضاً مضائق مائية تُعد الأهم في العالم والمتمثلة بمضيق باب المندب، ومضيق هرمز، واللذان يسيطران على نحو ثلثي نقل الطاقة العالمية من النفط والغاز والمعادن المختلفة، وهناك العديد من العوامل الهامة في منطقة الشرق الأوسط والتي تجعلها من أهم المناطق في العالم وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تسيطر عليها للاستفادة منها ومن موقعها الجغرافي وما يملكه من مزايا متنوعة برية، وبحرية، وجوية (عيادي، 2017، ص: 44).

وانطلاقاً من هذا الجانب الجغرافي، سعت الولايات المتحدة لبناء مجموعة من القواعد العسكرية في المنطقة العربية لتعويض البعد الجغرافي عن منطقة الشرق الأوسط تمثلت بالقواعد العسكرية في المنطقة العربية كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط

مكان القاعدة العسكرية	اسم القواعد العسكرية	عدد الجنود في القاعدة العسكرية
مملكة البحرين	قاعدة الجفير قاعدة الشيخ عيسى الجوية	7000 جندي أمريكي
العراق		5200 جندي أمريكي
الأردن	قاعدة الروشيد الجوية قاعدة وادي المربع الجوية	2795 جندي أمريكي
الكويت	قاعدة بيورنغ قاعدة علي السالم الجوية قاعدة الشيخ أحمد الجانبر الجوية	13000 جندي أمريكي
سلطنة عُمان	قاعدتي ميناء صلالة وميناء الدقم	بضع مئات (لم يتم تحديد العدد فعلياً)
دولة قطر	قاعدة العديد الجوية	13000 جندي أمريكي
المملكة العربية	قاعدة الأمير سلطان الجوية	500 جندي أمريكي

السعودية	قاعدة الملك عبد العزيز (الضفران) قاعدة الملك خالد قاعدة خميس مشيط قاعدة تبوك قاعدة الطائف	
سوريا	قاعدة رميلان. قاعدة المالكية. قاعدة تل بيدر. قاعدة لايف ستون قاعدة قسرك قاعدة هيموس قاعدة الشدادي قاعدة حقل العمر	2000 جندي أمريكي
تركيا	قاعدة إزمير الجوية قاعدة إنغرليك الجوية	1700 جندي أمريكي
الإمارات العربية المتحدة	قاعدة الظفران الجوية قاعدة الفجيرة البحرية	5000 جندي أمريكي

المصدر: (الجزيرة للدراسات، 2019)، (المجد، 2022)، (الخنادق، 2021)

ثالثاً: التوجه إلى مصادر الطاقة: يحظى النفط كمصدر أساس للطاقة وتنمية المشاريع الاقتصادية والصناعية المتعددة، بمكانة هامة جداً في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أن النفط يدخل في كثير من الصناعات في وقت تضطلع به الولايات المتحدة بدور محوري على مستوى العالم، فهي بحاجة النفط باستمرار لاستمرار عجلة الصناعة واتساع قدراتها الصناعية وبسط نفوذها وسيطرتها بشكل مستمر على صعيد المجال التجاري والصناعي الذي يتأتى من منطقة الشرق الأوسط في المقام الأول (الرميحي، 1995، ص: 43).

الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تُعد من أوائل الدول التي اكتشفت النفط واستخدمته في الصناعات وذلك في عام 1958م عندما تم اكتشاف أول بئر بترول في بنسلفانيا، وما لبث الأمر إلى أن أصبح هناك المئات من آبار البترول بل الآلاف منها، ومع تنامي الصناعات في الدولة واحتياجها المتلاحق للحصول على النفط حتى الحرب العالمية الأولى حيث أصبح النفط في هذه الفترة أحد مقومات القدرات والقوى في مختلف المجالات في كثير من دول العالم لا سيما الولايات المتحدة الطامحة للوصول إلى منصة القوى العظمى العالمية، وبعد الحرب العالمية الثانية 1945م ودخول الولايات المتحدة هذه الحرب، قد كبدها خسائر مادية وأخرى عسكرية، الأمر الذي دعاها للبحث قدماً على مصادر الطاقة النفطية في أي مكان في العالم لاستمرار مسيرة القوة والنفوذ والسيطرة في المجالات العسكرية والصناعية والطاقوية المختلفة (desert & Canyon، 2018، Pp: 24 – 30).

وبعد اكتشاف النفط في الشرق الأوسط، وتحديداً في منطقة الخليج العربي، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تتولى مكانة وتأخذ موضع قدم في الخليج العربي للاستفادة من المقدرات النفطية الهائلة في تلك المنطقة، ولكن كانتا كل من بريطانيا وفرنسا تسيطران على المنطقة، وتضع أيديها على المقدرات النفطية في المنطقة، ومع ذلك، فقد تمكنت الولايات المتحدة من حل الشراكة البريطانية الفرنسية مع دول الخليج، وبناء جسور العلاقات مع دول الخليج العربي، وبداية التوغل الأمريكي في تلك العلاقات وبداية الاستفادة من المقدرات النفطية العربية عامة والخليجية خاصة التي تُعد من أهم المصادر النفطية في العالم أجمع (بوزيدي، 2017، ص: 266).

وتعزى أهمية النفط الخليجي إلى عدة عوامل أبرزها أن الشرق الأوسط عموماً ودول الخليج تحديداً تمتلك ما نسبته 63% من الاحتياطي النفطي العالمي، بالإضافة إلى تدني أسعار النفط الخليجي إذا ما قُورن بالنفط العالمي وذلك بسبب ارتفاع معدل إنتاج النفط الخليجي لقلة عمق الآبار، وسرعة اكتشاف الآبار النفطية في البلاد وهو ما أدى إلى انخفاض تكاليف استخراج النفط والذي انعكس على انخفاض سعر النفط في دول الخليج العربي، كما ويُعد النفط الخليجي أكثر جودة في خاماته الخفيفة

والمتوسطة والثقيلة والتي تتناسب جميعها مع مختلف الصناعات والاستخدامات في مختلف القطاعات في العالم (منصور، 1995، ص ص: 55، 56).

بعد أن تمكنت الولايات المتحدة من الانفراد في العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربي، وبناء الشركات على مستوى تجارة النفط معها، حققت الولايات المتحدة امتيازات كبيرة في تجارة النفط من خلال شركة (Oil Of Stander Coliforma) والتي أصبحت بعد ذلك تُعرف باسم شركة أرامكو كأكبر شركات النفط في العالم ومقرها الرئيس في المملكة العربية السعودية، وكانت هذه الانطلاقة الحقيقية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص للاستفادة القصوى مما تملكه هذه المنطقة من مقدرات وثروات نفطية هائلة (مسعود، 2013، ص: 39).

وفي عام 1973م نشبت الحرب العربية الإسرائيلية ممثلة بجمهورية مصر والجمهورية السورية من جهة وبين الكيان الإسرائيلي المدعوم من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الدعم الغربي يتعدى الإمكانيات العربية بشكل واسع النطاق، ومن منطلق القومية العربية والتقارب العربية – العربي، قامت دول الخليج العربية ممثلة بالمملكة العربية السعودية بحظر النفط عن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية جراء دعمها للكيان الإسرائيلي، وعُرفت هذه العملية بحظر النفط السعودي عن أمريكا، الأمر الذي أثر سلباً على الاقتصاد الأمريكي والأوروبي وعلى الصناعات ومعطيات الحياة اليومية التي تستخدم النفط بشكل كبير لتسيير وتيسير فعاليات الحياة في الغرب (ناظر، 2015، ص: 6).

وقد أدركت الولايات المتحدة أن حظر النفط السعودي تحديداً عنها سيشكل ضعفاً في الصناعات والاقتصاد الأمريكي، حيث اتبعت الولايات المتحدة سياسة توافقية مع المملكة العربية السعودية، وتحسين العلاقات معها، وإعادة التفكير في الدعم الإسرائيلي في تلك الحرب، للحفاظ على حصتها من النفط، وهو ما أثر بشكل ملحوظ على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين، حتى أصبح النفط في الخليج أحد المؤثرات على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الشرق الأوسط

ككل، وتسعى الولايات المتحدة للحفاظ على مصادر النفط في الشرق الأوسط والمنطقة العربية خاصةً وفق سياستها الخارجية (ناظر، 2015، ص: 6).

رابعاً: القوى الإقليمية والحركات الإرهابية المناوئة للمصالح الأمريكية (المجال الأمني): تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق بيئة آمنة تتمكن من خلالها من تنفيذ كافة أهدافها ومصالحها في الشرق الأوسط دون وجود أي عائق يحول دون تحقيقها مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط، وقد انطلقت الولايات المتحدة للقضاء على أية قوى مناهضة لوجودها في الشرق الأوسط من خلال ذريعة محاربة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، عندما ضُربَ برجي التجارة العالمية في الولايات المتحدة على يد إرهابيين، حيث أخذت الولايات المتحدة من هذه الحادثة سبباً لاستخدامها القوة وتدخلاتها غير المبررة في الشرق الأوسط بحجة محاربة الإرهاب الذي ضرب بلادها في العمق، ولم يقتصر الأمر على الشرق الأوسط فحسب، فإن أي منطقة في العالم تعارض أو تظهر بها جماعات مناوئة للوجود الأمريكي، عندها تستخدم الولايات المتحدة ورقتها الرابحة وهي محاربة الإرهاب وهو الغطاء الذي تستخدمه في كثير من دول العالم لا سيما الشرق الأوسط، والعالم العربي تحديداً (المليجي، 2018، ص: 2).

وقد كانت الوجهة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق سياستها في التصدي للقوى الإقليمية في الشرق الأوسط، عندما أدركت الولايات المتحدة الحجم الهائل من المخزون النفطي في العراق في ظل عدم تعاون العراق مع المصالح الأمريكية في المنطقة، فانطلقت من مبدأ محاربة الإرهاب متوجهة في ترسانتها الحربية لغزو العراق في عام 2003م، الأمر الذي ولَدَ جماعات إرهابية تسعى إلى خلق الفوضى في المنطقة كتنظيم القاعدة، وحركة داعش، والعديد من الفصائل المسلحة الإرهابية التي باتت تنفذ هجمات إرهابية في مختلف مناطق العراق ناهيك عن وجود جماعات عراقية مقاومة للوجود الأمريكي في العراق، الأمر الذي فتح المجال أمام القوات الأمريكية للتمركز في العراق لمحاربة الإرهاب ووضع اليد على المقدرات النفطية في الدولة، وباتت الولايات المتحدة جزء من منظومة محاربة الإرهاب في الشرق الأوسط، وجزءً من عوامل إضعاف الجماعات الإقليمية المناوئة لسياستها في

الشرق الأوسط، وفرض العقوبات على بعض الدول تحت مسمى دولاً داعمة للإرهاب مثل إيران وتركيا، وجماعات مسلحة إرهابية كحزب الله اللبناني وحركة حماس سواء كان الهدف محاربة الإرهاب فعلياً كالجماعات الشيعية المدعومة إيرانياً وغيرها، أو لحماية مصالحها كالحركات المسلحة في العراق وكذلك ظهور جماعات مسلحة في فلسطين أو محاربة تهديد الكيان الإسرائيلي كحركة حماس في قطاع غزة وغيرها (صابر، 2015، ص ص: 23، 24).

خامساً: المجال الاقتصادي والاستهلاكي: تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط على أنه سوقاً واسعاً لاستهلاك المنتجات والصناعات الأمريكية، حيث تغزو الولايات المتحدة أسواق الشرق الأوسط بكافة المنتجات والصناعات وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد على الواردات الاقتصادية الأمريكية بشكل واسع النطاق، كما تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تلك الأسواق الكبيرة للمنتجات والصادرات الأوروبية والأمريكية على حد سواء، ذلك أن الدول الأوروبية تُمثل الامتداد الحقيقي للسياسة الأمريكية لذا فهي تسعى إلى تكريس الوجود الأوروبي والأمريكي اقتصادياً في مختلف دول الشرق الأوسط، والتصدي لأية محاولة شرق أوسطية قد تنافس الصناعات والمنتجات الغربية والأمريكية في المنطقة العربية (مسعود، 2013، ص: 44).

من جانب آخر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية برزت كدولة ريادية في الشرق الأوسط، تسعى إلى الحفاظ على بعض الأنظمة فيها التي تلتقي معها في سياساتها واستراتيجياتها، لضمان سير العمل الاقتصادي بينها، لعدم الرغبة في وجود منافسين اقتصاديين جدد في الشرق الأوسط كالصين على سبيل المثال، فالعامل الاقتصادي في الشرق الأوسط، يعمل على بلورة طبيعة وشكل السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق مصالحها الحيوية في المنطقة، وتنامي قواها الاقتصادية والتي تُعد الأساس الأول الذي تقوم عليه القوة الأمريكية في العالم أجمع (الدلابيح، 2011، ص: 49).

سادساً: تجارة الأسلحة: تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق الاضطرابات بين الحين والآخر في مواقع ومواطن مختلفة في هذا العالم، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن الولايات المتحدة لا تريد استقراراً في منطقة تُمثل لها سوقاً لبيع

الأسلحة الأمريكية الفائضة في مخازن السلاح الأمريكية، لذا تجدها في كثير من المواقع المتوترة والتي يطغى عليها الصراع والنزاع مستفيدةً بذلك من بيع الأسلحة بمبالغ هائلة تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني الأمريكي، وتقضي على المعضلات الاقتصادية البلاد، فالاضطرابات في الشرق الأوسط، تُعني فرصاً مادية واسعة النطاق بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية التي أطلقت مسمى الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط ذات العديد من الأهداف للولايات المتحدة كإضعاف الجانب العربي، والقضاء على الجماعات المتشددة، وأبرزها بيع الأسلحة والحصول على المشتقات النفطية العربية وما تحمله المنطقة من ثروات ومعادن مختلفة في ظل الصراعات والقتال المستمر بالسلاح الأمريكي في الشرق الأوسط (أبو الرب، 2017، ص، 99 – 100).

ولا بد الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر الأسلحة إلى (96) دولة في العالم، وأن نصيب دول الشرق الأوسط من الأسلحة الأمريكية ما نسبته (47%) من مجموع الصادرات الأمريكية للعالم، وتُعد المملكة العربية السعودية أكبر مستوردي السلاح الأمريكي من بين العديد من دول العالم (عربي، 2021).

وعليه، فإن السياسة الخارجية الأمريكية تسعى بشكل واضح إلى تكريس جهودها في سبيل بسط نفوذها على الشرق الأوسط، وهو حال روسيا وهو ما سيتم بيانه في المبحث اللاحق.

2.3.4 السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط.

رغم المحاولات الروسية للعودة إلى سدة الترتيب العالمي في الشطر الثاني من القوة العالمية مع الولايات المتحدة، إلّا أنها لم تحقق ذلك إلى في السنوات القليلة الماضية وخصوصاً أبان ثورات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط، مدركةً أن ظهورها كقوة عالمية يكمن في هذه المنطقة، التي عُدت الوجهة الأولى للدول العظمى التي تسعى إلى تنمية قدراتها وفرض سيطرتها وإظهار مكانتها عالمياً، فالشرق الأوسط بالنسبة للجانب الروسي، يُمثل الطريق الذي من خلاله يمكنّنه من العودة إلى مكانته

العالمية القديمة، وتنفيذ خططه التوسعية وإعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية كأقوى دولة في العالم.

من هذا المنطلق، فإن للسياسة الخارجية الروسية أبعاداً تتحرك من خلالها في تنفيذ خططها المختلفة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما سيتم بيانه من خلال المطلبين التاليين:

4.4 محددات السياسة الخارجية الروسية الداخلية والخارجية

1.4.4 مكانة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية

2.4.4 محددات السياسة الخارجية الروسية الداخلية والخارجية

اضطلعت روسيا أبان الاتحاد السوفيتي بدور محوري على صعيد السياسة الخارجية كدولة رائدة في العالم ومثلت الشطر الثاني من القوة العظمى في العالم بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ سعت روسيا إلى فرض نفسها بقوة ومنافسة الولايات المتحدة في كثير من المجالات والأنشطة العسكرية والسياسية والصناعية والعلمية والتقنية وخلاف ذلك من أنشطة ومجالات عدة، إلّا أن انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن الماضي أدى إلى زوال الأهداف الاستراتيجية الروسية في أن تكون القوة الأولى والأعظم عالمياً، وبالرغم من ذلك، فقد عاشت جمهورية روسيا الاتحادية فترة من العزلة النسبية، بعيداً عن المنافسات العالمية تبني قواها العسكرية وتقوي جانبها السياسي عبر مشاريع تنموية وعسكرية وعلاقات دولية عدة، من شأنها أن تمكن السياسة الخارجية الروسية من الصعود إلى مصاف الدول العظام ومحاولة استعادة الدور المحوري لها عالمياً كالقوة الأولى في العالم، إما بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العظمى، أو الانفراد بهذه القوة مع تزايد وتيرة التطورات الداخلية في كثير من المجالات وأهمها مجالات السياسة الخارجية (فيلونيك، 1996، ص ص: 1 – 4).

وترى الدراسة أنه ومع تعاظم القوى الروسية في مجالاتها الحيوية والاستراتيجية، أدركت أن وجهتها الأولى في تنفيذ سياساتها وخططها الاستراتيجية ستكون من خلال الشرق الأوسط، إذ يتولى الشرق الأوسط مكانة هامة لدى الجانب

الروسي، تتبع العوامل التاريخية، والاقتصادية، والجغرافية، وخلاف ذلك من مجالات، كما أن الشرق الأوسط سيشكل ساحة تنافس بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية لإثبات قوة ونفوذ وإمكانيات الجانب الروسي، وتسعى روسيا إلى تنفيذ تلك السياسات في الشرق الأوسط، كمدخل رئيس للعودة إلى مكانتها العالمية قبيل انهيار الاتحاد السوفيتي.

والجدير بالذكر أن تنامي الدور الروسي مؤخراً، ظهر نتيجة ما تملكه جمهورية روسيا من سياسة خارجية تجاه كثير من المتغيرات والأحداث الإقليمية والعالمية على حد سواء، ولعل من المهم تسليط الضوء على أبرز محددات السياسة الخارجية التي أدت إلى تشكيل هذه السياسة وتكوينها، وكما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وما تملكه من سياسة خارجية قائمة على محددات داخلية وأخرى خارجية فإن جمهورية روسيا كذلك لديها سياسة خارجية ذات محددات داخلية ومحددات خارجية، كما أن السياسة الخارجية الروسية تحكمها محددات معينة في منطقة الشرق الأوسط والتي تُعد وجهتها الأولى في تكريس وجودها وإظهار مكانتها وما تملكه من قوى مختلفة ونفوذ واضح على المستوى العالمي ككل، وفي المطلب الراهن، سيتم تسليط الضوء على أبرز المحددات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الروسية من خلال الفرعين التاليين:

3.4.4 المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية:

للسياسة الخارجية محددات معينة تشكل بمجملها الأسس الرئيسية التي تقوم عليها هذه السياسة، وتتشكل بموجبها الصورة الأولى للدولة ونظامها السياسي في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، والشروع في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للدولة، وتحقيق أهدافها المستقبلية والعودة إلى مكانة متقدمة من النفوذ والسيطرة العالمية، وعليه، فإن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية تتمثل في كل من النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: المحدد الجغرافي:

يلعب الموقع الجغرافي دوراً بارزاً في تحديد السياسة الخارجية لأية دولة في العالم، لا سيما جمهورية روسيا الاتحادية، حيث رسم المحدد الجغرافي الروسي معالم وسلوك الدولة على مدى زمن طويل لما تملكه الدولة من موقع جغرافي مميز، ومساحة شاسعة عُدت بأنها أكبر دولة على وجه الأرض حيث بلغت مساحة روسيا نحو (17،130،000) كم^2، وهي بذلك أكبر دولة في العالم بالنسبة للمساحة الجغرافية للبلاد، يليها مباشرة كندا والولايات المتحدة الأمريكية (بدودي، وزقاري،٢٠١٥).

ووفقاً للمساحة الشاسعة لجهورية روسيا والتي تقدر بنحو واحد على ثمانية من مساحة سطح الأرض، فهي تعتبر ذات امتدادات واسعة وذات جوار جغرافي في قارتي آسيا وأوروبا، حيث يمثل ما نسبته (25%) من حجم مساحة روسيا في الجزء الواقع في قارة أوروبا، و نحو 75% من مساحة الدولة تقع في قارة آسيا (مدوخ، 2015، ص: 52).

وتقع روسيا في الجزء الشرقي من قارة أوروبا، والجزء الشمالي من قارة آسيا، وتمتد الدولة من الشمال إلى الجنوب لمسافة قدرت بنحو (4000) كم، ومسافة من الشرق إلى الغرب بنحو (10،000) كم (جابر، 2016).

وبحكم ما تملكه جمهورية روسيا من موقع جغرافي مميز ومساحة جغرافية واسعة النطاق تشكل واحد على ثمانية من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، فهي بلا شك تمتلك العديد من الموارد الطبيعية والطاقوية مثل الغاز حيث تعتبر روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، بالإضافة إلى المشتقات النفطية، الأمر الذي جعلها من ضمن الدول الأكثر امتلاكاً للثروات الطبيعية بمشاركة عدداً من دول العالم أبرزها المملكة العربية السعودية التي وقعت معها اتفاقية تجارة طاقوية في عام 2003م وباتت كل من جمهورية روسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية كأكبر بلدين مصدرتا للطاقة النفطية والغازية في العالم وفق هذه الشراكة التي تمكن روسيا من الوصول للمياه الدافئة، ناهيك عن امتلاك روسيا للموارد الحيوية المختلفة في مختلف المجالات منها الزراعية والتجارية والتجارة البحرية والصيد وخلاف ذلك من موارد

داعمة للاقتصاد الوطني الروسي ظهرت نظراً لاتساع رقعة البلاد الجغرافية وامتلاكها مقومات الحياة كافة (الراوي، د. ت، ص ص: 176، 177).

وعليه، فإن امتلاك روسيا مساحة جغرافية واسعة النطاق، ذات جوار جغرافي لحوالي ستة عشر دولة في العالم وامتدادها بين قارتي آسيا وأوروبا، ناهيك عن امتلاكها منافذ بحرية هامة في المنطقة، فقد امتلكت روسيا علاقات دولية وإقليمية مع دول الجوار الجغرافي وغيرها من دول في مختلف مناطق العالم للاستفادة من مكانتها الجغرافية في صنع سياستها الخارجية التي حظيت لفترة طويلة بأهمية كبرى على صعيد العلاقات الدولية وتسيير سبل السياسة الخارجية الروسية، إذ يُمثل الموقع الجغرافي الروسي ميزة واضحة في بنية السياسة الخارجية للدولة وما لها من علاقات وأدوار فاعلة في معطيات الحياة الخارجية خصوصاً في دول المحيط الجغرافي الروسي بما في ذلك دول الشرق الأوسط في محاولة للوصول إلى المياه الدافئة خاصة في البحر الأبيض المتوسط مما دفعها لإقامة قواعد عسكرية في سوريا (عبد الحميد، 2009، ص: 7).

ثانياً: المحدد السكاني (السكان والهوية الوطنية):

احتلت روسيا المركز التاسع عالمياً في تعداد السكان، حيث أشار موقع دائرة الإحصاءات الحكومية الفيدرالية الروسي (Федеральная служба государственной статистики) في آخر إحصائية أجريت على الشعب الروسي في عام 2020 بأن تعداد السكان في جمهورية روسيا بلغ (147،190،000) مليون نسمة (Всероссийская перепись населения، 2020).

ضمن المنظومة السكانية الروسية، يكمن نحو 130 جماعة عرقية، ويمثل أصحاب الأصول الروسية الغالبية العظمى من الجماعات العرقية الروسية بنحو (81.5%) من مجموع الشعب الروسي، وتُعد الديانة المسيحية الديانة الأولى والأكبر في روسيا (مدوخ، 2015، ص ص: 53، 54)، يليها الديانة الإسلامية، حيث يبلغ عدد المسلمين في روسيا حوالي 30 مليون نسمة على الأقل، وتتواجد المجموعات

المسلمة في روسيا غالباً في تتارستان، وأوسيتيا الشمالية، وداغستان، والشيشان (ياسمين، 2020).

إن مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي أثبتت عدم مقدرة النظام السياسي عدم السيطرته على الجماعات العرقية المختلفة في البلاد، وفي مختلف الدول الاتحادية في الاتحاد السوفيتي، كما ألحقت هذه الجماعات والشتات العرقي والديني والمذهبي في الدولة الكثير من الأضرار التي أدت في نهاية المطاف إلى انهيار الاتحاد السوفيتي (ريحانا، 1998، ص ص: 235، 236).

وعليه، فقد أدرك صانع القرار السياسي الروسي بضرورة الاهتمام بالمجموعات العرقية والدينية وتوجيهها نحو تبني القومية الروسية في المقام الأول، كما انخرطت روسيا مع عدد من القوميات والأديان واهتمت بها بشكل ملحوظ أبرزها الديانة الإسلامية والتي تُعد من أكبر الأديان في روسيا، بسبب إدراك النظام السياسي الروسي بما للمسلمين من أهمية على صعيد بلورة السياسة الخارجية، حيث طلبت روسيا بأن تكون أحد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ناهيك عن التقارب بين روسيا وعدد من الدول الإسلامية مثل المملكة العربية السعودية، وسوريا والعراق وغيرها (Pavleeva،2011 ،p: 41)، وكان الاهتمام بمعتنقي الديانات الأخرى والقوميات المختلفة على قدم وساق في منظور النظام السياسي الروسي، وبهذا الشأن فقد أشار الرئيس الروسي بوتين بأن روسيا هي دولة إسلامية وأشار أيضاً إلى "إن المسلمين في روسيا لديهم كل الحق للشعور بأنهم جزء من الأمة الإسلامية العالمية وإن روسيا كانت ولا تزال حليفاً جيوسياسياً للإسلام" (مدوخ، 2015، ص: 54).

ومن جانب آخر، فإن النظام السياسي الروسي سعى بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة بترسيخ معاني الهوية الوطنية لدى الشعب الروسي من خلال ترسيخ فكرة الإمبراطورية الروسية القيصرية، وأن الشعب الروسي هو شعب واحد يشترك بذات اللغة والثقافة والقومية وإن ارتبطت بعض مجموعات الشعب بشعوب أو ديانات أو ثقافات أخرى، حيث أصبح المحدد السكاني ومكون الهوية الوطنية أحد أبرز محددات السياسة الخارجية للجمهورية الروسية في تحديد وجهة علاقاتها وكيفية رسم الطرق

والوسائل التي من خلالها يمكن تحقيق علاقات دولية ذات مستوى عالٍ من التماسك والترابط (العوضي، 2017، ص: 20).

ثالثاً: محدد القيادة السياسية:

ظهرت القيادة السياسية الجديدة في روسيا بشكل جديد أظهر من خلاله دور صانع القرار السياسي، ومدى تحكمه في في جميع جوانب الحياة الداخلية في روسيا، والذي تمثل بشخص الرئيس فلاديمير بوتين، حيث اضطلع رأس النظام السياسي الروسي بخبرة واسعة في كيفية تسيير شؤون الدولة، وسعيها في تحقيق أمجاد البلاد مع التركيز على ضرورة التخلص من كافة مظاهر الفساد الإداري في الدولة، وتخلصها من كثير من مظاهر الخلل في مؤسسات الدولة الهرمة وصولاً إلى الاستقرار المجتمعي والسياسي وضبط معايير الاقتصاد الوطني وتوحيد صفوف النخب السياسية المختلفة في الدولة، لتصبح جميعها تحت مظلة النظام السياسي والقيادة السياسية الواحدة في روسيا (عباسي، 2016، ص: 85).

وهذا ما أدى بالنظام والقيادة السياسية الروسية بأن تكون إحدى المحددات الداخلية في صنع السياسة الخارجية، ما أثبتته القيادة من إمكانيات وقدرات ملحوظة في إمكانية إعادة الدور الروسي العالمي واستعادة مكانة القيادة على المستوى العالمي وذلك من خلال قدرة القيادة السياسية من تنمية كافة أوجه الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع الروسي وتماسكه، وتنامي القدرات العسكرية بشكل كبير وفي وقت زمني قصير، وإمكانية هذه القيادة من وضع الخطط الكفيلة في سير الحياة الداخلية، وسطوة السياسة الخارجية للدولة والسعي في إثبات القدرات الروسية باستمرار (طويل، 2017، ص ص: 233، 234).

لعل من المهم تسليط الضوء على طبيعة النظام السياسي الذي شكل القيادة السياسية في الدولة، حيث حدد دستور الدولة طبيعة ونمط هذه القيادة، ففي عام 1993م تم وضع الدستور الروسي وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وهو المبدأ الذي يُعد نافذة الدولة نحو الحرية، وشيئاً فشيء باتت الديمقراطية تطغى على ملامح المشهد الروسي في تلك الفترة، إلّا أن الديمقراطية لم تكن تسير بحسب ما خُطط لها، حيث تلاشت أساليب الردع الممكنة في وقت قام به الرئيس بوريس يلتسن بإخضاع

السلطات الثلاث في الدولة لقراراته ووجهة نظره في تسيير الحياة الروسية الداخلية والخارجية ضمن تعديلات دستورية، فما كان من قوى المعارضة إلا أن قامت بقصف مبنى البرلمان الروسي بالدبابات، وذلك نتيجة للخلاف الدائر بين رئيس البرلمان الروسي (مسبولافروف) والرئيس يلتسن، ووفقاً لذلك، فقد تم تعديل الدستور مرة أخرى وفق انتخابات عُرفت بأنها غير نزيهة في عام 1996م، حيث تم التصويت على تعديل الدستور في هذا العام، بحيث يضع كافة السلطات بيد رئيس الدولة، حيث تولى الرئيس الحالي بوتين رئاسة الدولة وتوليه زمام الأمور في مختلف المجالات والأنشطة في الدولة وبحسب الدستور، حتى أصبح القائد السياسي الأول في البلاد، وبيده كافة الصلاحيات في تشكيل وتكوين الصورة النهائية للسياسة الخارجية للدولة (شادي، 2015، ص: 105).

رابعاً: المحدد الاقتصادي:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودخول روسيا في مرحلة الضعف المؤسسي والتقلبات السياسية والانشقاق الداخلي، والتراجع في مختلف المجالات أبرزها المجال الاقتصادي، استطاعت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بمسيرة إصلاحات واسعة النطاق في مختلف المجالات أبرزها المجال الاقتصادي في ظل وجود المقومات البارزة في نشوة هذا الاقتصاد كامتلاك الأراضي الواسعة، والثروات الطبيعية، والموارد النفطية والغازية والمعادن وخلاف ذلك من مقدرات أخرى كالفحم والخشب والمواد الخام الرئيسية، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات إدارية ودعم رجال الأعمال والاستثمار والمستثمرين في الدولة، جميع هذه الظروف أدت إلى انتقال الاقتصاد الروسي إلى مرحلة متقدمة من القوة والنفوذ والاندماج مع الاقتصاديات العالمية المتقدمة في كثير من المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والاستثمارية والتكنولوجية وكذلك ربط البلاد بالجانب الأوروبي من خلال خطوط الغاز إلى أوروبا، ومشاركة الدولة بمنظمة أوبك كعضو دولي مراقب، وخلاف ذلك من مجالات اقتصادية بارزة ومن ثم دخول روسيا في التصنيفات الاقتصادية العالمية المتقدمة (سبيتان، 2011، ص: 21).

وقد أكدَ النظام الروسي في عديد من المناسبات في السنوات القليلة الماضية قدرة روسيا الاقتصادية وما تملكه من مقومات اقتصادية ومالية هائلة، ذلك أنها تحملت أعباء ومصروفات الحرب في سوريا، كما امتلكت روسيا خط النفط الرئيس والأكبر عالمياً والذي يصدر إلى القارة الأولوبية بشكل عام، ناهيك عن ثبات الاقتصاد العام الروسي في ظل هبوط أسعار النفط العالمية منذ عام 2014م، أظهرت روسيا قدراتها المالية في منح عدد من الدول قروض مالية لتحسين أوضاعها الداخلية ومنها القرض المالي الروسي إلى إيران ومقداره 5 مليارات دولار أمريكي في عام 2014 – 2015م، ناهيك عن المساعدات المالية والمعنوية لعدد من دول العالم أبرزها دول الشرق الأوسط وامتلاك النفط بكميات كبيرة، والذي جعل من روسيا عضواً مراقباً في منظمة أوبك للمشتقات النفطية العالمية، وبناءً على ذلك، أصبحت السياسة الخارجية الروسية تسير بخطى ثابتة في رسم ملامحها على المستوى الإقليمي والمحيط الإقليمي وعلى المستوى العالمي نظراً لما تملكه من قدرات اقتصادية كبيرة (طويل، 2017، ص: 235).

وبالرغم من انكماش الاقتصاد العام الروسي خلال فترة جائحة كورونا (كوفيد – 19) في عامي 2019م و2020م، بنسبة حوالي 4% وذلك بسبب الاغلاقات للمنشآت الحيوية والمؤسسات والمصانع المختلفة، ثم انخفاض الناتج المجلي والإجمالي الروسي بنسبة 6.6% (عبد الواحد، 2020)، إلّا أن الشهرين الأوليين في عام 2021م ظهر وجود ارتفاع في مستوى الاقتصاد الروسي، كما أن هناك توقعات من قبل خبراء اقتصاديين روس، يؤكدون ارتفاع مستوى الاقتصاد العام الروسي في نهاية 2021م بنسبة 3 إلى 3.5% نظرا لعدة اعتبارات ملحوظة كارتفاع نسبة الصادرات النفطية والغازية للدولة، وتشجيع الاستثمار في مختلف المجالات، والعائدات من الصادرات العسكرية وغيرها من مجالات تضطلع بها روسيا لتنمية اقتصادها الوطني بشكل كبير (موقع آر تي، 2021).

يبدو مما سبق، أن الاقتصاد الروسي هو اقتصاد ثابت نسبياً ضمن منظومة واضحة من الإصلاحات التي أقرها النظام السياسي هو اقتصاد متين ذو أبعاد محورية في بناء علاقات اقتصادية وتحالفات تجارية وصناعية مختلفة مع دول مختلفة سواءً

دولاً إقليمية أو دولاً عالمية، وبالتالي فإن المحدد الاقتصادي الروسي يُمثل محدداً بارزاً في صناعة وصياغة وبلورة السياسة الخارجية للدولة بشكل ملحوظ وتحديداً في تحالفات الدولة الروسية مع دول العالم البارزة في قواها الاقتصادية وخصوصاً في دول الشرق الأوسط كالمملكة العربية السعودية وغيرها.

خامساً: المحدد العسكري:

بالرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي، ودخول الجمهورية الروسية مرحلة انهيارات داخلية مختلفة، إلّا أن جمهورية روسيا لم تهبط من ثنائية القطبية فيما يتعلق بالقوة العسكرية، إذ لا زالت روسيا تتولى المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية في القوة والصناعات العسكرية، ذلك أن روسيا قد ورثت من الاتحاد السوفيتي قواها العسكرية بما في ذلك ترسانتها النووية، وأما الفترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودخول الدولة في مرحلة الانهيارات الداخلية، قد تبع هذه المرحلة مرحلة الإصلاحات الداخلية في مختلف مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية، وذلك للحفاظ على تكافؤ المستويات في القوة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم التنازل عن المكانة المتقدمة من القدرات العسكرية (ناييف، 2010).

مع جميع القدرات والإمكانيات والثروات التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، إلّا أن روسيا لا زالت تمثل المنافس الأول والأقوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في عدة مجالات أبرزها المجال العسكري، فإن روسيا ليست ذات قدرات عسكرية طبيعية وإنما هي قادرة على تدمير العالم بأسرهُ، وهو ما جعل لروسيا وزن سياسي على المستوى العالمي، وذات قوة في سياستها الخارجية بشكل ملحوظ وذلك لما تملكه من قدرات عسكرية هائلة تدعم سياسة النظام الروسي في مختلف الأوجه والعلاقات الدولية (Blank، 2012، Pp: 4، 5).

وإن ما يؤكد أن القدرات العسكرية الروسية الفائقة، فهي تُمثل محدداً حقيقياً للسياسة الخارجية الروسية، فقد أكد الرئيس الروسي بوتين بأن القدرات العسكرية الروسية، وتجاربها النووية والصناعية العسكرية، وإمكانية تعاملها مع أية معضلة وفق قدراتها العسكرية، فإن هذه القدرات إنما هي تأسيس حقيقي للسياسة الخارجية الروسية، وللرد أيضاً على سياسة الولايات المتحدة في كثير من دول العالم لا سيما الشرق

الأوسط (مدوخ، 2015، ص: 61)، وتمتلك روسيا وجوداً عسكرياً في الشرق الأوسط، وتحديداً في جمهورية سوريا، حيث هناك (66) نقطة عسكرية روسية في جمهورية سوريا، منها (10) نقاط مراقبة، و(32) نقطة تواجد عسكري و(24) قاعدة عسكرية أبرزها قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية المعاد تأهيلها واستخدامها في 2015م، وقاعدة طرطوس البحرية في عام 2017م وهنّ أكبر القواعد العسكرية الروسية (عربي بوست، 2020).

ومن وجهة نظر الدراسة فإن كل من الولايات المتحدة وجمهورية روسيا تستعرضا قوتهما في مناسبات مختلفة، كالغزو الأمريكي للعراق، والضربات العسكرية الروسية الهائلة في سوريا، لتثبت كل دولة للأخرى قدراتها ومدى قوتها، وتتصرف وفق هذه القدرات والقوات في بلورة سياستها الخارجية المؤثرة في مناطق مختلفة من العالم أبرزها دول الشرق الأوسط، وظهرت أخيراً في الغزو الروسي لأوكرانيا.

5.4 المحددات الخارجية في السياسة الخارجية الروسية:

تتأثر السياسة الخارجية الروسية بمحددات وعوامل خارجية أنتجتها البيئتين الإقليمية والدولية، كباقي دول العالم، تتأثر سياستها الخارجية بتلك العوامل والمحددات والتي تُظهر الصورة النهائية والشكل الأخير للسياسة الخارجية الروسية، والتي تحدد سلوك هذه السياسة والتي تتمثل في كل مما يلي:

أولاً: المحدد الإقليمي: ظهر المحدد الإقليمي في السياسة الخارجية الروسية بشكل ملحوظ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك عدداً من الدول عن الاتحاد، حيث أصبحت السياسة الخارجية الروسية تأخذ بالاعتبار دول الجوار الجغرافي التي كانت جزءً من منظومة الاتحاد السوفيتي حتى أن روسيا خسرت حوالي 20% من مجالها في قارة آسيا، حتى أضحت دولاً تحكم طبيعة وسلوك السياسة الخارجية الروسية، ذلك أن هذه الدول وما تحمله من ثروات طبيعية وغير طبيعة أصبحت محل أطماع الدول العظمى، التي توجهت إلى تلك الدول للاستفادة من مقدراتها وثرواتها، وأيضاً للحيلولة دون عودة تلك الدول إلى مظلة الاتحاد السوفيتي والحد من نفوذ وقوة روسيا الإقليمية والدولية على حد سواء (الأمارة، 2009، ص ص: 207 – 209).

وقد أدركت روسيا بأن دول الجوار الجغرافي سواءً التي كانت تُمثل جزءً من الاتحاد السوفيتي أو تلك التي مكثت خارج نطاق الاتحاد، بأنها دولاً ذات أهمية واضحة في انعكاسها على الأمن القومي الروسي، ذلك أن أي تحالفات مع دول معادية لروسيا ستشكل خطراً محدقاً في الأجواء الروسية، كما أنها ستشكل خطراً على مصالح روسيا الاستراتيجية في المنطقة، لذا، فقد ذهب النظام السياسي الروسي لبناء ما يسمى بكومنولث الدول المستقلة، كمنظمة تعاونية بين روسيا ودول الإقليم بما فيها دول الجوار الجغرافي، ضمن منظومة متكاملة من التفاعلات المشتركة والتعاون في المصالح المختلفة منها الاقتصادية، والعسكرية، والصناعية، والطاقوية وخلاف ذلك من مصالح قد تجمع روسيا مع الدول الإقليمية لها، وإقصاء أية أخطار أو تهديدات قد تنال من الأمن القومي الروسي (العقاب، 2017، ص: 26).

كما سعت روسيا إلى محاولة السيطرة على دول الجوار الجغرافي وفرض الهيمنة عليها في وقت تحاول فيه الولايات المتحدة تحجيم الدور الروسي في المنطقة وحصر قواها داخل الدولة، ومع ذلك فإن جمهورية روسيا تعتبر أن أي دولة من دول الجوار الجغرافي، وحتى دول الجوار الموسع هي من الدول التي ينبغي أن تخضع للنفوذ الروسي، كما أن روسيا من واجبها الحفاظ على علاقاتها مع تلك الدول وأنظمتها السياسية تماماً كتدخلها العسكري والسياسي في الأراضي السورية على اعتبار أن سوريا تُعد امتداداً للنفوذ الروسي في الشرق الأوسط، في ظل الوجود الأمريكي الذي يحاول منع الامتداد الروسي للمنطقة، ومع ذلك فإن العلاقات الإقليمية الروسية السورية أدت إلى الحد من النفوذ الأمريكي على عكس التوقعات الأمريكية، وفسحت المجال على مصرعيه للوجود والنفوذ الروسي في المنطقة، والأمر نفسه ينطبق على دول الامتداد الإقليمي الروسي كالعراق وإيران وأذربيجان وغيرها من دول أخرى إقليمية وذات جوار جغرافي (مدوخ، 2015، ص ص: 72، 73).

وقد انطلقت روسيا من هذه العلاقات وسلوك السياسة الخارجية الخاص بها من منطلق أهمية المحدد الإقليمي النابع من العلاقات الدبلوماسية التعاونية والودية، وما لها من انعكاسات على بسط نفوذ وسيطرة الدور الروسي في الشرق الأوسط، لذا فإن روسيا ومنذ ثورات الربيع العربي تجدها حاضرةً بقوة في ساحة الشرق الأوسط كدولة

مساندة لأنظمة وقيادات سياسية في دول مثل سوريا والعراق وإيران وغيرها، ومناهضة لأنظمة أخرى في دول أخرى لا تلتقي معها في مخططاتها الاستراتيجية مثل ليبيا، وأن جميع هذه السياسات إنما تنطلق من محدد الدول الإقليمية من إدراك روسيا بأن الولايات المتحدة تنشر قواها العسكرية على مقربة من الدول الإقليمية لروسيا بل وفي بعض الدول الإقليمية (قديح، 2018، ص: 65).

من هنا أدركت روسيا أهمية المحدد الإقليمي وما يحمله من تهديدات لأمنها الوطني في حال أقصت روسيا نفسها عن بناء العلاقات مع تلك الدول، وما يحمله المحدد الإقليمي أيضاً من مزايا تنعكس على الارتقاء بنفوذ السياسة الخارجية الروسية عند بناء العلاقات والجسور التعاونية مع تلك الدول، فلا يمكن إغفال دور المحدد الإقليمي كمحدد خارجي ذو أهمية واسعة النطاق في تحديد ماهية السياسة الخارجية الروسية في التحرك في المنطقة الإقليمية والجوار الموسع باتجاهها إلى بسط سيطرتها ونفوذها على المستوى الدولي (سبيتان، 2011، ص: 21).

ثانياً: المحددات الدولية: لا شك أن المجتمع الدولي بأسره تتنافس فيه الدول وخصوصاً الدول العظمى منها لتحقيق مخططاتها الاستراتيجية في تبوء مكانة متقدمة في سلم ترتيب القوى العظمى، وهو ما تسعى إليه جمهورية روسيا الاتحادية، تماماً كما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية وهي العدو التاريخي لجمهورية روسيا، وأن المجتمع الدولي يحتوي الكثير من الدول العظمى التي تنافس الولايات المتحدة في مكانتها الأولى في القوة العالمية وفي مختلف المجالات الحيوية والإنمائية والتقنية وكذلك العسكرية مثل جمهورية الصين الشعبية، واليابان، وبريطانيا، وفرنسا وأيضاً روسيا، وغيرها من الدول لذا فإن جمهورية روسيا تسعى إلى توطيد مكانتها العالمية وتعزيزها باستمرار لأخذ المكانة التي تليق مع طموحات النظام السياسي الروسي، الذي يشرع بتحقيق خططه واستراتيجياته لتحقيق الأهداف التوسعية باتجاه الإمبراطورية الروسية القيصرية ذات القوة والنفوذ والسيطرة الأولى في العالم (جعودي، وعزوق، 2017، ص: 58).

لذا فإن روسيا تدرك تماماً أهمية النظام الدولي وما فيه من قوى دولية تتنافس فيما بينها لإظهار ما لديها من قوة لتتمكن من التحكم والسيطرة وفرض نفسها بقوة على

الساحة الدولية، ومن هذا المنطلق، فإن جمهورية روسيا اليوم تسعى بكامل قدراتها وإمكانياتها بأن تتبوأ مكانة متقدمة من التقدم في مختلف المجالات المعاصرة سواءً المجالات التكنولوجية، والاقتصادية، والطاقوية، وكذلك الصناعية والعسكرية، وهو ما تحققه على مستوى عالٍ من الإتقان في السنوات القليلة الماضية، وإن ما تملكه روسيا من إمكانيات وقدرات وثروات متعددة أهمها الثورات الطبيعية المتمثلة بالغاز والنفط والمعادن المختلفة كالذهب وخلاف ذلك، وهي ما مكنت الدولة من اختراق الكثير من الدول على المستوى الاقتصادي والتجاري، ناهيك عن الشراكات الدولية مع دول أخرى إقليمية ومنها عالمية على مستوى الشركات العسكرية والصناعية والثقافية، حيث أصبحت روسيا دولة جاذبة للدول المعاصرة والناشئة وخصوصاً دول الشرق الأوسط التي تبحث عن شراكات هامة مع دول عظمى مثل روسيا بعيداً عن الهيمنة الأمريكية التي لم تثبت جدواها في تمكين دول الشرق الأوسط في مختلف المجالات وأبرزها العسكرية (العقاب، 2017، ص: 28).

لذا فإن روسيا تدرك أهمية الدول المنافسة في العالم، كما تعلم مناطق الصراع والمنافسة التي يجب أن تدخلها أو تتجنبها في سبيل إثبات نفسها، فالمحددات الدولية المتمثلة بوجود دول منافسة، ووجود أماكن معينة في هذا العالم يمكن لروسيا أن تدخلها كي تثبت قدراتها المختلفة، كي تصبح دولة مؤثرة في سياستها الخارجية على معطيات الحياة الدولية وإمكانية الاستفادة من مقدرات الدول الأخرى، ونشر نفوذها على أوسع نطاق ممكن في العالم أجمع (قديح، 2018، ص ص: 65 – 67).

في ضوء ما تقدم، فإن جمهورية روسيا الاتحادية تمتلك العديد من المقدرات والثروات والإمكانيات الهائلة التي تمكنها من العودة إلى ثنائية القطبية العالمية، ومع ذلك فإن كل من المحددات الداخلية وكذلك الخارجية في صنع السياسة الخارجية، أدت إلى تشكيل هذه السياسة وتكوينها، وضبط سلوكها في التعامل مع تلك المحددات التي تمثل نطاق السياسة الخارجية ومجالها، فكانت هذه المحددات بمثابة السبل والطرق التي من خلالها تسعى روسيا إلى سلوكها باتجاه تحقيق أهدافها البنيوية والاستراتيجية وذلك من خلال عدة مواطن أهمها الانطلاق لتحقيق تلك المكانة من خلال الشرق الأوسط، وهو ما سيتم بيانه في المطلب اللاحق.

6.4 مكانة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية

تنظر الجمهورية الروسية للشرق الأوسط على أنه المكان الأول الذي يمكن أن تنطلق منه في سبيل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وإعادة أمجادها العالمية ببناء قوة ذات نفوذ وسيطرة في كثير من المجالات في العالم، ناهيك عن سيطرتها على الأنظمة السياسية لدول العالم وتسييرها بما يتماشى ويتفق مع سياستها الخاصة، والاستفادة من كافة الفرص والإمكانيات في العالم لتحقيق أهدافها الحيوية.

كما بينت وثيقة (المصالح الروسية في الشرق الأوسط) والتي تم طرحها من خلال مركز بحوث الشرق الأوسط في معهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية باللغة العربية، حيث أشارت الوثيقة إلى مدى الطموح الروسي في تكريس وجوده في الشرق الأوسط، وأن روسيا باتت تشكل قوة عظمى في المنطقة وعلى الصعيد العالمي، وأن بإمكان الجانب الروسي وضع الحد للتوسع الأمريكي في العالم، لتدخل روسيا نطاق المنافسة معها كمنافس حقيقي يمكنه أن يفرض شروطه السياسية على دول العالم أجمع بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وتدرج روسيا أهمية الشرق الأوسط في كونه المجال الأمثل لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية فيه، وإظهار كامل قواها العسكرية والسياسية ومدى إمكانياتها في بسط نفوذها وسيطرتها في منطقة الشرق الأوسط، ومزاحمة الدول العظمى في هذه المنطقة أهمها الولايات المتحدة، وإعادة المكانة الروسية كقوة عظمى لا يمكن إغفالها على الصعيد العالمي (وزارة الخارجية الروسية، 2014)، ويحدد المطلب الحالي أبرز الملامح الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، ومكانة الشرق الأوسط في تلك السياسة، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: العامل التاريخي:

بالرغم من محاولات الاستشراق كسبيل لاختراق منطقة الشرق الأوسط، إلّا أن الاستشراق لم يظهر بشكل واضح وأن يصبح علم يتم تعليمه في المؤسسات التعليمية الروسية إلّا خلال القرن الثامن عشر الميلادي، كما ذهبت روسيا لطباعة الكتب العربية وتدريسها في مناهجها المدرسية، ناهيك عن افتتاح المتحف الآسيوي في سنة 1817م، ثم في عام 1827م تم تأسيس مناهج قواعدية ومناهج تُعنى بتعلم الطرق

والأساليب التي يمكن للروس اختراق المجتمعات العربية والانخراط فيها وبلغ الاستشراق أشده حتى بداية القرن العشرين، عندها باتت روسيا على دراية كبيرة في شؤون العالم العربي وتحديداً الشرق الأوسط، وذات علاقات عميقة مع هذه المنطقة وأنظمتها السياسية والقيادية (الدريد، 2015، ص ص: 132 – 140).

باتت روسيا وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومحاولة العودة إلى المكانة العالمية المتقدمة، باتت تبحث عن علاقات دبلوماسية مع منطقة الشرق الأوسط من مدى أهميتها بالنسبة لروسيا، وأهمية المنطقة أيضاً بالنسبة للمجتمع الدولي بما في ذلك الدول العظمى منها، لذا فقد قامت روسيا بزيادة انخراطها في الشرق الأوسط في عام 2005 وإلى عام 2007م حيث شهدت هذه الفترة زيارات متعددة للرئيس الروسي بوتين إلى دول الشرق الأوسط بما في ذلك المملكة العربية السعودية والأردن ومصر، وقطر، وتركيا، وإيران، والإمارات العربية المتحدة والكيان الإسرائيلي، ناهيك عمّا وصلت إليه روسيا من التوغل في العالم الإسلامي عندما أخذت وضعية مراقب في منظمة التعاون الإسلامي حيث أن مكانة روسيا في الشرق الأوسط، تنبع من مكانة الشرق الأوسط التاريخية وما تحمله من امتداد جغرافي واستراتيجي لمكانة روسيا على الصعيد العالمي (سلادين وآخرون، 2017، ص ص: 2، 3).

من وجهة نظر الدراسة، ترى روسيا أن لها أحقية تاريخية في السيطرة على الشرق الأوسط نظراً لتاريخها في العلاقات مع هذه المنطقة قبل الكثير من دول العالم أبرز هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإن روسيا تتعامل مع الشرق الأوسط بعناية تامة في تمتين جذور العلاقات التعاونية والتشاركية مع أنظمة دول الشرق الأوسط، ومحاولة البروز في هذه المنطقة كدولة ذات علاقات ودية وتفاعلية متينة تتبع أبعاد تاريخية لتتمكن من بسط نفوذها على الشرق الأوسط ككل الذي وبحسب رأي النظام الروسي يبتع لروسيا تاريخياً.

ثانياً: العامل الجغرافي للشرق الأوسط:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وبحسب موقعها الجغرافي الاستراتيجي من أهم المناطق في العالم، ليس فقط لتوسطها القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، بل لأنها تملك طرقاً تجارية تربط العديد من دول العالم، ناهيك عن امتلاك المنطقة لأهم

المضائق البحرية مثل مضيق باب المندب، ومضيق هرمز، ومضيق الدردنيل أو البوسفور في تركيا (الأقداحي، 2009، ص: 18)، ناهيك عن القنوات المائية التجارية مثل قناة السويس في مصر والتي تعتبر من أهم المضائق والممرات المائية الناقلة للطاقة وللتنقلات التجارية البحرية، أضف إلى ذلك ما تملكه منطقة الشرق الأوسط من ثروات واسعة النطاق على مستوى الثروات النفطية والغازية والمعدنية والميزة الجغرافية الواقعة بين القارات الثلاث الآسيوية والأوروبية والإفريقية، وخلاف ذلك من مزايا ومقدرات يمتلكها الشرق الأوسط، وهو ما يعطي المنطقة أهمية قصوى بالنسبة للجانب الروسي الذي يدرك تماماً ما تملكه هذه المنطقة من أسباب القوة التي امتلكتها عدداً من دول العالم، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية (وهب، 2013، ص: 139).

وتُعد كل من تركيا وإيران أقرب الدول على المستوى الجغرافي لجمهورية روسيا، كما تعتبر الدول العربية في الشرق الأوسط بأنها دول الامتداد الجغرافي لروسيا، من جانب آخر، فإن روسيا تسعى إلى بسط نفوذها وسيطرتها على الشرق الأوسط، كمنطقة ذات امتداد جغرافي لروسيا، يمكنها بسهولة بسط نفوذها على المنطقة ككل، وذلك في سبيل تحقيق أهدافها التوسعية وإعادة بناء الإمبراطورية الروسية على حساب منطقة الشرق الأوسط التي ستعمل على إضافة القوة والنفوذ بما تملكه من مقومات وقدرات إلى قدرات الجمهورية الروسية (مدوخ، 2015، ص ص: 80 – 82).

فبالإضافة إلى ما تملكه روسيا من مقدرات ومقومات ومساحة جغرافية واسعة، فيمكن القول بأنها دولة حبيسة لموقعها الجغرافي، وهي بحاجة ماسة إلى امتداد جغرافي يمكنها من الخروج من عزلتها النسبية الجغرافية عن العالم، وهو ما تسعى إليه من خلال الموقع الأهم في العالم فيما يملكه هذا الموقع المتمثل بالشرق الأوسط من ارتباطات جغرافية مع القارات والدول البارزة في العالم، وممراتها التجارية والمائية، حيث أن الشرق الأوسط بموقعه الجغرافي سيكون البوابة التي من خلالها ستخرج روسيا من عزلتها إلى الانفتاح العالمي، فبدلاً من كون روسيا تمتلك جوار جغرافي مع حوالي ستة عشر دولة، فمن خلال الشرق الأوسط، يمكنها أن تمتلك نطاق جغرافي يصل إلى عشرات الدول بل إلى العالم بأسره، وهو ما يشكل سياستها الخارجية تجاه

الشرق الأوسط، تبعاً لموقعه الجغرافي المميز والذي يلبي طموحات وأهداف روسيا الحالية والاستراتيجية (ناصر، 2013، ص ص: 31، 32).

ثالثاً: العامل الاقتصادي والطاقة:

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، والاقتصاد الروسي يمر بمراحل مختلفة من الإصلاح والتطوير وسعي النظام السياسي الروسي إلى بلورة الدور الاقتصادي الروسي داخلياً وخارجياً والنهوض بمستويات الاقتصاد الروسي، للتماشي مع متطلبات السوق العالمي، ولمواكبة التطورات الاقتصادية المعاصرة، ولكي يشكل الاقتصاد الوطني الروسي أحد ركائز القوة والنفوذ للمكانة الروسية إقليمياً وعالمياً، ذلك أن حجم الاقتصاد الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بات يشكل ما نسبته 50% من حجم الاقتصاد السوفيتي سابقاً، لذلك فإن روسيا تجد أنها خسرت نصف اقتصادها الذي يخولها من تحقيق أهدافها السياسية الخارجية، بالرغم من امتلاك روسيا كثير من المقدرات النفطية والغاز والمعادن وتجارة الخشب، والفحم والتجارة البحرية والحيوانية والزراعية وخلاف ذلك، فهي تسعى إلى تنمية مجالات الاقتصاد إلى أعلى درجة ممكنة، ومن هذا المنطلق فإن إصلاحاتها السياسية لم تندرج ضمن نطاق البيئة الداخلية للدولة، وإنما انعكست على المحيط الإقليمي بها، وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الملحوظة بالنسبة للجانب الروسي لما تملكه المنطقة من مزايا جاذبة للدول العظمى بما في ذلك جمهورية روسيا الاتحادية (الجبور، 2019، ص: 51).

كما أن الشرق الأوسط يمثل أهمية اقتصادية استراتيجية لروسيا، حيث يمتلك الشرق الأوسط نحو 36% من إنتاج النفط العالمي، وإن بناء شراكة استراتيجية مع هذه المنطقة من قبل روسيا، في ظل امتلاك روسيا المخزون الأكبر للغاز الطبيعي في العالم، وهو ما سيتمثل شراكة طاقوية استراتيجية تدعم الاقتصاد الروسي بشكل واسع النطاق إذا ما تمكنت روسيا من حصر المكانة الأمريكية في الشرق الأوسط واستبدال نفسها بالوجود الأمريكي، وعليه، فإن انخراط الجانب الروسي في المنطقة العربية مُحَدداً بالهدف التنموي الاقتصادي، سيجعل من روسيا قوة اقتصادية هائلة في العالم على مستوى اقتصاد الطاقة النفطية والغاز الطبيعي بالإضافة إلى المعادن

المختلفة عندما تشترك روسيا بما تملكه من ثروات طاوقوية مع ما يملكه الشرق الأوسط من هذه الطاقات، لتتولى روسيا بمشاركة الشرق الأوسط على المكانة الأولى في العالم والتحكم في الاقتصاد العالمي في بيع الطاقة لدول العالم أجمع بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (مدوخ، 2015، ص: 97).

من جانب آخر، فإن منطقة الشرق الأوسط تمثل بعداً اقتصادياً استراتيجياً هاماً للصناعات والمنتجات الروسية، حيث ترى روسيا منطقة الشرق الأوسط، سوقاً استهلاكياُ كبير جداً يتسع لكافة الصناعات الروسية وهو ما سينعكس على الاقتصاد الروسي، ذلك أن روسيا تنظر بعين المراقب للعلاقات التجارية وحجم التصدير بين أوروبا والولايات المتحدة من جهة، والشرق الأوسط من جهة ثانية، حيث يتسع الشرق الأوسط وما فيه من دول لكثير من الصناعات والمنتجات العالمية في ظل ترهل الاقتصاد الصناعي والإنتاجي العربي، فالشرق الأوسط برمته لا يكاد يصل إلى مرتبة الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى روسيا أو الاتحاد الأوروبي في الصناعات المختلفة وأبرزها صناعة السلاح الثقيل والمركبات ومختلف الصناعات (Kemaloglu، 2012).

ومن هذا المنطلق، فقد سعت روسيا ولا زالت إلى زيادة التركيز على الشراكات الاقتصادية والتجارية مع الشرق الأوسط، وقد أثبتت السنوات القليلة الماضية زيادة نسبة التبادل التجاري بين روسيا ودول عدة من الشرق الأوسط أبرزها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وإيران والعراق وسوريا ومصر والكيان الإسرائيلي، إذ تعتبر هذه خطوة هامة في التاريخ المعاصر للاقتصاد الروسي ليتمكن من ترسيخ أسسه الاقتصادية وإمكانية منافسة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً في ظل الفترة التي انحسر بها الدور الأمريكي في سيطرته الكاملة على الشرق الأوسط في عدة مجالات سياسية واقتصادية وعسكرية، وخصوصاً أبان حكم الرئيس الأمريكي ترامب (الجبور، 2018، ص: 52).

مما سبق يظهر أن هناك صحوة اقتصادية واسعة النطاق في الداخل الروسي وفي سدة النظام السياسي فيها، تشير إلى مدى أهمية الشرق الأوسط، وهو ما يدفع السياسة الخارجية الروسية إلى توطيد العلاقات الاقتصادية مع الشرق الأوسط، الأمر

الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة التبادل التجاري بين الجانبين عاماً بعد عام، وخصوصاً تلك الدول التي باتت تحظى باهتمام السياسة الخارجية الروسية والنظام السياسي فيها، حيث أدرك النظام السياسي الروسي الكيفية التي من خلالها يمكنه التوغل في الأسواق الشرق أوسطية، فتتمثل السياسة الخارجية الروسية بشخصية الدولة الحاضنة للإسلام والمسلمين عند تعاملها مع الدول الإسلامية، كما تجدها دولة علمانية مع الدول العلمانية أيضاً، فإن جمهورية روسيا هي ذات سياسة خارجية تتشكل بحسب معطيات السوق الشرق أوسطي لتستفيد من كافة الحوافز والمزايا التي تمنحها هذه المنطقة من ثروات وطاقات ومكانة جغرافية وتاريخية وأسواق كبرى مستهلكة للمنتجات والصناعات الخارجية، وإن جميع هذه الظروف أثرت بلا شك على طبيعة وشكل السياسة الخارجية الروسية لتتشكل بحسب ما تقتضيه مصالحها في الشرق الأوسط، ولكي تتنامى قواها ووتيرة وجودها في الشرق الأوسط لتصبح نداً يمكنه المنافسة لدولة عظمى بحجم الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط (سراج، 2017).

كما يبدو أن روسيا تريد أن تدخل مجال تجارة الأسلحة في العالم العربي، أبان ثورات الربيع العربي، حيث أدركت روسيا حالة الفوضى التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011م وحجم الثورات والمواجهات المسلحة في كثير من المناطق والدول الشرق أوسطية، فوجدت روسيا بأن هذه الفوضى تُمثل لها فرصة مميزة لتسيير تجارة الأسلحة في الشرق الأوسط عموماً، فانطلقت بتصدير الأسلحة الثقيلة لكل من سوريا، والعراق، وليبيا، حيث حققت روسيا نجاحاً تجارياً في بيع الأسلحة في هذه الدول، ومع ذلك، فقد فشلت روسيا في بادئ الأمر في تسويق أسلحتها لدول الخليج العربي والتي تُعد مستورداً مميزاً للسلاح من كثير من دول العالم لا سيما الأسلحة الأمريكية (كوجانوف، 2017، ص: 1)

ومع ذلك، فقد أنعشت الثورة السورية تجارة الأسلحة الروسية بشكل واسع النطاق، من خلال تجارة استمرت حوالي 5 سنوات من عام 2011 وحتى عام 2016، وبعد أن أظهرت روسيا قدراتها العسكرية في سوريا، باتت محل أنظار دول الشرق الأوسط مرة أخرى، حيث وقعت اتفاقيات عسكرية عدة مع دول شرق أوسطية أبرزها تركيا والمملكة العربية السعودية تمثلت باتفاقيات تزويد صواريخ أس – 400

الفائقة عوضاً عن الصواريخ الأمريكية الأقل جدوى من هذه المنظومة من الصواريخ، ناهيك عن اتفاقيات الأسلحة الثقيلة والمتوسطة بين روسيا وجمهورية مصر بقيمة 3.5 مليار دولار في عام 2016م أضف إلى ذلك الاتفاقيات التجارية المتعلقة بالأسلحة مع إيران والتي تعتبر من أكبر الدول المستوردة للأسلحة الروسية في المنطقة (الجبور، 2018، ص: 54).

ووفقاً لما تقدم، فإن روسيا تجد في الشرق الأوسط السبيل الذي من خلاله يمكن إعادة أمجاد الدولة الروسية التاريخية، ومكاناً مميزاً لتعظيم قوتها في الصعيد الاقتصادي على وجه الخصوص، وإمكانية التوغل في المنطقة على أسس تعاونية وتشاركية في المنحنيات الاقتصادية في المقام الأول، والتي تتمثل كما أسلفنا بتجارة الطاقة، وتجارة الأسلحة، والعديد من الصناعات والمنتجات التي يمكن تصديرها للشرق الأوسط كسوق استهلاكي كبير يمكنه استيعاب الحجم الكبير من الصناعات والمنتجات المختلفة المتأتية من دولة روسيا، ووفقاً لذلك، فإن جمهورية روسيا تشكل سياستها الخارجية وفقاً لمعطيات الحياة الداخلية والعلاقات الإقليمية لدول الشرق الأوسط، ومن هنا أمكن القول بأن السياسة الخارجية الروسية تتشكل وفق العوامل الجغرافية والتاريخية التوسعية والاقتصادية على وجه الخصوص في الشرق الأوسط وفي سبيل إعادة كيانها العالمي كإحدى قطبي القوة العالمية وإمكانية منافسة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً.

الفصل الخامس:

أهداف وآثار تبادل الأدوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط

تسعى كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى بسط النفوذ والسيطرة على الشرق الأوسط لما له من أهمية جغرافية وجيوسياسية، وما يملكه الشرق الأوسط من مصادر الطاقة ممثلة بالنفط والغاز والمعادن وخلاف ذلك من مقدرات تُعنى بأن تكون جاذبة للقوى العظمى في العالم. وفي ظل التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية، فندرك عبر مراحل مختلفة من التاريخ يظهر أن كل دولة منهما قد حظيت بأوقات معينة في النجاح في ممارسة دور المهيمن على المنطقة، فبعد أن كانت روسيا ذات حضور لافت للانتباه في المنطقة في علاقاتها مع مصر، والعراق، وإيران وتركيا وغيرها من دول الشرق الأوسط، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تحديداً من بسط نفوذها السياسي والعسكري في المنطقة أو على غالبيتها.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، نجد أن هناك ملامح العودة الروسية لساحة الشرق الأوسط، التشاركية مع الولايات المتحدة النفوذ في المنطقة، بل وتسعى روسيا أيضاً إلى استبدال مكانتها بمكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وأن لكل من الدولتين أهدافاً تسعى إلى تحقيقها، كالأهداف التوسعية، أو المصالح الحيوية، أو الحصول على مصادر الطاقة المختلفة في المنطقة، أو لحسابات تاريخية والمصالح المختلفة، وكذلك دعم الجانب الإسرائيلي الذي يُعد هدفاً واضحاً للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما حصل بالنسبة لجمهورية روسيا الاتحادية أيضاً، بسبب امتلاك الجماعات اليهودية مناصب سياسية وإمكانية اتخاذ القرارات في عديد من دول العالم، منها الولايات المتحدة نفسها، والدول الأوروبية، وفي روسيا أيضاً، وأن روسيا بحاجة للدعم العالمي الذي تتحكم به الجماعات السياسية اليهودية في عدة دول في العالم.

من جانب آخر، فقد ظهر جلياً بعض ملامح تبادل الأدوار والوجود بين الولايات المتحدة الأمريكية التي بات حضورها الأمني بتراجع إلى حد ما، إذا ما قورن

بالوجود الروسي في الشرق الأوسط على المستوى السياسي في بنية العلاقات الدبلوماسية مع عدد من دول الشرق الأوسط، ناهيك عن الوجود العسكري في جمهوريتي سوريا وليبيا، وعليه، وبشكل أكثر وضوح، فإن الفصل الراهن، يناقش ذلك من خلال المبحثين التاليين:

1.5 أسباب وأهداف الوجود الأمريكي – الروسي في الشرق الأوسط

1.1.5 الآثار المترتبة على تبادل الأدوار بين روسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط

لم يكن الوجود الروسي أو الأمريكي في الشرق الأوسط محض صدفة، بل هناك أسباب دفعت الدولتين كما دفعت كثير من دول العالم بأن تتمركز بسياساتها وقوتها العسكرية في الشرق الأوسط، وللوهلة الأولى ندرك تماماً أن أحد أبرز أسباب وأهداف كلتا الدولتين في وجودها في الشرق الأوسط، مرتبطاً تماماً بمصادر النفط والغاز والثروات الطبيعية في الشرق الأوسط وهي الأكثر جذباً لتلك الدول، بعيداً عن الأسباب التي تدعيها كل من الدولتين، ناهيك عن الأسباب التوسعية والسيطرة على جغرافيا الشرق الأوسط وخطوط التجارة فيها، والموانئ المائية وخلاف ذلك من أسباب سيتم تسليط الضوء عليها خلال المبحث الحالي.

ومن جانب آخر، فإن هنالك أدوات معينة تستخدمها القوى العظمى وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تكريس وجودها في الشرق الأوسط، وبشكل أكثر وضوح، فإن المبحث الحالي يناقش أسباب وأهداف الوجود الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

ظهر الجدل جلياً في الأواسط الأمريكية خلال فترة الربيع العربي، حول مدى أهمية الشرق الأوسط، فانقسم الشارع الأمريكي بين رافض للتركيز على الشرق الأوسط بحد ذاته وعدم التركيز على قارة آسيا ككل، نظراً لوجود المنافسين الدوليين كالصين وروسيا وإيران في منافسة الولايات المتحدة على مقدرات القارة الآسيوية ككل، وضرورة تكريس الوجود الأمريكي على المستوى الآسيوي دون التركيز على الشرق الأوسط بحد ذاته، وأما الفريق الثاني فقد ناصر فكرة التركيز على الشرق الأوسط دون غيره، من

منطلق التركيز على هدف واحد وهو السيطرة على الشرق الأوسط وعدم تشتت القوى والأفكار الأمريكية في مناطق واسعة قد تضعف وجودها في الشرق الأوسط وهو الأكثر أهمية من قارة آسيا ككل، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى منذ عقود للسيطرة على الشرق الأوسط تحديداً دون التوسع للسيطرة على قارة آسيا ككل، لما تحمله منطقة الشرق الأوسط من دوافع للجانب الأمريكي لجذبه وصب جل اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الشرق الأوسط لما تملكه مناطقه من مزايا جاذبة للقوى العظمى في العالم (إبراهيم وآخرون، 2019، ص: 5).

ولقد بدى للوهلة الأولى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت فعلياً في تسوية التوازنات وإنهاء الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، كبداية لخلق الاستقرار المنشود، إلّا أن قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، جاء مغايراً للسياسة المتبعة لسلفه أوباما، حيث انسحب ترامب من الاتفاق النووي مع إيران في 8 أيار/ مايو 2018م حيث أشار أن لا اتفاق مع إيران أو جلوس على طاولة المفاوضات، نظراً أن إيران قد شكلت خطراً على الشرق الأوسط لسنوات من خلال دعمها للجماعات الإرهابية، وبذلك عادت الولايات المتحدة إلى التركيز على الشرق الأوسط منطلقة بانسحابها من هذه الاتفاقية وفرض عقوبات اقتصادية على إيران، ومنعها من أي وصول لتخصيب اليورانيوم وتصنيع القنبلة النووية، وقد اعتبرت فترة رئاسة ترامب بمثابة العودة والتمركز في الشرق الأوسط بدلاً من تهميش الدور الأمريكي في المنطقة والتركيز على آسيا ككل، من هنا عادت الآمال الأمريكية بفرض السيطرة والنفوذ على الشرق الأوسط، وخصوصاً بعد الحضور الروسي في المنطقة على الصعيد الأمني والعسكري، والوجود الصيني الذي بات يلوح بالأفق على المستوى التجاري في الشرق الأوسط (المهداوي، 2019، ص ص: 91، 92).

وعليه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق من حضورها في الساحة الشرق أوسطية، وسعيها للسيطرة على المنطقة، من عدة أسباب وأهداف، تُعنى بتوجيه الإدارة الأمريكية في بسط سيطرتها ونفوذها على الشرق الأوسط، وتتمثل أبرز الأسباب والأهداف حول الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط في كل مما يلي:

1-تحقيق وضمان الأمن في الشرق الأوسط:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية ولا زالت تسعى إلى تحقيق أوسع نطاق ممكن من العلاقات الإسرائيلية مع المحيط العربي والشرق أوسطي ضمن أطر علاقات السلام لحفظ الأمن الإسرائيلي وجعل منطقة الشرق الأوسط آمنة على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية كالنفط على وجه الخصوص، ناهيك عن تأمين الطرق والمضائق المائية التي تنقل سبل الطاقة للولايات المتحدة، لذا فقد قررت الولايات المتحدة وأوروبا في أعقاب حرب 1973م والتي ألحقت الكثير من الخسائر على الجانب الإسرائيلي وحظر النفط عن الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا، فقد سعى النظام الأمريكي إلى تسوية بين الجانب العربي والإسرائيلي ضمن محادثات السلام بين الجانبين، وهو ما لقي قبولاً عند الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، وكانت مصر أولى دولة عربية تقيم علاقات مع الكيان الإسرائيلي تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي آنذاك وفق قرار مجلس الأمن رقم (338)، ومن ثم عقد اتفاقية كامب ديفيد سنة 1979م (عياد، 2014، ص ص: 20 – 23).

وفي عام 1991م وعلى إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، قامت الولايات المتحدة بالتوجه للشرق الأوسط بشكل واضح للانفراد بالثروات العربية والحفاظ على أمن إسرائيل، حيث كثف النظام الأمريكي جهوده الرامية إلى عقد مؤتمرات السلام بين العرب والكيان الإسرائيلي أبرزها مؤتمر مدريد للسلام 1991م (زعرب، 2011، ص ص: 58 – 60)، وقد رحبت الكثير من الدول العربية بالمبادرة الأمريكية للسلام مع الكيان الإسرائيلي أبرزها الأردن ومصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي، وكانت الأردن أولى الدول بعد مصر في إجراء محادثات السلام مع الكيان الإسرائيلي في عام 1994م بعد توقيع الجانب الفلسطيني معاهدة أوسلو مع إسرائيل سنة 1993م وذلك لتتمكن الأردن من أخذ موضع قدم في الداخل الفلسطيني وتكون أكثر قرباً من الوصاية على المقدسات الإسلامية في فلسطين، وتمت عملية السلام فعلياً بين الجانبين الأردني والإسرائيلي في 26 تشرين الأول 1994م ضمن ما سُمي باتفاقية وادي عربة آنذاك (الشرعة، 2014، ص ص: 177 – 178).

ثم تلت هذه الاتفاقيات جولات من المحادثات السورية الإسرائيلية بين عامي 1996 و 1997م، ولكن انتهت دون الوصول إلى نتائج في مجال تحقيق السلام (عياد، 2014، ص ص: 40 – 44).

ووفقاً لما تقدم، فإن الدعم الأمريكي للكيان الإسرائيلي وأمنه الوطني يُعد من أبرز أسباب الوجود وبسط السيطرة والنفوذ للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولعل أحد أبرز الاعتبارات التي أدت إلى دفع الولايات المتحدة إلى تحقيق هذا الهدف، ما تمثل في عدة محاور أبرزها التفوق الأمني الإسرائيلي بالمقارنة بالدول العربية، التي تحرص أمريكا على عدم تفوقها عسكرياً لئلا تهدد المصالح والوجود الأمريكي في هذه المنطقة، ذلك أن دول الشرق الأوسط عموماً والدول العربية تحديداً، إذا ما امتلكت القوة الرادعة للوجود الأمريكي الذي يستغل المنطقة وستنزف طاقاتها وقدراتها، سيعمل بلا شك على ردع هذا الوجود بالقوة العسكرية.

من جانب آخر، فقد ارتبط هدف تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط في مطلع القرن العشرين أبان اكتشاف آبار النفط في المنطقة، حيث اعتبرت دول الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية أن لها الحق في الحصول على المقدرات النفطية والطاقوية في المنطقة، نظراً لما تملكه من قوة عسكرية لا يمكن ردعها من قبل دول الشرق الأوسط، لذا فقد اتجهت تلك الدول إلى حماية مصالحها في الشرق الأوسط من خلال منظومة أمنية تحقق لها تلك الحماية (بريماكوف، 1984، ص: 7).

وعليه، فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت مبكر على عدم حصول أي من دول الشرق الأوسط على أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى خلق الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة، وحماية أمن ومصالح الكيان الإسرائيلي على حد سواء، كما يشمل هدف تحقيق الأمن في الشرق الأوسط، القضاء على الحركات الإرهابية والمتطرفة كذلك، والتي تُعد أحد أبرز الجهات المناهضة للوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، كالقاعدة، وجماعة داعش، والحشد الشعبي والميليشيات الشيعية المختلفة في المنطقة العربية تحديداً (فينلاي، وبرغيناس وتيسلر، 2011، ص: 33).

أضف إلى ما تقدم، أن الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من سعيها إلى خلق الأمن والاستقرار في المنطقة لحماية مصالحها المختلفة، فهي أيضاً تسعى إلى خلق ما سمي بالفوضى الخلاقة، حيث تسعى لإثارة الفوضى في الشرق الأوسط لكي تتمكن من تحقيق أهدافها في ظل تلك الفوضى، تماماً كغزو العراق وما خلفه من أزمات وفوضى في المنطقة، ناهيك عن دعم الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة أيضاً، فهي لا تريد أي فوضى تظهر دون تخطيط مسبق من جانب النظام السياسي الأمريكي، كما لا تريد أن تظهر أية أزمات في المنطقة من قبل جهات خارجة عن الإرادة الأمريكية ومناهضة لوجودها فهي بذلك تعتبر جهات إرهابية حسب منظور النظام السياسي الأمريكي، وإنما تسعى إلى رسم الخارطة التي تسير المنطقة بموجبها وفق فوضى مصطنعة ومخطط لها يتيح للولايات المتحدة أن تتمركز في الشرق الأوسط كدولة راعية للسلام والأمن في الشرق الأوسط (شلبي، 2008، ص: 79).

الجدير بالذكر أن الإرهاب والفوضى والأزمات التي حلت بالشرق الأوسط، تُعزى غالبيتها لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، فالاستقرار في المنطقة قد يحرمها من التوغل في الشرق الأوسط، ومع ذلك، إلّا أن بعض أوجه الفوضى قد خرجت عن الإرادة الأمريكية، أبرز تلك المظاهر، ما تمثل بالتوغل الإيراني في العراق، ورفض إيران الخروج من العراق، كما جاء هذا الرفض في الوقت التي لم ينصاع النظام الإيراني للقرارات الأمريكية بضرورة إيقاف العمل على البرنامج النووي الإيراني (زعرب، 2013، ص: 47).

وفي عام 2007م ظهرت الولايات المتحدة بصفة الدولة الطامحة لبناء علاقات دبلوماسية بدلاً من التوغل العسكري وإثارة الفوضى، فاتجهت الولايات المتحدة إلى بناء علاقات دبلوماسية مع جمهورية العراق، كما سعت الولايات المتحدة أيضاً إلى إجراء مقاربة دبلوماسية مع الجانب الإيراني من خلال تقريب وجهات النظر من خلال حلفاء الولايات المتحدة الذين قابلوا القرار الأمريكي بالرفض إزاء الجلوس مع إيران على طاولة الحوار بصفتها دولة داعمة للإرهاب، أبرز تلك الدول هي مصر، والمملكة العربية السعودية، الأمر الذي أدى إلى تأزم الوضع الأمريكي الذي بات يسعى إلى إيجاد التوازنات الإقليمية في أجواء يملأها الأمن والاستقرار، فالتقى السفير الأمريكي

في العراق مع السفير الإيراني خلال عام 2007م لغايات تهدئة الأوضاع الأمنية في العراق، والمنطقة ككل، كما تم دعوة النظام السوري في اجتماع عُقد في أنابولس في عام 2007 أيضاً لغايات العمل على مشروع عملية السلام في الشرق الأوسط (أتاواي وآخرون، 2008، ص ص: 3، 4).

وبالرغم من السعي الأمريكي إلى تهدئة المنطقة ودخولها حيز الأمن والاستقرار، إلّا أن مساعيها لم تؤت أُكلها، خصوصاً أن الجانب الإيراني لم يرضخ للمطالب الأمريكية بِتَخليّ إيران عن خططها بالتسليح وإنشاء الطاقة النووية، ومنع إيران من نشر الميليشيات الشيعية والإرهابية في المنطقة، فقد ذهب النظام الأمريكي إلى عقد الشراكات الأمنية والعسكرية مع الحلفاء الأساسيين للولايات المتحدة، فتم بناء عدة قواعد عسكرية في المنطقة للحفاظ على أمنها والذي يضمن الحفاظ على أمن المصالح الأمريكية في المنطقة، فقد تم بناء القاعدة العسكرية الأمريكية في العراق بعد عام 2003 وحتى عام 2010، وقواعد عسكرية أخرى في كل من المملكة العربية السعودية وهي قاعدة الملك سعود الجوية 2016م، وسوريا، والأردن، وغيرها، وتم إنشاء هذه القواعد لغايات الرد العسكري على أية هجمات أو تهديدات للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط (أيلول وخطاب، 2015، ص: 42).

وفي 31 كانون الأول/ يناير 2021م تم توقيع اتفاقية عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن، وأقرتها الحكومة الأردنية في 17 شباط/ فبراير 2021م، تقضي بنقل ثلاثة قواعد عسكرية من قطر إلى الأردن، لسببين رئيسيين، أولهما إحكام الولايات المتحدة على القبضة الأمنية في المنطقة، وخصوصاً الخلل الأمني في سوريا والعراق، والسبب الثاني تمثل في الرد على التهديدات الإيرانية، حيث ترغب إيران بفرض نفسها على طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، مستخدمة ورقة رابحة بحسب رؤيتها، بأن القواعد العسكرية الأمريكية في قطر هي في مرمى الصواريخ الإيرانية، لذا، فقد قام النظام السياسي الأمريكي بنقل تلك القواعد للأردن لحمايتها ومنعاً من وقوع أي صراع أو نزاع بين الولايات المتحدة والجانب الإيراني وعدم إثارة الفوضى في المنطقة، ولكي تبعث رسالة للجانب الإيراني أن المفاوضات بين

الطرفين هي خارج التهديدات الإيرانية للوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط (الساعدي، 2021).

من هنا ندرك تماماً أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حتى يكون أحد أبرز أهدافها في المنطقة، هو تحقيق أمنها واستقرارها، الذي ينعكس بلا شك على أمن واستقرار المصالح الأمريكية في المنطقة، كما يضمن حماية الأمن الوطني للكيان الإسرائيلي.

2-الاستحواذ على مصادر الطاقة النفطية في الشرق الأوسط:

بدأ اكتشاف النفط بالمنطقة بشكل واسع النطاق منذ بداية القرن العشرين، وهو ما يجعل النفط أحد أبرز أسباب الوجود الأمريكي وأهدافها في الشرق الأوسط في ظل ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من قوة وسطوة على العالم أجمع بما في ذلك الشرق الأوسط، يجعل من الحصول على النفط أمراً أكثر يسراً بالنسبة للولايات المتحدة (الجوهري، 1993، ص: 227).

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على القدر الأكبر من المقدرات النفطية في الشرق الأوسط، فهي تكرس سياسات الاحتواء وبسط السيطرة والنفوذ في الشرق الأوسط عموماً والدول العربية بشكل خاص، للحصول على ما تمتلكه المنطقة من مخزون نفطي يساعد الولايات المتحدة الأمريكية في مشاريعها الصناعية والاقتصادية والعسكرية وخلاف ذلك من مشاريع ومجالات تعتمد أساساً على النفط والتجارة به، وتُعد منطقة الشرق الأوسط الأكثر وفرة بالنسبة للمخزون النفطي والذي يقدر بنحو (69%) من مخزون النفط العالمي، وهو ما يجعل المنطقة محل اهتمام القوى العظمى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي ترغب بالحصول على ذلك المخزون بأي حال من الأحوال (روس، 2014، ص: 27).

وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر دول العالم استهلاكاً للنفط، حيث تستهلك الولايات المتحدة نحو (22) مليون برميل من النفط يومياً في مختلف الصناعات في البلاد، أي ما يُمثل (25%) من إنتاج النفط العالمي في اليوم الواحد، فالاستهلاك النفطي في الولايات المتحدة، هو ربع الإنتاج اليومي في العالم أجمع، وإن ما نسبته (50%) من استهلاك الطاقة النفطية في الولايات المتحدة، يُعد من النفط

المتأتي من الشرق الأوسط وتحديداً دول الخليج العربي، من جانب آخر، يمثل النفط للولايات المتحدة مصدراً آخراً لتنشيط الاقتصاد الأمريكي (أبو عجيلة، 2010، ص: 380).

وعليه، فإن نفط الشرق الأوسط يمثل أحد أبرز أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ومحدداً رئيسياً لسياساتها الخارجية حيال المنطقة، فكلما امتلكت الولايات المتحدة الحصة الأكبر من نفط الشرق الأوسط، بما في ذلك نفط الخليج الأكثر وفرة في العالم، كلما ضمنت الولايات المتحدة تحسين اقتصادها باستمرار، وضمان الحفاظ على قوتها العسكرية والإنمائية والسياسية وكذلك العسكرية والاقتصادية التي تقوم بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط.

3-إقصاء الجانب الروسي ومحاولة إنهاء وجوده في الشرق الأوسط:

لطالما شكل الاتحاد السوفيتي منافساً حقيقاً للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الوجودي في الشرق الأوسط، الذي شكلَ عقبة واضحة في وجه السيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط بأكمله، لما كان يملكه الاتحاد السوفيتي من قوة ومكانة في المنطقة، وما له من علاقات دبلوماسية وشراكات اقتصادية وأمنية وعسكرية مع عدد من دول الشرق الأوسط، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991م بدأت الولايات المتحدة بإعادة رسم خططها الاستراتيجية في بسط سيطرتها ونفوذها على هذه المنطقة الغنية بالمقدرات والثروات الطاوقوية والجغرافية والاقتصادية، حتى أمكن للولايات المتحدة أن تصبح الدولة الأكثر سيطرة على المنطقة بشكل واسع النطاق من خلال نفوذها السياسي وقدراتها العسكرية والاقتصادية وعلاقاتها الدبلوماسية والدعم السياسي والمادي والأمني للدول الموالية لها، ومواجهة الدول والأنظمة المناهضة لوجودها لتتمكن من بسط كامل نفوذها على المنطقة (عبد الحليم، 2012، ص ص: 20، 21).

وبعد أن تولى فلاديمير بوتن مقاليد الحكم في روسيا الاتحادية في نهايات عام 1999م فقد اتجه سريعاً إلى تكريس وجود روسيا في الشرق الأوسط من خلال بناء علاقات دبلوماسية وشراكات تكنولوجية وأمنية وعسكرية واقتصادية مع دول الشرق الأوسط بشكل عام (بلجهم، 2016، ص ص: 9، 10).

ووفقاً للتحرك الروسي في الشرق الأوسط، ومحاولة إثبات نفسها وتكريس وجودها في المنطقة، فقد شعرت الولايات المتحدة الامريكية من أن المنافسة بينها وبين الجانب الروسي بدأت تظهر للعلن أولاً بأول، وبات وجود الولايات المتحدة على الشرق الأوسط بأكمله مهدداً إلى حد ما، وخصوصاً بعد تلك العلاقات التي تمكنت روسيا من تحقيقها مع عدد من دول الشرق الأوسط، من هنا لجأت الولايات المتحدة إلى تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط وعقد الشراكات الأمنية والعسكرية والاقتصادية مع دول الشرق الأوسط كالمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر والأردن وغيرها من دول شرق أوسطية (مرسي، 2017، ص ص: 90، 91).

وبعد أن أثبت الجانب الروسي وجوده في الشرق الأوسط منذ عام 2015م من خلال الشراكة الأمنية والعسكرية مع الجانب السوري، والوجود العسكري في ليبيا، ناهيك عن سعي النظام السياسي الروسي إلى تقوية علاقاته الدبلوماسية مع دول شرق أوسطية، أدركت الولايات المتحدة أن روسيا سيمثل حضورها منافسة قوية في السيطرة على الشرق الأوسط، لذا، ففي 1 كانون الثاني/ يناير 2018م أعلنت الخارجية الأمريكية أن هناك منافسة استراتيجية على المستوى الأمني والاقتصادي والعسكري بين الولايات المتحدة الأميركية من جهة، وبين الصين وروسيا من جهة أخرى في الشرق الأوسط، كما أشارت وزارة الخارجية أيضاً إلى ضرورة إنشاء ائتلافات واتفاقيات وشراكات استراتيجية مع دول الشرق الأوسط، لغايات محاربة الإرهاب بالإشارة إلى أن أي قوة في الشرق الأوسط لا تتفق مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فهي جهة إرهابية او داعمة للإرهاب ومخلة بالمصالح الأمريكية في المنطقة كالشراكة الأمريكية العربية على مستوى تجارة النفط والسلاح (إبراهيم، 2015، ص: 5).

بالرغم من إعادة حسابات الإدارة الأمريكية بالسيطرة على الشرق الأوسط، ومحاولة إنهاء وجود أي منافس في المنطقة بالإشارة إلى الجانب الروسي، فقد أصدر الرئيس الأمريكي السابق دونالند ترامب في 19 ديسمبر 2018م قراراً يقضي بسحب القوات المسلحة الأمريكية من سوريا، وهو ما يشير إلى تخلي الولايات المتحدة عن الملف السوري إلى صالح الجانب الروسي، إلّا أن القرار الذي صدر في الوقت نفسه، قد قضى إلى إرسال تلك القوات إلى قاعدة أربيل في العراق، وهو ما يقودنا إلى أن

الولايات المتحدة لا زالت مهتمة بالشرق الأوسط، وتسعى للسيطرة على مقدراته ومكانته، ذلك أن العراق تمثل الاهتمام الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، في ظل الوجود الروسي الذي بدأ يتجه نحو العراق، وهو ما لا ترغب به الولايات المتحدة، إذا ما قارنت بين حجم مخزون النفط العراقي، وما يمكن تحقيقه من استحواذ على مقدرات في سوريا (Landler،2018 .Cooper & Schmitt ،1 :p).

وبالرغم مما تقدم، فلا يمكن القول بعدم أهمية سوريا كدولة عربية شرق أوسطية ذات أهمية جغرافية وطاقوية، فبعد أن سحبت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها من سوريا وإرسالها إلى العراق، أدركت أن هذه الخطوة لم تكن بصالح الوجود الأمريكي، وخصوصاً بعد أن كرس الجانب الروسي وجوده وقوته العسكرية في سوريا، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة من تكريس وجودها أيضاً في جمهورية سوريا لعدم إتاحة الفرصة للجانب الروسي من بسط كامل نفوذه في الأراضي السورية، ففي عام 2020، كثفت الولايات المتحدة من وجودها العسكري في سوريا، وبهذا الصدد فقد قال المتحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية (بيل أوريان) في بيان نشرته الخارجية الأمريكية في 18 أيلول/ سبتمبر 2020 بأن: "القيادة نشرت رادار سنتنايل وكثفت الطلعات الجوية للمقاتلات الأمريكية فوق قواتنا ونشرت عربات برادلي القتالية لتعزيز القوات الأمريكية في سوريا" (دي دبليو، 2020).

وعليه، فإن هدف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، لا يكمن فقط في الحصول على مصادر الطاقة، وحماية الكيان الإسرائيلي، بل يهدف النظام الأمريكي من استمرار وجوده وكيانه في هذه المنطقة، وأن وجود الجانب الروسي كمنافس حقيقي للولايات المتحدة، يجعلها أكثر حدة في فرض نفسها في الشرق الأوسط ضد أي قوى إقليمية أو عالمية، قد تحرمها من مصالحها الاقتصادية أو جزء منها في الشرق الأوسط، وهو ما يدفع الولايات المتحدة من تكثيف وجودها العسكري والأمني وتعزيز علاقاتها الدبلوماسية في هذه المنطقة التي تُمثل أحد أبرز وأهم قنوات وروافد الاقتصاد الوطني الأمريكي.

4-محاولة إنهاء التوجهات الفكرية والثقافة العربية القومية:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهميش القيم الفكرية والثقافية العربية والمثل التي أُنشِئت عليها الأجيال العربية، ذلك أن هذه القيم ترتبط بتاريخ العرب وقيمهم وتماسكهم، وجعل المجتمعات العربية كافة، وكأنها مجتمع واحد تربطه القيم الأخلاقية والثقافية والدينية، والتي من الممكن أن تعمل على إزالة العوائق بين أي وحدة عربية، قد تنتج كيان عربي مستقل ذو إرادة في قراراته وتسيير شؤون حياته بعيداً عن سطوة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على حد سواء، كما أن القيم والهوية العربية، تدعو إلى التماسك والترابط بدايةً من الفرد نفسه، والأسرة، ومن ثم المجتمع ككل، لذا، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى إعادة بلورة العقل والفكر العربي، بما يتماشى مع أهدافها في المنطقة وإحداث مجتمعات ممزقة ومتشتتة، فتنادي الولايات المتحدة إلى ضرورة خلق الديمقراطية في الشرق الأوسط، ولكن هذه الديمقراطية، مشروطة بالانفتاح على الغرب، وما فيه من قيم وثقافة مغايرة تماماً للثقافة والفكر العربي في طرق وسبل الحياة، كجعل الدين بعيداً عن اهتمامات الأفراد، وخلق مجتمعات غير مترابطة، ونشر الأفكار التحررية للمرأة، مع العلم بأن المرأة العربية والمسلمة، طالما أنشأت أجيالاً حكموا أمصار الدينا بما لديهم من تربية صالحة، وقيم ترعرعوا عليها وتوجيه ديني سليم، امتزج بفكرهم العربي الإسلامي الذي ناهض وحارب الغرب عبر مراحل مختلفة من التاريخ (عفيفي. 2012، ص ص: 53 – 56).

وعند الحديث عن الديانة الإسلامية في الشرق الأوسط عموماً، والوطن العربي تحديداً، فتُعد الولايات المتحدة من أبرز دول العالم المناهضة للإسلام والحركات الإسلامية، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أقر النظام السياسي الأمريكي بأن أكبر أعدائها تم القضاء عليه، ولا بد للولايات المتحدة أن تجد عدواً جديداً، ألّا وهو الإسلام، وفي هذا الصدد فقد أشار الدكتور حسن الترابي المفكر والزعيم السياسي السوداني في عام 1993، بعد التصريحات الأمريكية والغربية بأن العدو القادم للغرب هو الإسلام، حيث قال بالإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية: "إن المستفيدين من النظام العالمي القائم اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً وعسكرياً سوف يجدون أن الإسلام يمثل تحدياً لهم لأنه يدعو إلى العدل، ولن يسمح المسلمون بوضع العالم كله في بوتقة واحدة أو في

نظام سياسي أو اقتصادي واحد، فمن منطلقات إنسانية يجب علينا السماح بمزيد من التعددية والحرية والتنوع، وأن نصل من خلال الحوار والتفاعل إلى التعاون" (يوسف، 2008، ص ص: 125، 126).

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وجه بوش الابن اتهامات واسعة ضد المسلمين والفكر الإسلامي، وانطلقت شرارة الحرب ضد الإسلام صراحةً، من منطلق النظام الأمريكي بأن الإرهاب مرتبط مع الإسلام ارتباطاً وثيقاً، فغزو العراق، وحرب أفغانستان، والتدخلات الأمريكية في الساحة الشرق الأوسطية، جميعها جاءت بدافع محاربة الإسلام وتحقيق المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (عبد الله، 2010، ص: 319).

والجدير بالذكر أن الخطاب السياسي الأمريكي لطالما وجه اتهامات، وهاجم الإسلام والمسلمين في عديد من المحافل السياسية، لتشويه حقيقة الإسلام، ودمجه بمصطلح الإرهاب، وأن الإسلام عدو الحريات والديمقراطيات من وجهة نظر النظام السياسي الأمريكي والأنظمة الغربية، وأطلقت الولايات المتحدة على الجماعات الإسلامية مسميات مختلفة كالإسلام فوبيا، والإرهاب الإسلامي، والإسلام السياسي، وبهذا الشكل يمكن أن تحقق الولايات المتحدة هدفين رئيسيين، الأول وهو إعراض الأمريكيين تحديداً والغربيين عموماً عن الإسلام أو مجرد التعرف عليه لما ألحقوه فيه من تدليس إعلامي، والهدف الثاني، غرس مفاهيم في الأواسط الإسلامية تحث على تبرئهم من الإسلام من خلال دمج الإسلام بالإرهاب أو بالرجعية وعدم التطور وملاحقة العصر المعرفي والعلمي (الهقيش، 2012ص: 73-78).

وليس ببعيد عن الأذهان غزو العراق، عندما أشار الرئيس الأمريكي الإِسبق جورج بوش الابن، بأن هذا الغزو هو حرب صليبية، ليتراجع بعدها عن هذا الخطاب، ويشير إلى أن غزو العراق ما هو إلّا محاربة للإرهاب في الشرق الأوسط، من جانب آخر، تدرك الولايات المتحدة مدى خطورة الجانب الإسلامي على مصالحها الحيوية وعلى وجودها في الشرق الأوسط، ذلك أن الدول الإسلامية وعلى امتداد التاريخ الإسلامي، أثبتت مدى قوتها وتفوقها على عديد من دول العالم، بما في ذلك دول أوروبا، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن الفكر الإسلامي، يدعو إلى

الوسطية والفكر المعتدل، والعدل والمساواة، وعدم الخروج عن قواعد وأنظمة الشريعة الإسلامية للمسلمين، كي يبقى الكيان الإسلامي الأكثر قوة وسيطرة على العالم، وهو ما لا ترغب به الولايات المتحدة، وتحرص على الدوام أن يبقى الكيان الإسلامي ضعيفاً لا يمكنه مقاومة القوى الغربية (فرجاني، 2003، ص: 13).

من هنا أمكن القول بوجود عداء تاريخي للإسلام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحرص بدورها من خلال أنظمتها السياسية المتعاقبة على تفتيت السياقات والمجتمعات الإسلامية، ومحاربة الإسلام والمسلمين، منعاً لأي صحوة إسلامية، قد تهدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، كما تهدد أيضاً الوجود الأمريكي كأقوى دولة في العالم، وهو ما يؤرق الأنظمة السياسية الأمريكية المتعاقبة، التي تحرص أيضاً على عدم عودة أمجاد العرب والمسلمين عموماً وتمكنهم من امتلاك القوة التي تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم ومصالحهم، وردئ الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط.

لذا فإن أهداف أو أسباب الوجود الأمريكي ترتبط بمصالحه ومكاسبه الاقتصادية والطاقوية في الشرق الأوسط، وتحقيقاً لأمن ومصالح الكيان الإسرائيلي، وكذلك لتغيير الرؤى والمعتقدات والثقافة العربية والإسلامية، لغايات تفتيت المجتمعات العربية، وإمكانية استغلالها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

2.5 أسباب وأهداف الوجود الروسي في الشرق الأوسط

مما لا شك فيه أن جمهورية روسيا الاتحادية تسعى إلى تكريس وجودها في الشرق الأوسط، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة نفوذها وسيطرتها على كثير من دول العالم، أملاً منها بالعودة إلى مشاطرة الولايات المتحدة القوى العالمية، بل أن الطموح الروسي يتمثل في وصول روسيا إلى القوة العالمية الأولى، والجدير بالذكر أن أي من الدول العظمى، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، تسعى إلى بناء قواها المختلفة، والتي تنطلق منها من خلال الوجهة الأولى لها ممثلة بالشرق الأوسط، وهو ما يمثل الطريق لجمهورية

روسيا لإثبات قواها ومكانتها العالمية، من خلال الاتجاه للشرق الأوسط ومحاولة السيطرة عليه.

بدايةً سعت روسيا لتنفيذ هدفين رئيسيين، الأول وهو بنية القوى الداخلية على مستوى القوى الاقتصادية، والعسكرية، والإنمائية، والتنظيمية، وأما الهدف الثاني، تمثل في إعادة المكانة الروسية على الصعيد العالمي، لا سيما الدول العربية منها، من خلال زيارات متكررة بدأت منذ عام 2000م واستمرت حتى بداية ثورات الربيع العربي 2011م، وخلال هذه الفترة، كانت روسيا تعمل على بناء علاقاتها الدبلوماسية مع الشرق الأوسط، ومحاولة تكريس وجودها في المنطقة (بلجهم، 2016، ص ص: 9، 10)، وفيما يلي عرض لأهم الأهداف الروسية في منطقة الشرق الأوسط:

1-تحقيق هدف توسيع النفوذ الروسي على حساب الشرق الأوسط

ظهر الجانب الروسي بشكل واضح خلال ثورات الربيع العربي 2011م، على الساحة الشرق أوسطية وتظهر أسباب التواجد الروسي وأهدافه، من خلال خشية النظام السياسي الروسي أن الثورات العربية العارمة، من الممكن أن تؤثر على مصالحه الحيوية في المنطقة، كما ستؤثر على استراتيجياته الوجودية في الشرق الأوسط من خلال تداعي القوى العظمى وتوغلها في المنطقة العربية وبذلك سيتصبح المنطقة مكتظة بالوجود الغربي والأمريكي وهو ما يحرم روسيا من حصتها المكانية في العالم العربي على وجه الخصوص (Irina،2016، 80-74 :Pp).

وكانت أولى محطات السعي الروسي لإعادة مكانته العالمية في الشرق الأوسط من خلال البوابة لليبية، حيث أن للجانب الروسي طموحاً قديماً في سيطرته على الجمهورية الليبية، ومنه إلى بناية علاقات دبلوماسية واقتصادية مختلفة مع الجانب الليبي حتى 15 شباط/ فبراير 2011م وهو زمن اندلاع الثورة الليبية التي أطاحت بنظام الرئيس معمر القذافي الحليف الروسي (واسر، 2019، ص ص: 4-10).

وقد هددت الحملة التي قام بها حلف الناتو ضد ليبيا في عام 2011 الوجود الروسي هناك، وفي مطلع عام 2012، بدأت روسيا بمحاولة استعادة مكانتها في جمهورية ليبيا، كما كثفت روسيا من تدخلها في الجانب الليبي وبشكل ملفت للانتباه منذ أيار/ مايو 2013 من خلال نشر القوات البحرية الروسية في البحر المتوسط على

مقربة من السواحل الليبية، ناهيك أن مطلع العام 2015م بدأ ظهور الجانب العسكري الروسي في ليبيا وبتنسيق مع المشير خليفة حفتر، والذي أتاح الفرصة لروسيا بأن تكون لاعباً عسكرياً واستراتيجياً في الشأن الليبي، وقدمت روسيا هذا الدعم إلى ليبيا، مقابل الحصول على عقود وشراكات اقتصادية نفطية في ليبيا واستمرار العلاقات الدبلوماسية العميقة معها (بورشفسكايا، 2020، ص ص: 2-4).

والجدير بالذكر أن جمهورية سوريا، مثلت البوابة الثانية والأهم بالنسبة لروسيا لدخول الشرق الأوسط والتمركز فيه، فقد تمكنت روسيا من التوغل عسكرياً في سوريا، وذلك بطلب من النظام السوري، فكان هذا الطلب بمثابة الفرصة التي سرعان ما استغلها النظام السياسي الروسي، ففي 30 سبتمبر 2015م دخلت روسيا رسمياً في كبح جماح الثورة السورية من خلال شن الغارات التي قام بها سلاح الجو الروسي بتوجيه ضربات عسكرية واسعة النطاق طالت الثوار والجماعات المسلحة وكذلك المواطنين السلميين، حتى تم تدمير مناطق واسعة من الجمهورية السورية، ونزوح الملايين في الداخل السوري، ناهيك عن ملايين اللاجئين السوريين في دول عربية وغربية، ومع ذلك، فقد تمكنت روسيا من امتلاك موضع قدم في الشرق الأوسط من خلال الثورة السورية في وقت انحسر فيه الوجود الأمريكي في سوريا أيضاً، عندما قامت الولايات المتحدة بسحب القوات الأمريكية من سوريا والزج بها في العراق والتي تمثل المخزن النفطي الأكثر أهمية للولايات المتحدة في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية (بورشيفكايا، 2016، ص ص: 3 ،4).

وأما على صعيد الدول الشرق أوسطية غير العربية، فنجد أن النظام السياسي الروسي اتجه بشكل واضح إلى بنية العلاقات الدبلوماسية مع إيران بعد انقطاع في العلاقات بين الجانبين على خلفية الثورة الإسلامية في إيران في شباط/ فبراير 1979م وفتح قنوات التواصل مع أي من دول الشرق الأوسط غير الموالية للغرب، فكانت إيران أحد أبرز تلك الدول، حيث تمثلت بنية العلاقات بين الجانبين باتفاقيات أمنية وتجارية وسياسية منذ مطلع عام 1986م والتي تمثلت النفط والغاز الإيراني لروسيا مقابل السلاح، والصناعات الروسية المختلفة المستخدمة في الزراعة والإنتاج (M.R.، 2004،2 :p).

من جانب آخر، قدمت روسيا الدعم العسكري والدعم السياسي لإيران خلال مجريات الغزو الأمريكي للعراق وحمايتها من العقوبات الدولية جراء دعمها للميليشيات الإرهابية في المنطقة، واستمر التسليح الروسي لإيران حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، كما حظي الجانب الإيراني بالدعم اللوجستي والدعم السياسي لإيران خلال الثورة السورية 2011م، حيث اتاحت روسيا الفرصة للتوغل الإيراني في الأراضي السورية واستخدامه كافة أشكال الأسلحة في ردع الثورة ضد نظام بشار الأسد الموالي لكل من إيران وروسيا (مجدان، 2015، ص: 42-47).

وأما على صعيد العلاقات الروسية التركية، فكانت علاقات عدائية ومتوترة خلال ثلاثة قرون، من القرن السابع عشر وحتى نهايات القرن العشرين حيث كانت تركيا عضواً في حلف الناتو، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي 1991م ظهرت بوادر التقارب الدبلوماسي بين روسيا وتركيا ضمن علاقات طبيعية بين بلدين في المحيط ذاته، وقد عاد الخلاف مرة أخرى بعد دخول روسيا إلى الأراضي السورية في عام 2015م والوقوف إلى جانب النظام السوري القمعي لشعبه وهو على خلاف سياسة تركيا تجاه هذا النظام، وفي 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015م أسقطت الدفاعات الجوية التركية طائرة سيخوي حربية روسية دخلت أجواء تركيا متجهة لتنفيذ ضربات جوية على سوريا، ما أدى ذلك إلى احتدام الخلاف بين الجانبين (الشيخ، 2016، ص: 8 -14).

في ذلك الوقت أدركت روسيا أن خلافها مع تركيا لن يمكنها من تنفيذ مخططها التوسعي من خلال بناء علاقات وطيدة مع دول الشرق الأوسط، كما لا يمكن إغفال مدى أهمية تركيا بالنسبة لروسيا في ما تمتلكه تركيا من قوى عسكرية واقتصادية وموقع جغرافي متميز يمكن أن يحول عائقاً أمام الأهداف التوسعية الروسية، لذا، فقد تم إجراء مصالحة بين الجانبين في 9 آب/ أغسطس 2016 في مدينة سانت بطرسبرغ، وأكد بوتن خلالها وقوفه إلى جانب تركيا وحرصه على أمنها واستقرارها ورفضه محاولة الانقلاب التي جرت بتركيا في 15 تموز/ يوليو 2016م ضد النظام التركي وباءت بالفشل (ديميتاريشيف، 2018، ص: 8-14).

ووفق هذه العلاقات الجديدة بين الجانبين، فقد أتاحت روسيا الفرصة أمام تركيا بالتدخل العسكري في سوريا للقضاء على الاتحاد الديمقراطي الكردي في شمال سوريا، حيث هدد هذا الاتحاد الأمني الوطني التركي في عدة مناسبات بمحاولات توغل في الداخل التركي، وتوجيه ضربات عسكرية للحدود التركية، وفي عام 2019 توقيع اتفاقية عسكرية بين روسيا وتركيا تقضي ببيع روسيا منظومة صواريخ (إس-400) الروسية كتعزيز لقوات الدفاع التركي، ضمن شراكة عسكرية استراتيجية، تظهر مدى التقارب بين الجانبين، ومدى رغبة روسيا بالحصول على شريك كتركيا في المنطقة إلى جانب إيران، وهو ما مكن روسيا من إيجاد موضع قدم آخر في الشرق الأوسط يعزز مكانتها وقواها عبر تلك العلاقات والتحالفات (المنصوري، 2020، ص: 2-7).

2-حماية الحدود الروسية وتحقيق الأمن الوطني للاتحاد

انطلقت روسيا في تحقيق وجودها في الشرق الأوسط من استراتيجية عُرفت بأنها استراتيجية أمنية للحفاظ على الأمن الوطني الروسي، من خلال تأمين حدودها الجنوبية الملاصقة للشرق الأوسط، وتقضي هذه الاستراتيجية بسعي النظام السياسي لإيجاد موضع قدم للجانب الروسي في الشرق الأوسط، كسياسية وقائية للحد من الزحف والامتداد الإسلامي والغربي للأراضي الروسية، واستند النظام الروسي برئاسة فلاديمير بوتن إلى بناء العلاقات الدبلوماسية مع الدول الشرق أوسطية عموماً والعربية تحديداً ليضمن ضمان الشارع الإسلامي إلى صفة وإمكانية إقصاء الطابع الإسلامي في المنطقة، وانطلقت روسيا ببناء علاقات مع دول الشرق الأوسط قائمة على مصالح مشتركة على الصعيد الأمني والعسكري والاقتصادي (عثماني، 2016، ص: 29).

من جانب آخر، تجد روسيا أن الشرق الأوسط يمثل امتدادها الجغرافي والطبيعي، لذا، لا ترغب روسيا بوجود أية قوة دولية قد تشكل تهديد لأمنها الوطني، خصوصاً في وقت بدى فيه الغرب ممثلاً بالدول الأوروبية، والولايات المتحدة، وهو العدو التاريخي لروسيا الاتحادية، أكثر قوة وجودية في الشرق الأوسط، وهو ما يشكل خطراً في تهديد أمن ومصالح جمهورية روسيا، التي كان لها مواقف ضد الغرب خلال القرن العشرين (مدوخ، 2015، ص: 83).

كما قدمت روسيا الدعم السياسي، والعسكري للنظام المصري في عهد جمال عبد الناصر عام 1956م في الحرب المصرية ضد الكيان الإسرائيلي الذي وقفت من وراءه الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام النظام الروسي بتقديم كافة أشكال الدعم للجانب المصري، ضد تلك القوى التي تزاحم روسيا على سيادة الشرق الأوسط، إلّا أن هذا الدعم لم يؤت أكله بعد الدعم الكبير الذي وجهته دول الغرب للكيان الإسرائيلي وفشل الجانب المصري من احتواء الموقف، والهزيمة أمام الكيان الإسرائيلي والقوى الغربية (سيف الدولة، 1983، ص: 12).

ومع ذلك، بقيت روسيا قوية منيعة حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991م، الأمر الذي أضعف روسيا بشكل واسع النطاق، ودخولها بنزاعات داخلية، أضعفت قواها وأنهكت الاقتصاد الوطني، والتزام روسيا الحياد لعدة سنوات، نمت فيها القوى الغربية في المنطقة، وباتت تشكل تهديداً صريحاً لجمهورية روسيا أضف إلى ذلك انهيار حلف وارسو الذي قادته روسيا مع انسحاب العديد من الدول من هذا الحلف والانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (سلادين وآخرون، 2017، ص ص: 10-6).

لذا، فقد انتهز النظام السياسي الروسي الفرصة أبان ثورات الربيع العربي، وحالة الفوضى التي عمت الشرق الأوسط في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حتى تعمل على تقوية علاقاتها الدبلوماسية مع عدد من الدول الشرق أوسطية العربية منها وغير العربية (أحمد، 2014، ص: 1)، كما أسلف ذكره، ناهيك عن الشراكات العسكرية مع إيران وتركيا التي دخلت بعلاقات متوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات القليلة الماضية، ناهيك عن شراكاتها الاستراتيجية والأمنية والتكنولوجية مع دول أخرى في الشرق الأوسط كالمملكة العربية السعودية، والأردن، وقطر، ومصر، وبذلك، تضمن روسيا تواجدها في الشرق الأوسط، كما تضمن وجود شركاء استراتيجيين في المنطقة، يمثلون خطوط دفاع أولى للأمن الوطني الروسي من أية تهديدات أمريكية قد تلحق الضرر بحدودها وكيانها وأمنها الوطني (بورشيفكايا، 2016، ص ص: 3، 5).

3- الحصول على مصادر الطاقة النفطية في الشرق الأوسط

تسعى روسيا، شأنها شأن القوى العظمى في العالم، إلى الحصول على مصادر الطاقة في أكثر المناطق وفرة بتلك المصادر والتي تتمثل بالنفط والغاز والمعادن، ويعتبر الشرق الأوسط، الأكثر وفرة من مصادر الطاقة هذه، فالنفط بالنسبة للنظام الروسي يمثل هدفاً حيوياً يسعى إليه هذا النظام، لتعزيز قدراته الاقتصادية والعسكرية والبنيوية والحيوية، حاله حال دول الغرب والولايات المتحدة التي تسعى منذ القدم للسيطرة على مصادر الطاقة النفطية في الشرق الأوسط، لذا فإن أحد أبرز أهداف النظام الروسي في الشرق الأوسط يتمثل أساساً بالحصول على مصادر الطاقة ومحاولة حرمان الجانب الأمريكي منها (مكناي، 2015، ص: 34).

وأما فيما يتعلق بجمهورية سوريا، فلعل السؤال الذي يتوارد للأذهان، يتمثل في أن جمهورية سوريا لا تمتلك الكم الهائل من النفط كما هو الحال بالنسبة للعراق ودول الخليج العربي، ولكن الحافز الأساس لاتجاه روسيا في الأراضي السورية، ما تمثل بالثورة السورية التي أتاحت لروسيا التوغل في الأراضي السورية والسيطرة على مقدراتها النفطية، حيث أن إنتاج النفط في سوريا بلغ نحو (300،000) برميل يومياً قبل عام 2011م، وانخفض هذا الإنتاج إلى نحو (40،000) برميل يومياً بعد دخول روسيا للأراضي السورية، وهو ما يفسر اتجاه روسيا بكامل قوتها السياسية والعسكرية في الشأن السوري (الحسين، 2019، ص: 1).

من جانب آخر، فقد أبرم النظام الروسي صفقات في مجال الطاقة على مستوى شراء ما تبقى من منتجات نفطية، ناهيك عن توقيع الجانبين اتفاقية التنقيب عن الغاز، ففي عام 1 آذار/ مارس 2020م وقع الرئيس السوري اتفاقية مع نظريه الروسي تقضي بمنح شركة كابيتال الروسية المملوكة لجماعة الفاغنر (المرتزقة) تتيح الاتفاقية لهذه الشركة التنقيب عن الغاز في مساحة (2250)كم^2 جنوب سوريا، وهو ما يتيح لروسيا توطيد مكانتها ووجودها في الأراضي السورية بشراكات استراتيجية طاقوية واتفاقيات طويلة الأمد مع الجانب السوري (الحرة، 2021).

وأما فيما يتعلق بالعراق، فقد اتجهت روسيا إلى العراق بعد الغزو الأمريكي 2003م حيث كانت روسيا تطمح لإعادة الشراكة التجارية التي كرسها الاتحاد

السوفيتي مع العراق على مستوى تجارة الأسلحة والنفط وخلاف ذلك، ولكن الأزمة في العراق لم تشر إلى أية نوايا مستقبلية لتهدئة الشارع العراقي، وفي 18 كانون الأول/ ديسمبر 2003م اجتمع الرئيس الروسي بوتن، مع المبعوث الأمريكي جيمس بيكر وتم مناقشة الأوضاع العراقية، وضرورة أن يكون الجانب الروسي من الخطط الاستراتيجية لوضع الحلول الأمنية في العراق، وأشار الرئيس بوتن حينها أن روسيا على أتم الاستعداد لتقديم الدعم للعراق من خلال تخفيف ديونها المترتبة منذ ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي، كما أشار بوتن بأنه سيتفاوض مع الجانب العراقي حول ذلك الدعم المادي والمعنوي والأمني للعراق، أي أن يتم الأخذ بعين الاعتبار المصالح الطاقوية (النفطية) الروسية في العراق، من خلال تعاون وشراكات اقتصادية روسية عراقية (شحيل، 2008، ص: 160).

وقد قوبلت الاقتراحات الروسية جانباً من الأهمية من قبل النظام العراقي الجديد، وذهبت روسيا بعد عام 2003م إلى عقد شراكات تجارية تقوم على حصول روسيا على النفط مقابل السلاح والصناعات الخشبية والإنتاجات المختلفة، كما تم استثمار (10) مليارات دولار أمريكي من قبل الجانب الروسي في العراق ضمن إطار الشراكة التجارية في الحقول النفطية بما يعود بالنفع والفائدة على الطرفين، وهو ما مكن الجانب الروسي بأن يستحوذ على مكانة شرق أوسطية في تمكنه من تكريس وجوده في شراكته مع العراق وسوريا، وفي مطلع عام 2012م استعانت العراق بالولايات المتحدة للتخلص من تنظيم الدولة الذي كان يبعد بضع كيلومترات عن العاصمة بغداد، إلّا أن الاستجابة الأمريكية لم تكن على محمل الجد، الأمر الذي دفع النظام السياسي العراقي للتوجه إلى روسيا، حيث سارع النظام الروسي إلى تكريس الشراكة مع العراق، من خلال عقود تجارية جديدة، من خلال تقديم روسيا كافة المعدات والصناعات العسكرية الدفاعية للحكومة العراقية لمواجهة تنظيم الدولة آنذاك بالإضافة إلى المعدات العسكرية المختلفة وقطع الغيار على مدار 5 سنوات وحتى نهاية عام 2017م، وبالمقابل يتم توقيع عقود وإتاحة الفرصة للجانب الروسي من الشراكة التجارية مع العراق على مستوى تجارة النفط، وهو ما كرس الوجود الروسي

بشكل أكبر من ذي قبل في الشرق الأوسط كشريك استراتيجي للدول العربية أبرزها الدول النفطية وفي مقدمتها العراق (ماميدوف، 2019، ص: 6).

لا زالت الشراكات الاقتصادية والطاقوية الروسية مع دول الشرق الأوسط العربية على قدم وساق من خلال سوريا وجمهورية العراق، ناهيك عن العلاقات الاقتصادية على مستوى تجارة السلاح مع الأردن والمملكة العربية السعودية، وعدد من الدول العربية، كما تظهر روسيا أيضاً بتجارتها وبنية اقتصادها مع الجانب الإيراني على مستوى تجارة النفط أيضاً، وكذلك مع الجانب التركي على مستوى تجارة السلاح مقابل الصناعات والمنتجات التركية، كل ذلك أدى إلى توطيد النظام السياسي الروسي في الشرق الأوسط، وشروعه إلى التوغل بشكل أكبر في المنطقة، على المستوى التجاري والصناعي والعسكري والأمني والطاقوي كمدخل وسبب رئيس يدفع هذا النظام من التواجد في الشرق الأوسط (مدوخ، 2015، ص: 97).

4- استبدال المكانة الأمريكية بالمكانة الروسية في الشرق الأوسط

تُعد المنافسة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية منافسة أزلية على الشرق الأوسط، فمنذ انهيار الدولة العثمانية، راحت كثير من دول العالم العظمى للتنافس وتكريس الوجود في الشرق الأوسط، ذو المنافع والمزايا الطاقوية والاقتصادية والاستراتيجية، ولعل أبرز المنافسين في هذه المنطقة، هم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، حيث أن كل من الكيانين يسعى لإزالة الطرف الآخر عن الساحة الشرق الأوسطية للاستفادة القصوى من مقدرات هذه المنطقة، إلّا أن انهيار الاتحاد السوفيتي 1991م أدى إلى انفراد الولايات المتحدة في القوة الأولى عالمياً، وغياب نسبي للكيان الروسي، ومع ذلك فقد ظهر الاتحاد السوفيتي يظهر للعلن في مطلع الألفية الثالثة، ساعياً لاستعادة مكانته العالمية، وطامحاً لإعادة التوازنات العالمية أيضاً من خلال تكريس وجوده في الشرق الأوسط، مع التركيز على الانفراد في القوة العالمية، والمكانة الأولى في الشرق الأوسط، للاستفادة من مقدرات المنطقة ككل، والحصول على مصادر الطاقة والقوة التي تمتلكها دول الشرق الأوسط، وبالتالي تعظيم القوة الروسية وإخلاء المنطقة من الوجود الأمريكي ليحل الجانب الروسي بدلاً من المنافس الأمريكي في المنطقة، وقد انطلقت روسيا من هذه الخطوة الاستراتيجية من

خلال ما امتلكته من قوة عسكرية، وعلاقات دبلوماسية مع دول الشرق الأوسط، ناهيك عن تحالفاتها وشراكاتها الاستراتيجية مع دول الشرق الأوسط (منصور، 2007، ص ص: 98، 99).

وكجانب من السياسات الروسية في الشرق الأوسط، هي بناء علاقات دبلوماسية وأمنية وعسكرية مع هذه الدول، مع العديد من أوجه الشراكة على الصعيد الاقتصادي الطاقوي، والتكنولوجي، والأمني والعسكري مع الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية كالمملكة العربية السعودية، ومصر والأردن وخلاف ذلك من دول، وتسعى روسيا من خلال هذه العلاقات إلى محاولة التفات هذه الدول لبناء العلاقات والشراكة مع روسيا بدلاً من الشراكة مع الولايات المتحدة التي أُثبِتَ عدم جدواها في تقديم المساعدات للدول الحلفاء، وخصوصاً في ظل تنامي المخاطر الإقليمية، من جانب آخر، فإن روسيا أيضاً قد لجأت لبناء العلاقات الشمولية مع الدول المناهضة للوجود الأمريكي، كخطوة لتشتيت القوة والتمركز الأمريكي في المنطقة، كالدعم الموجه لإيران على المستوى التقني والعسكري، ودعم الملف النووي الإيراني الذي طالما أرق الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط لتصبح إيران أحد العثرات التي يمكن أن تواجه الوجود الأمريكي في المنطقة وخصوصاً في جمهورية العراق وسوريا (محمد، 2011، ص ص: 164-166).

وبهذا الشكل، فقد أصبح من الواضح أن جمهورية روسيا تسعى لتكريس الهدف الأكثر أهمية بالنسبة لها في الشرق الأوسط، وهو إزالة الوجود الأمريكي من المنطقة، لينفرد النظام السياسي الروسي بالشرق الأوسط والاستفادة من مقدراته وثرواته المختلفة، لتنطلق روسيا من الشرق الأوسط كنقطة انطلاق أولى ومرتكز رئيسي لبنية القوة الروسية، ومنها إلى العالم كقوة عالمية أولى على الصعيد الدولي، وهو ما يمثل الهدف التاريخي للجانب الروسي في التوسع والسيطرة وإعادة مكانة وحلم الإمبراطورية الروسية ذات القوة الأولى عالمياً.

ويلاحظ مما سبق أن كل من الولايات المحدة وروسيا كانت تحاول السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وإبعاد الطرف الآخر من التوسع في المنطقة، فمنذ البداية كان الدور الغربي بقيادة الولايات المتحدة هو المهيمن على المنطقة إلى أن دخل

الاتحاد السوفيتي للمنطقة من خلال بناء تحالفات مع قوى ودول عربية ثورية مثل مصر وسوريا والعراق وليبيا واليمن، بحيث أصبح للاتحاد السوفيتي اليد الطولى في المنطقة العربية خاصةً في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، إلى مرحلة سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه.

3.5 الآثار المترتبة على تبادل الأدوار بين روسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط

بدت مظاهر تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط، في مطلع الألفية الثالثة، إذ ظهرت روسيا من الدول الأكثر حضوراً في علاقاتها الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط عموماً، والدول العربية منها على وجه الخصوص.

ولعدة سنوات انتظرت روسيا الفرصة التي من خلالها تدخل إلى الشرق الأوسط لتنافس الوجود الأمريكي منذ مطلع الألفية الثالثة وخلال الثورات العربية، استطاعت روسيا من التوغل في الشرق الأوسط، بعد أن تمسكت بالمستوى الدبلوماسي لسنوات، وبدت روسيا ذات نفوذ في المنطقة في علاقاتها مع إيران وتركيا، ووجودها في كل من سوريا والعراق، وليبيا، ناهيك عن علاقاتها الدبلوماسية مع دول أخرى، الأمر الذي بادر للأذهان أن هنالك تبادل أدوار بين الجانبين الروسي والأمريكي، إلّا أن السؤال المطروح في هذا الصدد، يتمثل في ماهية الآثار الناجمة عن هذا التبادل على الشرق الأوسط، وما أبرز السناريوهات المستقبلية إزاء هذا التبادل، ولتوضيح ذلك، فقد تم تقسيم المبحث الحالي للمطلبين التاليين:

4.5 آثار الوجود الأمريكي – الروسي في الشرق الأوسط

1.4.5 السيناريوهات المستقبلية لتبادل الأدوار الروسية الأمريكية في الشرق الأوسط

للوجود الروسي والأمريكي آثار مختلفة على منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الدول العربية منها، وذلك ضمن إطار تبادل الأدوار بين القوتين الدوليتين في هذه المنطقة، والجدير بالذكر أن أي من الدولتين لن تحقق مساعي دول الشرق الأوسط

الرامية للأمن والاستقرار ونبذ التبعية للقوى العظمى، وإقصاء التسلط والاستبدادية الأجنبية لهذه الدول ومقدراتها المختلفة، ومع ذلك، إلّا أن وجود كل من الدولتين، وتبادل الأدوار في هذه المنطقة، سيؤدي بلا شك إلى إحداث خلل في التوازن الإقليمي وإحداث متغيرات مختلفة في نهج السياسات العامة، وطرق وسبل الحياة لدول الشرق الأوسط وشعوبها، وعليه، فإن المبحث الحالي يناقش آثار الوجود الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط وتبادل الأدوار بين الجانبين، وذلك من خلال النقاط الآتية:

- **أولاً: آثار الوجود الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط على تعظيم القوى الإقليمية غير العربية:**

يؤثر الوجود الأمريكي الروسي والمنافسة بينهما إلى تعظيم القوى الإقليمية غير العربية، تتقاتل وتتنافس من خلالها، وفيما يلي أبرز الدول الشرق أوسطية الإقليمية غير العربية التي تتعاظم قواها نتيجة ذلك الوجود:

1- **دعم وتعظيم قوى الكيان الإسرائيلي:** من المتعارف عليه، أن أحد أبرز اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، هو تأمين حماية الكيان الإسرائيلي، وتعظيم قواه ضد المنطقة العربية ككل، بالرغم من التحالفات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية بالشرق الأوسط، إلّا أن الحفاظ على الكيان الإسرائيلي ودعم قوته العسكرية والاقتصادية والإنمائية، يمثل أهمية أكبر من أهمية التحالفات الأمريكية العربية، ذلك أن تلك التحالفات انطوى جزء كبير منها إلى توطيد العلاقات الأمنية العربية مع الجانب الإسرائيلي لحماية أمنه الوطني، ويعود ذلك الاهتمام إلى الارتباط الديني بين اليهود والمسيحيين وخصوصاً البروتستانت منهم، ناهيك عن العداء المشترك بين الجانبين للعرب والمسلمين، أضف إلى ذلك، وجود جماعات اللوبي الصهيوني في مراكز صنع القرار الأمريكية والذين لديهم القدرة على تسخير الجهود الأمريكية إلى صالح الكيان الإسرائيلي، من هنا جاء الاهتمام الأمريكي المطلق بالكيان الإسرائيلي على حساب المصالح والتحالفات والعلاقات الدولية للولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط (المنشاوي، 2021، ص: 2).

وعليه، فإن الأنظمة السياسية في كل من الولايات المتحدة وجمهورية روسيا تدرك تماماً ما يملكه اليهود من تغلغل واضح في الدول العظمى وفي مراكزها

الحساسية في عمليات صنع واتخاذ القرارات السياسية الداعمة للكيان الإسرائيلي، وأن أي من الدولتين تسعى لتكريس وجودها في الشرق الأوسط، لا بد لها من تقديم الدعم اللازم للكيان الإسرائيلي، وهو أيضاً ما يجعل دول العالم تتسابق لإرضاء هذا الكيان، ومن أبرز أشكال الدعم الإسرائيلي في السنوات القليلة الماضية بين الولايات المتحدة وجمهورية روسيا الاتحادية، ما جرى أبان الدخول الروسي في الشأن السوري، وتمركز قوته العسكرية في المنطقة، إذ أدرك النظام الروسي بأن أي خلل في الأمن الإسرائيلي، يمكن أن يدفع دول العالم العظمى من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك الدول الموالية لهم كالدول العربية والعالمية عموماً إلى تنفيذ عقوبات بحق الجانب الروسي، أو إجراء تدخلات خارجية، تحد من طموحات وأهداف روسيا في الشرق الأوسط.

ووفقاً لذلك، ففي عام 2015م وعندما قرر النظام السياسي الروسي التدخل في الأزمة السورية بالتنسيق مع النظام السوري، أتاحت روسيا الفرصة كاملةً للكيان الإسرائيلي من التوغل في الأراضي السورية عسكرياً، وإجراء العديد من الضربات العسكرية في العمق السوري دون تحريك ساكن بالنسبة للنظام الروسي، وفي العام نفسه، في 8 كانون الثاني/ يناير 2015م وجه الطيران الحربي الإسرائيلي ضربات عسكرية في العمق السوري للقضاء على رموز من حزب الله اللبناني الذين كانوا يقاتلون في سوريا جنباً إلى جنب مع النظام السوري، بالإضافة إلى ضرب مواقع عسكرية سورية، وكذلك توجيه ضربات عسكرية لبعض رموز المعارضة، ووجهت إسرائيلي هذه الضربات لأي جهة تعتقد أنها ستؤثر على أمنها الوطني، وجاء هذا التحرك أمام أنظار العالم بأسره، وأنظار الجانب الروسي الذي بات صاحب الكلمة الفصل وصانع القرار في الشأن السوري (مصطفى، 2017: 68-70).

وعليه، فلم يتم توجيه أي اتهام أو تهديد لإسرائيل بل قام النظام السياسي الروسي بعقد اتفاقية عسكرية مع الجانب الإسرائيلي في ذات العام الذي وجهت فيه إسرائيل ضربات عسكرية في العمق السوري مهددة الوجود العسكري الروسي أيضاً، حيث تم توقيع الاتفاقية في 30 أيلول/ ديسمبر 2015م، والتي تقضي بفتح المجال الجوي أمام الطيران الحربي الإسرائيلي في سوريا، وجعل الدولة متاحة للتدخل العسكري

الإسرائيلي لحماية أمنها الوطني (قناة الجزيرة، 2016). ووفقاً لما تقدم، فإن أحد أبرز آثار الوجود الأمريكي الروسي في المنطقة العربية تمثل في المنافسة ودعم الجانبان للكيان الإسرائيلي، لعدة أسباب سياسية، ووجودية.

2-**دعم وتعظيم القوى الإيرانية:** بالرغم من تضارب المصالح والسياسيات الأمريكية الإيرانية، وسلسلة التهديدات الأمريكية تجاه إيران، وإظهار حقيقة دعمها للإرهاب وللجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، إلّا أن تلك التهديدات والسياسات الأمريكية المضادة للجانب الإيراني لم تتعدى أن تكون حرباً إعلامية بين الجانبين، ولم يظهر التاريخ الحديث أية تحركات حقيقية أمريكية تجاه الدولة الإيرانية، كما هو الحال في غزو العراق، إذ غزت الولايات المتحدة العراق دون الحاجة لأدلة حقيقية حول امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، إلّا أن المتغير الإيراني في السياسة الأمريكية، لا يمكن مقارنته بالعراق، ذلك أن إيران تُمثل العدو الحقيقي للعرب المسلمين من أهل السنة والجماعة كدول الخليج العربي تحديداً، وبعض بلاد الشام، وسنة العراق أيضاً، الأمر الذي يتطلب من هذه الدول أن تتسلح بمختلف أنواع الأسلحة المسموح بها أمريكياً في المنطقة، لمواجهة العدو الإيراني باستمرار، وأن القضاء على الجانب الإيراني سيؤدي إلى إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو ما لا ترغب به الولايات المتحدة، التي ترغب بإدارة الصراع لا حل الصراع، واستمرار الأزمة بين إيران والمنطقة العربية، لتجد الولايات المتحدة سوقاً استهلاكياً واسعاً للأسلحة الأمريكية والغربية على حد سواء، حيث أن مبيعات الأسلحة العالمية للشرق الأوسط تُمثل (35%) من حجم مبيعات الأسلحة في العالم ككل (أتاواي وآخرون، 2008، ص ص: 52، 53).

وبشكل أكثر وضوح، فإن من مصلحة الإدارات الأمريكية المتعاقبة الإبقاء على وجود الخطر الإيراني بالرغم من التهديدات الأمريكية للجانب الإيراني، إلّا أن الإبقاء على النظام الإيراني خطراً محدقاً بالمنطقة العربية، يُمثل هدفاً للولايات المتحدة، لتبقى نداً لدول الشرق الأوسط، بما في ذلك دول الخليج العربي، وهو ما يدفع هذه الدول إلى شراء الأسلحة الأمريكية والأوروبية تحديداً وهو ما يعود عليها بعائدات مالية هائلة تعمل على تحسين اقتصاداتهم الوطنية، كما تحرص الولايات المتحدة على عدم ظهور مواجهات مسلحة بين دول الشرق الأوسط وإيران كي لا يلحق الخطر بالمصالح

الأمريكية في المنطقة، وبالتالي، فإن هذه السياسة الأمريكية، تُعطى مجالاً واسعاً للجانب الإيراني بتطوير منظومة التسلح لديهم، واستحداث أسلحة دمار شامل، أبرزها إنشاء مشاريع الطاقة النووي في إيران في ظل الحرص الأمريكي على عدم إتاحة أي فرصة لتصنيع الأسلحة بالشرق الأوسط وخصوصاً الدول العربية لتبقى هذه الدول رهينة الإرادة الأمريكية في امتلاك السلاح المستورد من الولايات المتحدة، وتبقى تعاظم القوى الإيراني بشكل مستمر، وهو ما يشكل خطراً أمنياً للشرق الأوسط بشكل عام (كوردسمان، وبيكوك، 2015: 170).

ومن جانب آخر، فلا يمكن تجاهل تضارب المصالح الأمريكية الإيرانية في الشرق الأوسط، ولجوء الولايات المتحدة بتنفيذ عقوبات منها اقتصادية بين الحين والآخر، والتي لم تضر تصاعد القوة العسكرية الإيرانية على نحو مؤثر حتى الآن، إلّا أنه وكما سبق ذكره، فإن تعاظم القوى الإيرانية هو في مصلحة تجارة السلاح الأمريكي الذي تسوقه في المنطقة العربية ككل والمنطقة الخليجية على وجه الخصوص لزيادة حصيلة مبيعات الأسلحة في المنطقة العربية لمواجهة الخطر الإيراني المحتمل، ومن جهة أخرى، فإن هناك طرفاً آخر في المنطقة يرغب بظهور إيران دول قوية يمكنها الوقوف بوجه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو جمهورية روسيا، حيث أن روسيا تقدم كافة أشكال الدعم العسكري والاقتصادي لإيران تحديداً، لمعرفة النظام السياسي الروسي بالعداء حتى وإن كان عداءً إعلامياً بين الولايات المتحدة وإيران، وأن وجود حليف إيراني قوي لروسيا، يُمثل موضع قدم للجانب الروسي في الشرق الأوسط، وتهدداً للوجود الأمريكي في المنطقة، وهو ما يعزز النفوذ الروسي في الشرق الأوسط من خلال البوابة الإيرانية التي باتت أيضاً ذات نفوذ في عدة دول عربية كالعراق، وسوريا ولبنان واليمن، والذي يعتبر امتداداً أيضاً للنظام السياسي الروسي في الشرق الأوسط (التكريتي، 2011: 43).

وإن ما يجعل الدعم الروسي أكثر خطورة، هو تقدم النظام السياسي الروسي في عام 2007م كافة المساعدات العسكرية والتكنولوجية، للمساعدة بإنهاء مشروع تخصيب اليورانيوم والحصول على القوة النووية في إيران، لتصبح إيران دولة نووية بشكل كامل، وهو ما سيعزز قواها العسكرية وامتلاكها للقوة النووية الرادعة للوجود

الأمريكي، وكذلك لتصبح إيران إحدى القوة العظمى إقليمياً وعالمياً وتنفيذها مشاريعها التوسعة والسيطرة على الشرق الأوسط وإعادة بناء الدولة الفارسية على حساب العالم العربي (Freedman، 2010، Pp: 2-6).

3-تصاعد القوة والوجود التركي في الشرق الأوسط: تزامناً مع الغزو الأمريكي للعراق، والتفات الولايات المتحدة الأمريكية ودول الحلفاء إلى الجانب العراقي، وما خلفه الغزو من صراعات إقليمية عسكرية ومذهبية وسياسية، كانت جمهورية تركيا تعمل على بناء قواها الداخلية وتحسين البنى التحتية في مختلف الأنشطة والمجالات لا سيما المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية، في ظل الانشغال الدولي بالغنائم المتأتية من جمهورية العراق، حتى بدأت تركيا تظهر للعلن على أنها إحدى الدول المحورية في المنطقة، والتي تمثل أيضاً القوة الثانية في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأميركية على مستوى تعداد الجنود المشاركين في الحلف، وكذلك ظهرت على أنها إحدى الدول السياحية الأبرز عالمياً، ناهيك عن صناعاتها العسكرية التي ظهرت بشكل ملفت للانتباه أن الصناعات العسكرية الدفاعية التركية باتت تلبي ما نسبته (70%) من حجم الأنظمة الدفاعية الكلية من بعد عام 2003 وحتى عام 2021م، كما أن تركيا تمتلك نحو (100) شركة من شركات تصنيع الأسلحة الدفاعية وهو ما يضعها في مرتبة الدول المصنعة والمصدرة للأسلحة بنحو (3 مليار دولار) سنوياً، متجهة بذلك نحو الريادة العالمية، ناهيك عن ازدهار الاقتصاد والصناعة والزراعة والسياحة وأي من أشكال الاقتصاد الوطني، وهو ما تستند إليه تركيا في تعزيز قواها العسكرية والدفاعية لتصبح قوة رادعة لأي ابتزاز غربي أو أمريكي، وهو أيضاً ما يدفع النظام التركي بالاتجاه نحو تحقيق الأهداف التوسعية وإعادة أمجاد الدولة العثمانية التي حكمت أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط (البيك، 2021، ص ص: 3، 4).

ونظراً لظهور قوة إقليمية ناشئة في المنطقة، فقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواءها أو التخلص منها، ذلك أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، تسعى إلى عدم امتلاك أي من دول المنطقة أي قوة عسكرية، وقد كانت تركيا قد أبرمت صفقة طيارات مقاتلة من طراز (f-35) من الولايات المتحدة إلّا أن الرئيس الأمريكي السابق ترامب، علق هذه الصفقة في ظل تنامي القوى العسكرية

التركية التي سببت قلقاً للجانب الأمريكي، وهو ما جعل النظام التركي يعلق تسليم هذه الطائرات تارة، وينادي النظام السياسي الأمريكي بعدم إتمام الصفقة تارة أخرى، الأمر الذي جعل النظام السياسي التركي يلجأ للجانب الروسي في شراء منظومة صواريخ (أس-400) الرادعة للطائرات الأمريكية وخصوصاً طائرات (35-f)، والتي تم تسليمها للجانب التركي في عام 2020م، وهو ما جعل النظام الدفاعي العسكري التركي أكثر قوة ومتانة، وأضاف سمة جديدة للقوة العسكرية التركية، ما أدى ذلك إلى توتر العلاقات الأمريكية التركية، حيث طلبت الولايات المتحدة إنهاء هذه الصفقة وعدم امتلاك هذه المنظومة التي تجعل من وجودها في الشرق الأوسط خطراً ويهدد المصالح الأمريكية، إلّا أن تركيا لم تلتفت إلى الطلبات الأمريكية، والتهديدات بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا، وجاءت هذه الخطوة في ظل الرغبة الروسية بخلق قوى إقليمية تتبع لها سياسياً وذات علاقات وطيدة مع نظامها السياسي، ضد الوجود الأمريكي جنباً إلى جنب مع تعظيم القوة الإيرانية في المنطقة، وأن كل من تركيا وإيران، أطماع توسعية في المنطقة العربية كذلك (عبد الحليم، 2021، ص: 5).

- **ثانياً: آثار التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط على حجم المخزون الطاقوي (النفطي):** يُعد هدف الحصول على مصادر الطاق أحد أهم أوجه المنافسة الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط، حيث أن الدولتين تسعى إلى تعظيم قواها الاقتصادية، وتطوير صناعاتها العسكرية، والتي ترتكز أساساً على المشتقات النفطية التي تدخل في مختلف الصناعات، ويُعد نفط الشرق الأوسط من أنقى أنواع النفط في العالم، وأكثره وفرة ومخزوناً، وأن إمكانية الحصول عليه أمراً يسيراً بالنسبة للدول العظمى في علاقاتها وشراكتها مع دول الشرق الأوسط، أو من خلال ضغطها واستخدام قوتها المفرطة تجاه الدول التي تمتلك النفط وتناهض الوجود الأمريكي، تماماً كما حل في النظام العراقي أبان الغزو الأمريكي للعراق، ومن جانب آخر، فإن روسيا تسعى أيضاً إلى امتلاك الحصة الأكبر من النفط الشرق أوسطي، لسعيها إلى تعظيم قواها المختلفة وأهمها الصناعية والعسكرية والتجارية من خلال امتلاك العنصر الأساسي في تعظيم القوى العالمية ممثلاً بنفط الشرق الأوسط (روس، 2014، ص ص: 7، 8).

وعليه، فإن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، تسعى كل منهما إلى الحصول على مصادر الطاقة النفطية في الشرق الأوسط، بغض النظر عن الوسيلة، سواء كانت غزواً أو تعاوناً أو حتى شراكة استراتيجية كما هو الحال في أوجه العلاقات الأمنية والدبلوماسية الأمريكية الخليجية، التي تحمل عدة قنوات أهمها القنوات الاقتصادية التي يقف في مقدمتها ملف الطاقة النفطية في التعامل والعلاقات الأمريكية الخليجية، ويرى الباحث أن تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، سيؤدي إلى انخفاض مستويات الطاقة النفطية، حيث ستتبع الولايات المتحدة الأمريكية سبل الاستهلاك الواسع والاعتماد الأكبر على نفط الشرق الأوسط للاستحواذ على الكمية الأكبر منه في ظل الوجود الروسي، وهو ما ستقابله روسيا بالسعي قدماً في علاقاتها مع العراق وسوريا، واتجاهها في العلاقات مع دول الخليج العربي، لتحصل على حصة مساوية أو حتى أكبر من نفط المنطقة، وهو ما سيؤثر سلباً على الاقتصادات الوطنية الشرق أوسطية عموماً والعربية تحديداً.

- **ثالثاً: استمرار الصراعات والأزمات الشرق أوسطية وإدارتها أمريكياً وروسياً والإخلال بالأمن الإقليمي**

لاستمرار المصالح الخارجية في الشرق الأوسط، فإن الدول العالمية تسعى إلى استمرار الصراعات بالمنطقة، فالأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، قد يلفت انتباه الأنظمة السياسية وشعوب المنطقة إلى ضرورة تطور الذات وامتلاك قوة عسكرية وأمنية للدفاع عن مصالحها، بالإضافة إلى اتجاه شعوب المنطقة للتفكير والابتكار، والنهوض بالاقتصادات، الأمر الذي سيؤدي إلى الاستغناء عن خدمات القوى العظمى والتي تنظر للشرق الأوسط على أنه سوق استهلاكية كبيرة لمنتجاتهم وصناعاتهم المختلفة، ناهيك عن بيع الأسلحة للمنطقة، والحرص على إثارة الفوضى فيها ليتسنى لهذه القوى أن تستغل انشغال الدول في قضاياها وأزماتها، ويتسنى لها وضع اليد على ثروات ومقدرات هذه المنطقة (المحارمة، 2010 : 109).

الجدير بالذكر أن أحد أبرز أسباب الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، ما تمثل بمحاربة الإرهاب، حيث اتبعت الولايات المتحدة في خطابها السياسي حجة محاربة الإرهاب لتبرير تحركها في الشرق الأوسط، وإمكانية الوصول إلى مقدرات

المنطقة، فالإرهاب الذي ابتدعته الولايات المتحدة، وسارعت لمحاربته، كان موجهً إلى أفغانستان على خلفية تدمير برجي التجارة العالمي في مدينة نيويورك الأمريكية في 11 أيلول/ سبتمبر 2001م وبالرغم من توجه الولايات المتحدة الأمريكية بصحبة عشرات الدول لمحاربة تنظيم الدولة في أفغانستان، إلّا أن الولايات المتحدة سرعان ما غيرت وجهتها للعراق وغزوها في عام 2003م بدعوة محاربة الإرهاب أيضاً، إلّا أن هذا الغزو والذي جاء على خلفية امتلاك العراق أسلحة دمار شامل بحسب الخطاب السياسي الأمريكي آنذاك، إلّا أن الأوضاع في العراق كانت مستقرة أكثر مما هو عليه بالنسبة لما بعد الغزو الأمريكي للعراق، ذلك أن هذا الغزو قد خلف جماعات إرهابية مختلفة، كالحشد الشعبي الشيعي، والجماعات والميليشيات الشيعية الإيرانية في العراق، وظهور جماعة داعش كذلك، ووجود عناصر من تنظيم القاعدة، حتى بات العراق ساحة صراع مذهبي، وديني، وقومي سواءً بين العراقيين أنفسهم، أو بين العراقيين الميليشيات الشيعية، أو من خلال الصراعات بالوكالة بين الدول العظمى على أرض العراق (سرور، 2010، ص: 67).

فالكارثة الإنسانية والأمنية التي خلفها الغزو الأمريكي للعراق، أظهرت العديد من حركات وجماعات وأشكال الإرهاب في العراق، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة الأمريكية للمكوث في العراق بدعوة محاربة الإرهاب الذي خلفه الغزو الأمريكي، ومع ذلك، فإن الأوضاع الأمنية لم تتغير كثيراً بعد ذلك، وتصاعدت وتيرة النزاعات والصراعات في الداخل العراقي والتي أثرت على الأمن الوطني لجميع الدول ذات الجوار الجغرافي للعراق، مع تنامي دور الإرهاب الذي خلفه الغز الأمريكي كان هناك دوراً للولايات المتحدة في تنمية دور الإرهاب في المنطقة وإتاحة الفرصة للجانب الإيراني من بسط نفوذه على الأراضي القريبة من الحدود الخليجية، لتستغل الظرف مرة أخرى، وترفع مستويات بيع السلاح الأمريكي في المنطقة لغايات حمايتهم من أية هجمات إرهابية محتملة ، وبشكل أكثر وضوح، فإن الولايات المتحدة لم ترد إنهاء التوتر وتنامي دور الإرهاب في الشرق الأوسط عموماً والعراق تحديداً، ليتسنى لها الحصول على مقدرات العراق النفطية في ظل الفوضى الحاصلة في المنطقة، وأيضاً لكي ترفع من مستوى بيع السلاح لدول المنطقة التي بات أمنها الوطني مهدداً

باستمرار من الجماعات الإرهابية من جهة ومن تنامي الدور الإيراني في العراق من جهة أخرى (علي، 2018، ص ص: 3-5).

وعلى صعيد آخر، فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية في حربها ضد الجماعات الحوثية في اليمن، والتي انقلبت على الشرعية في اليمن، وباتت تمثل خطراً وتهديداً على الأمن الوطني السعودي، وبطلب من الرئاسة والشرعية اليمنية للنظام السعودي، فقد استطاعت المملكة من إنشاء تحالف عربي مدعوم أمريكياً لغايات التخلص من الجماعات الإرهابية في اليمن، ولكن بدت الأمور واضحة في الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الصراع لا حل الصراع، حيث بدأ الدعم الأمريكي يتراجع شيئاً فشيء وفي شهر آب/ أغسطس 2016 قلصت عدد مستشاريها العسكريين في هذا التحالف إلى أقل من خمسة أفراد أمريكيين، وتزامن هذا الإجراء مع تأجيل صفقة لبيع الأسلحة للمملكة العربية السعودية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي، ثم عاد الدعم الأمريكي مجدداً على مستوى الاستشارات العسكرية لقوات التحالف العربي في العام نفسه، وفي عهد الرئيس ترامب، هددت الولايات المتحدة جمهورية إيران بعقوبات اقتصادية والانسحاب من الاتفاق النووي ما إن قطعت إمداداتها العسكرية للجماعات الإرهابية في اليمن، ولكن هذا التهديد لم يؤخذ على محمل الجد من قبل إيران، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى العودة ودعم التحالف العربي عموماً والمملكة العربية السعودية تحديداً، وإجراء اتفاقيات عسكرية مع النظام السعودي، ولكن انطوى هذا الاتفاق على بيع الأسلحة، وتقديم الخدمات الاستخباراتية والمعلوماتية والاستشارية، ومع ذلك، فلم تقم الولايات المتحدة بأي تحرك عسكري أو إجراء ملموس ضد الجانبين الإيراني والحوثي، وهو ما يقودنا إلى عدم رغبة الولايات المتحدة إنهاء الصراع في اليمن، وإمكانية استمراره مع خلق توازن في القوى بين جانبي الصراع، فلا منتصر في هذه المعركة كي لا تهدئ الأمور بعد ذلك، وتبقى اليمن ساحة صراع تستوجب المزيد من شراء الأسلحة الأمريكية، وبالتالي التهديد المتسمر للأمن الوطني العربي والخليجي تحديداً واستمرار الصراع واستمرار ظهور الجماعات الإرهابية في عدة دول العربي كاليمن والعراق وسوريا وكذلك لبنان (حسن، 2020، ص ص: 3-7).

من جانب آخر، فإن إمكانية إيجاد حل للقضية السورية، كان بمتناول اليد بالنسبة للقوى العظمى، والتي في مقدمتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية فالمطلب الأول والأساس هو الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان، وهي ليست بالمتطلبات التي يصعب تحقيقها (قيس، 2015، ص ص: 105-108)، إلّا أن تهدئة الأجواء في جمهورية سوريا، بلا شك ستؤدي إلى غياب الجانب الروسي تحديداً عن المشهد الذي بات يشكل ركيزة أساسية من عمليات صنع القرار السوري، والسيطرة على البلاد ومختلف الأنشطة ومجالات الحياة فيها، إلّا أن الوجود الروسي ومنذ عام 2015م لم يتعامل مع الملف السوري وفق أسس سلمية لإنهاء الأزمة بل شنت القوات الروسي حرباً شاملة على الأراضي السورية والمعارضة والثورات وكذلك الجماعات المسلحة المختلفة في سوريا راح ضحيتها مئات الآلاف من السوريين، ناهيك عن ارتفاع وتيرة الحرب الداخلية بين الفصائل المسلحة من جهة وجيش النظام والميليشيات الشيعية والجيش الروسي من جهة أخرى، حتى أصبحت سوريا ساحة صراع واسعة النطاق، تزامنت هذه الحرب مع وجود عسكري للقوات الأمريكية التي لم يكن لها أي خطوة واضحة المعالم لإنهاء الأزمة جنباً إلى جنب مع الموقف الروسي الذي بات خجولاً في إيجاد حل والجلوس إلى طاولة المفاوضات (أنباري، 2017، ص ص: 1، 2).

وأن التنافس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط، لم يكن يوماً لصالح دول الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية تحديداً، بل هو تنافس لتعظيم قوة كلتا الطرفين، وإضعاف دول الشرق الأوسط، وإن عملية إدارة الصراع، تُعني بالضرورة استمراره لسنوات طويلة، حتى تتمكن كل من الدولتين من بسط كامل النفوذ والسيطرة على المنطقة ككل، والتحكم بمقدرات المنطقة وثرواتها وخصوصاً الثروات النفطية منها، ولإضعاف الجانب الإسلامي الذي تدين به الغالبية العظمى من شعوب المنطقة وهو العدو التاريخي للغرب بشكل عام بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك جمهورية روسيا، أضف إلى ذلك، تقديم كافة أشكال الدعم للجانب الإسرائيلي وهو ما يؤثر صراحةً على الأمن الوطني للشرق

الأوسط ككل، في وقت تستخدم إسرائيل كافة أشكال السياسات القمعية والعدائية للمنطقة بأسرها.

وعليه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والتنافس الدائر بينهما أدى بالضرورة للتأثير السلبي على المنطقة ككل في أمنها واقتصادها وسيادتها التي هي حق لكافة دول الشرق الأوسط كما هو الحال بالنسبة لباقي دول العالم أجمع، ولعل المستقبل بات واضحاً إلى حد ما فيما يتعلق بالوجود الأمريكي الروسي وتبادل الأدوار بينهما في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما سيتم مناقشته خلال المطلب التالي من المبحث الراهن.

- السيناريوهات المستقبلية لتبادل الأدوار الروسية الأمريكية في الشرق الأوسط

مما لا شك فيه أن الشرق الأوسط وما يحمله من مزايا على المستوى الجغرافي والطاقوي والديني والاقتصادي والاستهلاكي، يُمثل ثروة جاذبة للقوى العظمى في العالم، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الاتحاد السوفيتي، اللاتي تنافسن لعقود طويلة أبان الحرب الباردة في مختلف الأنشطة والمجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وخلاف ذلك من أوجه المنافسة التي جمعت الدولتين حتى بات كل منهما يمثل إحدى قطبي القوى العظمى في هذا العالم، وبقيت الأمور على ماهي عليه حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، الأمر الذي أدى بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة العالمية المطلقة والتي باتت ذات سيادة على كثير من دول العالم بما في ذلك دول الشرق الأوسط، حتى أخذت الولايات المتحدة بالسيطرة على أنظمة سياسية ودول كثيرة من الشرق الأوسط والذي طالما مثل الوجهة الأولى والاهم للولايات المتحدة لتعظيم قواها المختلفة وتنفيذ خططها الاستراتيجية، وتقديم أوجه الدعم والحماية للكيان الإسرائيلي.

في مطلع الألفية الثالثة، بدأت بوادر الظهور والعودة للجانب الروسي تظهر للعلن من خلال العديد من العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والاستثمارية وكذلك الأمنية بين روسيا وعدد من الدول الشرق أوسطية أهمها إيران، وتركيا، وسوريا، والعراق، والأردن، ومصر، والمملكة العربية السعودية وقطر وخلاف ذلك، جاءت هذه العلاقات عبر القنوات الدبلوماسية تحمل في طياتها أوجه التقارب السياسي، والشراكات

الاقتصادية ومحاولات الدخول والتوغل في الشرق الأوسط لإمكانية منافسة الوجود الأمريكي في المنطقة من خلال علاقاتها الدبلوماسية منتظرة الفرصة للدخول بشكل مباشر في منطقة الشرق الأوسط.

وبدأت تحركات روسيا في المنطقة بشكل أكثر وضوح خلال ثورات الربيع العربي من البوابة السورية بطلب من النظام السوري عام 2015م ثم بدأت روسيا فعلياً بإثبات حضورها في الشرق الأوسط، وهو ما دفع الولايات المتحدة من تعزيز حضورها من خلال علاقاتها الدبلوماسية مع الغالبية العظمى من دول الشرق الأوسط، والشراكات الأمنية والعسكرية مع عدة دول أبرزها المملكة العربية السعودية والأردن، وأخيراً بات المشهد الإقليمي يظهر عودة التنافس الأمريكي الروسي، وهذه المرة ليس على الصعيد العالمي، وإنما على المستوى الشرق أوسطي، وعليه، فإن هذا التنافس والذي يظهر جلياً حتى وقت البحث الجاري في الدراسة الحالية، لذا، فبحسب المعطيات والمشاهد الإقليمية والصراعات الداخلية والمتغيرات العربية المختلفة، أدت بالقول بإمكانية التنبؤ بسناريوهات مستقبلية إزاء تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط عبر المنافسة بين الجانبين، وفيما يلي أبرز السناريوهات:

السيناريو الأول: إعادة مشاهد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية ضمن إطار وجغرافيا الشرق الأوسط

بعد أن أثبت الجانب الروسي حضوره وما يملكه من قوة عسكرية وامتلاك علاقات دبلوماسية متينة قائمة على التعاون والتبادل التجاري والأمني والتكنولوجي مع دول الشرق الأوسط، تزامناً مع الوجود والنفوذ الأمريكي في المنطقة، فقد بات جلياً أن هناك تبادل بالأدوار بين كل من روسيا والولايات المتحدة، فبعد أن كانت الولايات المتحدة القوة الأولى التي تتحكم بمصير المنطقة، جاءت روسيا في السنوات القليلة الماضية لتفرض نفسها بشكل ملحوظ على المنطقة، لتأخذ دور الولايات المتحدة في الشأن السوري، والعراقي، وفي المشهد الإيراني واليمني، وكذلك الليبي، ناهيك عن ما أجراه النظام الروسي من علاقات دبلوماسية وأمنية مع دول الاعتدال العربي كالأردن ودول الخليج.

ووفقاً لما تقدم، فإن المشهد المستقبلي يتضح في إعادة موازين الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط من خلال المنافسة في مختلف الأنشطة والمجالات العسكرية، والدبلوماسية، والاقتصادية ومحاولة كسب الأصدقاء والحلفاء لكل طرفلا منهما واستخدام القوة العسكرية في الحروب بالوكالة بين أطراف النزاعات في الشرق الأوسط إذا تطلب الأمر في المناطق المناهضة لوجود أي من البلدين، وهو ما يعني فقدان غالبية دول الشرق الأوسط سيادتها على أراضيها، وبالتالي إحكام الدولتين قبضتهما بشكل أكبر على المنطقة واستنفاذ طاقاتها ومقدراتها لصالح كل من القوتين العالميتين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية.

السيناريو الثاني: تقسيم الشرق الأوسط حسب ولاءات أمريكية وأخرى روسية:

من خلال السياسات المتبعة لكلا البلدين الولايات المتحدة وروسيا، وتنافس كل منهما في توطيد مكانته بالشرق الأوسط، فإن ذلك سيؤدي إلى خلق ولاءات إقليمية لكل من البلدين، وقد بدى ذلك واضحاً بالنسبة لروسيا التي بات لها ولاء من قبل عدة دول أبرزها إيران وسوريا بشكل كبير، وكذلك الأمر العراق وتركيا والكيان الإسرائيلي بشكل نسبي، وذلك من خلال ما قدمه النظام الروسي من دعم عسكري وأمني وسياسي وكذلك اقتصادي لهذه الدول، في وقت استخدم النظام السياسي الأمريكي لغة القوة والاستبداد مع هذه الدول لحرمانها من القوة التي تبحث عنها، لتجد هذه الدول أملاً بالتقرب من روسيا التي مكنتهم من الحصول على ما يرغبونه من قوة عسكرية، وشراكات أمنية، وتعاون اقتصادي وصناعي وتكنولوجي وخلاف ذلك.

من جانب آخر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل حكم جو بايدن بدأت بالسعي لإعادة التوازن الإقليمي الذي بدأ يتلاشى أبان حكم الرئيس الأمريكي ترامب، وذلك من خلال عقد شراكات عسكرية وأمنية واقتصادية مع عديد من دول الشرق الأوسط لا سيما الأردن ودول الخليج العربي، ومحاولة التقرب من النظام التركي جنباً إلى جنب مع الدعم المطلق للكيان الإسرائيلي، وهو ما يعني تجديد الولايات المتحدة للولاءات العربية تحديداً لصالحها ومنافسة الجانب الروسي الذي أخذ دوراً بارزاً في

المنطقة عوضاً عن الوجود الأمريكي في الدول التي أثبت الجانب الروسي فيها نفسه كما أسلفنا في كل من سوريا وإيران والعراق وتركيا.

ووفقاً لما تقدم، فإن تلك الانقسامات في منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي تحديداً، تُعيد للأذهان زمن الاستعمار، الذي قسم الشرق الأوسط لأقاليم تُحكم بالإرادة الغربية، وهو يبدو عليه الحال في السنوات القادمة في ظل الانقسام في الولاءات الشرق أوسطية والعربية خصوصاً بين كل من الولايات المتحدة وجمهورية روسيا الاتحادية.

من جانب آخر، فإن الولاءات التي قسمت الدول العربية بين ولاءات روسية وأخرى أمريكية، ستؤول بها الحال إلى إحداث تباعد وشرخ في العلاقات العربية – العربية، فكل من سوريا والعراق التي بدأت تتجه نحو الجانب الروسي، هي بلا شك على النقيض من غالبية دول الخليج العربي وكذلك الأردن في ولاءاتها للولايات المتحدة، وهو ما سيؤدي إلى تضارب المصالح والعلاقات بين هذه الدول، والتي ستعيد للأذهان مشاهد صراعية بين هذه الدول، والأمثلة على ذلك لا زالت في الذاكرة في الصراعات العربية – العربية منها على سبيل المثال حرب اليمن في ستينيات القرن الماضي، وأحداث أيلول 1970 في الأردن، وكذلك غزو العراق للكويت عام 1990، وقد ساعدت هذه الأحداث في زيادة الإنقسام في الوطن العربي وانحياز كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى أحد أطراف هذه النزاعات سواء عسكرياً أو اقتصادياً أو إعلامياً وكذلك تأييدها في المحافل الدولية.

السيناريو الثالث: تلاشي الأمن والاستقرار والتوازن الإقليمي وإثارة الصراعات والنزاعات بين دول الشرق الأوسط:

في ظل التبعية التي بدأت تظهر للعلن لدى دول الشرق الأوسط بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية روسيا، وتنفيذ سياسات دول الشرق الأوسط وفق الإرادة الخارجية لكل من الدولتين، سيؤدي ذلك إلى تضارب المصالح بين دول الشرق الأوسط، وإحداث شرخاً في العلاقات الإقليمية بين دول المنطقة، تصبح هذه الدول محكومة بالإرادة الخارجية، فإن تقاربت الولايات المتحدة وروسيا سياسياً انعكس ذلك على دول الشرق الأوسط بالتقارب والتعاون، وإن تضارب الأهداف والمصالح بين

البلدين سينعكس أيضاً على تضارب المصالح وإحداث الصراعات بين دول الشرق الأوسط بحسب الإرادة الخارجية في تسيير سياسات دول المنطقة.

ووفقاً لذلك، فمن المحتمل زيادة نسبة الحدة والصراع بين دول المنطقة خصوصاً بين الدول الشرق أوسطية غير العربية والدول العربية، وأبرز الأمثلة على ذلك، زيادة نسبة التوتر بين الكيان الإسرائيلي والأردن الذي يناهض سياسات الكيان الإسرائيلي في تعامله مع ملف القضية الفلسطينية، وتهديده أمن الأردن الوطني باستمرار، وأن تعاقب الحكومات الإسرائيلية لن تغير هدف الكيان في امتلاك كافة الأراضي الفلسطينية، مع إمكانية التوسع الجغرافي عبر الدول ذات الجوار الجغرافي أبرزها الأردن ولبنان، ثم سوريا وجمهورية مصر.

من جانب آخر، فإن الدعم الروسي للجانب الإيراني، في ظل السياسات الأمريكية التي لم تتعدى العقوبات الاقتصادية والحرب الإعلامية، سيؤدي ذلك إلى زيادة وتنامي قوة إيران العسكرية، وزيادة تهديدها لدول الخليج العربي، وتوغلها بشكل أكبر في الدول التي تبسط نفوذها فيها كالعراق، وسوريا، ولبنان وكذلك اليمن، لتحيط المخاطر بالدول العربية في قارة آسيا، وخصوصاً دول الخليج العربي التي تعاني منذ عقود من تهديد أمنها الوطني من قبل الجانب الإيراني.

وأما على صعيد الجانب التركي، فهو يحظى بدعم عسكري وتكنولوجي روسي، وكذلك علاقات باتت أكثر قرباً على المستوى الدبلوماسي من قبل الجانب الأمريكي، لتتمكن تركيا بالتالي من إمكانية التحرك بحرية في كل من سوريا والعراق وتتوغل عسكرياً في هذه المناطق واقترابها من العمق العربي شيئاً فشيء.

وأيضاً فأن التبعيات العربية لكل من الولايات المتحدة وروسيا، ستؤدي إلى تضارب المصالح والسياسيات بين الدول العربية، والتي قد تقود إلى مواجهات عسكرية أو إلى انقطاع في العلاقات الدبلوماسية، وبجميع الأحوال سيتأثر الشعب العربي ككل على نحو سلبي جراء تنفيذ سياسات خارجية في سير حياة الأمم والشعوب والدول العربية.

السيناريو الرابع: زيادة سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط

إن الإخلال بالتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، وتبادل الأدوار الأمريكية الروسية في عدة دول ومواطن وسياسات شرق أوسطية، وارتفاع وتيرة التنافس بين الولايات المتحدة وجمهورية روسيا، ستؤدي إلى إحداث خلل في المنظومة الأمنية الشرق أوسطية، والتي من شأنها أن تقود إلى حرب بالوكالة في الشرق الأوسط لتحقيق مصالح القوتين العالميتين، الأمر الذي سيؤدي إلى سعي دول الشرق الأوسط إلى دخول سباق تسلح أكثر مما هو عليه بالنسبة للوقت الراهن، حيث تسعى روسيا إلى زيادة حصتها السوقية في بيع الأسلحة في الشرق الأوسط، حيث أن التحركات الروسية في المنطقة، تشير إلى عروض عسكرية مميزة لدول الشرق الأوسط، كمنظومة صواريخ (أس– 400) التي بيعت إلى تركيا، وكذلك الشراكات النووية والمساعدة في تلك المشاريع كما جرى مع إيران، وأيضاً الشراكات التكنولوجية والنووية السلمية كالشراكة التكنولوجية مع الأردن وبعض دول الخليج العربي (نجار، 2012، ص: 52).

وعليه، فإن روسيا ستسعى بلا شك إلى فتح قنوات تسويقية لبيع الأسلحة في دول الاعتدال العربي، ودخول المنافسة وتولي المكانة التي تمتلكها الولايات المتحدة من خلال ما تقدمه روسيا من مزايا لتلك الدول بامتلاك أسلحة أكثر فعالية وكفاءة من الأسلحة الأمريكية، ذلك أن الولايات المتحدة، تعمل على بيع الأسلحة في الشرق الأوسط، ولكن بالشكل الذي لا يؤثر على الأمن الوطني الإسرائيلي فهي أسلحة للدفاع عن النفس في كثير من الأحيان، وبأسعار غالية الثمن وصفقات واسعة ومتنوعة لاستنزاف الرصيد المالي لهذه الدول خاصة في منطقة الخليج، وبالتالي تقوية الدول الشرق أوسطية ضد الوجود الأمريكي، إلّا أنها سياسات تتم في الوقت الحاضر، وأن المستقبل ينذر بوجود قوى عسكرية روسية أكثر مما تقدمه من تسليح للشرق الأوسط، تماماً كالسياسة الأمريكية لتبقى دول الشرق الأوسط أقل كفاءة في القوة العسكرية، ولتبقى أيضاً سوقاً استهلاكية للصناعات العسكرية وغير العسكرية الروسية وكذلك الأمريكية من خلال التنافس بين البلدين في الشرق الأوسط.

ووفقاً لما تقدم، فإن هذه السيناريوهات تحمل احتمالات وقوعها فعلياً ولكن بشكل متفاوت، فمن وجهة نظر الباحث، فإن السيناريو المحتمل تحقيقه ما يتمثل بالسيناريو الأول وهو إعادة مشاهد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية ضمن إطار وجغرافيا الشرق الأوسط.

وأن الظروف الدافعة لنجاح هذا السيناريو على السيناريوهات الأخرى، إنما يتمثل بالسعي الدأوب للجانب الروسي بتغيير النظام العالمي من نظام ذي أحادية القطبية إلى نظام عالمي آخر، يتمثل بثنائية القضبية العالمية، تقوده الولايات المتحدة وجمهورية روسيا الاتحادية، ذلك أن الجانب الروسي بدأ فعلياً بإظهار قواه على أرض الواقع بدايةً من القوة العسكرية التي استخدمت بشكل واسع النطاق في الشأن السوري منذ عام 2015م، وكذلك ليبيا، مروراً بتجارة الأسلحة الفائقة مع تركيا والتي تُعد دولة إقليمية مؤثرة في موازين القوى الإقليمي وكذلك العالمية جنباً إلى جنب مع الجانب الإيراني واللذان يعتبران من القوى العظمى إقليمياً وتحمل كل من الدولتين مكانة وقوة عسكرية أيضاً قد تبدو داعماً للوجود الروسي في الشرق الأوسط، ناهيك عن القوة العسكرية التي تستخدمها روسيا في حربها ضد أوكرانيا في العام الجاري (2022).

أضف إلى ما تقدم العلاقات الدبلوماسية والشراكات الأمنية والعلاقات الاقتصادية مع عدد من دول الشرق الأوسط، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول العالمية كالصين، جميع هذه الظروف تُعد ظروفاً داعمة لتحقيق سيناريو إعادة مشاهد الحرب الباردة بين الجانبين وتغيير شكل النظام العالمي إلى ثنائي القطبية مرة أخرى.

الخاتمة

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم جدلاً وتوتراً منذ سنوات طويلة، ويبدو أن التوترات التي أحاطت بهذه المنطقة قد ارتبطت ارتباطاً مباشراً بما تملكه المنطقة من مقدرات وثروات واسعة النطاق كالنفط والغاز والمعادن، ناهيك عن الموقع الجغرافي المميز والذي يتوسط القارات الثلاث الآسيوية والأوروبية والإفريقية، وما تملكه المنطقة من أهم وأبرز المضائق المائية التي تنهض بالاقتصادات العالمية.

وعليه، فإن هذه المقدرات وغيرها من مزايا يملكها الشرق الأوسط، دعت الدول العظمى لصب جل اهتمامها في هذه المنطقة للاستفادة مما تملكه من ثروات وطاقات، وسط منافسة دولية بين الدول العظمى الغربية والأمريكية والروسية والصينية وخلافها، ولعل أبرز المنافسين الدوليين في المنطقة هم الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية، اللاتي تنافسن لزمن طويل في الشرق الأوسط حتى انهار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي وهو ما أدى بانفراد الولايات المتحدة بالقوة الأولى والنفوذ والسيطرة المطلقة في كثير من مناطق العالم أبرزها منطقة الشرق الأوسط.

وبالعودة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وعودة روسيا دولة مستقلة دون اتحاد كبير ذو قدرات وإمكانيات هائلة كما كان الحال أبان الاتحاد السوفيتي، فقد تردت أوضاع روسيا في مختلف المجالات منها الاقتصادية والمالية والعسكرية والأمنية وخلاف ذلك عمّا كانت عليه سابقاً ومع ذلك فلا يمكن القول بأنها بات دولة ضعيفة وإنما تراجعت قواها ومكانتها، وهو ما دعا النظم السياسية الروسية المتعاقبة إلى بذل كافة الجهود الرامية إلى تحسين مكانة وقدرات روسيا عالمياً، حيث بات التطور والتنمية سيد الموقف في روسيا لعدة سنوات، تمكنت من خلالها من تحقيق النهضة الداخلية في عدد من المجالات أبرزها المجال العسكري والسياسة الخارجية.

ووفقاً لمدى أهمية الشرق الأوسط الذي يمثل نقطة انطلاق هامة للدول العظمى لتبني من خلالها قوتها المطلقة وتستند للشرق الأوسط كمرتكز رئيس في الاتجاه نحو تعظيم القوة بمختلف أشكالها، فقد انتظرت روسيا الفرصة التي تمكنها من العودة

للشرق الأوسط ومنافسة الولايات المتحدة في المنطقة والصعود إلى مراتب القوى العظمى من خلال الشرق الأوسط.

ومن جانب الشرق الأوسط، فقد ظهرت فيه الكثير من النزاعات والتوترات والصراعات الداخلية سواءً بين الدول العربية وغير العربية كالصراعات العربية الإسرائيلية، أو الصراعات العربية الإيرانية أو التدخلات التركية في المنطقة، ناهيك عن الحركات الشعبية والثورات العربية، مع ظهور جماعات إرهابية مسلحة باتت تهدد الأمن والسلم الإقليميين والعالميين على حد سواء، وهو ما جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة صراع داخلي، ومنطقة تنافس عالمي، وفي ظل هذه الصراعات والتوترات الشرق أوسطية، وأبرزها هو ثورات الربيع العربي التي ظهرت منذ عام 2011م، فقد انتهزت روسيا هذه الفرصة للدخول وتكريس وجودها في الشرق الأوسط من البوابة السورية، ثم البوابة العراقية والإيرانية، لتصبح روسيا أحد اللاعبين الدوليين البارزين في الشرق الأوسط، وتمكنت من مزاحمة ومنافسة الولايات المتحدة كدولة عظمى في المنطقة، وهو ما أخذنا إلى القول بوجود تبادل أدوار أمريكية روسية في الشرق الأوسط في السنوات القليلة الماضية.

وعليه، فإن الدراسة الحالية تسلط الضوء على تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في صراع الشرق الأوسط من خلال إجراء دراسة نظرية تحليلية، تمكن من خلالها الباحث الوصول إلى أبرز نتائج الدراسة تبعتها توصيات علمية، كما يلي:

نتائج الدراسة

وفقاً لما تقدم من معطيات الدراسة الحالية، فقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثل أبرزها في كل مما يلي:

- **أظهرت نتائج الدراسة أن الصراع في الشرق الأوسط قد أخذ عدة أشكال، أبرزها الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1948م، والصراع العربي الإيراني منذ عام 1979م.**

لقد رافق الصراع الإقليمي المنطقة العربية منذ بداية إنشاء الكيان الإسرائيلي في فلسطين، على يد قوى الغرب ممثلة بكل من بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي دفع العرب لمقاومة هذا الاحتلال وهو ما أدى بدول الغرب لدعم الكيان الإسرائيلي، حتى تدخل

المنطقة بسلسلة صراعات عربية من جهة وإسرائيلية غربية من جهة أخرى، من عام 1948م مروراً بحروب خمسينيات القرن الماضي، وكذلك حرب النكسة 1967م وحرب الكرامة الأردنية 1968م والحرب الإسرائيلية اللبنانية وتلاها اجتياح بيروت من سبعينيات القرن الماضي وحتى بداية الثمانينيات، ولا زال الكيان الإسرائيلي يفتعل الصراعات بين الحين والآخر في الداخل الفلسطيني، وهو ما دفعنا بالقول إلى أن أحد أبرز أوجه وأشكال الصراعات في الشرق الأوسط، هو الصراع العربي الإسرائيلي.

ولعل الصراع الذي يحتل المرتبة الثانية ما تمثل بالصراع العربي الإيراني، حيث تمني إيران نفسها بإقامة الإمبراطورية الفارسية وتحقيق هذا الحلم من خلال وعلى حساب العالم العربي، وأن أبرز أشكال الصراع العربي الإيراني ما تمثل الحرب العراقية الإيرانية من عام 1980 وحتى عام 1988م، ناهيك عن دعم إيران لأي من الميليشيات الإرهابية المسلحة التي تثير الصراعات والنزاعات في عدة دول عربية أبرزها العراق من خلال إنشاء ودعم ميليشيات الحشد الشعبي الشيعي، بالإضافة إلى دعم حزب الله اللبناني، وجماعة أنصار الله الحوثي في اليمن، وبث الميليشيات الشيعية غير العربية كالباكستانية في الدول العربية التي كثر بها الصراعات مثل سوريا والعراق، ما أدى بالقول إلى وجود صراع عربي إيراني واضح المعالم.

- **وأظهرت نتائج الدراسة مجالات وعوامل اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، والتي تمثلت في كل من حماية أمن الكيان الإسرائيلي، والموقع الجغرافي للشرق الأوسط، ومجال الطاقة النفطية، ومجال القوى الإقليمية والحركات الإرهابية المناوئة للمصالح والوجود الأمريكي، وكذلك المجال الاقتصادي والاستهلاكي، وأخيراً مجال تجارة الأسلحة.**

لا شك أن الولايات المتحدة تعمل على تشكيل سياستها الخارجية في الشرق الأوسط بما يتلائم مع تحقيق الأمن والاستقرار الإسرائيلي في المقام الأول، والحصول على مصادر الطاقة بأي شكل من الأشكال، ناهيك عن إقصاء الإرهاب وتحقيق الاستقرار فقط بالمناطق التي تحتوي على المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة العربية تحديداً.

- **تعاظم مجالات وعوامل اهتمام السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، فقد تمثلت في العامل التاريخي، والعامل الجغرافي للشرق الأوسط، والعامل الاقتصادي والطاقوي، والتركيز على الدعم العسكري لبعض الدول المؤيدة لروسيا.**

تختلف عوامل ومجالات اهتمام السياسة الخارجية الروسية عن الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل بسيط إذ أن أبرز تلك المجالات والعوامل ما تمثل بالعامل التاريخي الذي ترغب من خلاله روسيا إلى إعادة مكانتها العالمية التاريخية، بالإضافة للسيطرة على جغرافيا الشرق الأوسط، وما تحمله المنطقة من ثروات طاقوية هائلة.

وأن أهداف وأسباب الوجود الروسي في الشرق الأوسط فقد تمثلت في تحقيق الهدف التوسعي الروسي على حساب المنطقة العربية وإعادة بناء الإمبراطورية الروسية من خلال هذا الامتداد، وأيضاً حماية الحدود الروسية وتحقيق الأمن الوطني للاتحاد الروسي، والحصول على مصادر الطاقة النفطية في المنطقة، وأيضاً استبدال المكانة الأمريكية في الشرق الأوسط بالمكانة الروسية.

وتتشابه بعض أهداف السياسة الخارجية الروسية مع تلك الامريكية من حيث وضع اليد والحصول على مصادر الطاقة الشرق أوسطية، والسيطرة على المنطقة برمتها، وإعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية على حساب العالم العربي، ناهيك عن الهدف المشترك بين روسيا والولايات المتحدة وهو إقصاء كل منهما للآخر عن منطقة الشرق الأوسط، منطلق القوة والنفوذ العالمي لكلا الدولتين.

- **وأظهرت نتائج الدراسة أهم وأبرز أسباب وأهداف الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، والتي تمثلت بالدعم الأمريكي للشرق الأوسط، خلق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط في المواطن التي تكمن بها مصالح الولايات المتحدة فقط، وكذلك الاستحواذ على مصادر الطاقة النفطية في المنطقة، وإقصاء الجانب الروسي عن منطقة الشرق الأوسط. أضف إلى ذلك محاولة إنهاء التوجهات الفكرية العربية القومية والقيمية والدينية التي يستند إليها الشعب العربي ويرتبط بها بشكل كبير.**

مما لا شك فيه أن محددات السياسة الخارجية الأمريكية تقودنا إلى أهداف تلك السياسة في الشرق الأوسط والتي في مقدمتها تعزيز قوة وأمن الجانب الإسرائيلي على حساب العالم العربي، ومن ثم الحصول على ما تملكه المنطقة من ثروات أهمها

الثروات النفطية، ومحاولة إقصاء روسيا عن المنطقة، من منطلق أن روسيا وإن عادت إلى الواجهة العالمية لتزاحم الولايات المتحدة الأمريكية في انفرادها بالقوة الأولى العالمية، سيكون من خلال دخول روسيا للشرق الأوسط، ومشاركة الولايات المتحدة بسط السيطرة والنفوذ والاستفادة من الشرق الأوسط بمقدراته وجغرافيته، وأضف إلى ما تقدم أن من أهم أسباب وأهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ما يتمثل بالغزو الفكري والثقافي للفرد العربي، ومحاولة إقصاءه عن أفكاره ومبادئه وثقافته، لا سيما الإسلامية، حيث تدرك الولايات المتحدة أن إحياء ارتباط العرب المسلمين بديانتهم على أكمل وجه، سيؤدي إلى تهديد مكانة الولايات المتحدة وأي قوى عالمية من منطلق التمسك بالعقيدة الإسلامية التي تدعو لمقاومة الاحتلال ومحاربته، وكذلك العمل بمختلف مجالاته من تجارة وصناعة والنهوض الفكري والثقافي والعملي بالمجتمع الإسلامي ككل، وهو من مهددات الكيان الأمريكي العالمي، لذا تسعى الولايات المتحدة إلى التأثير على العقلية العربية والفكرية والعقائدية بشكل سلبي يضمن لها عدم مقاومتها أو منازعتها بأي من المجالات والأنشطة.

- **وأظهرت الدراسة أهم آثار تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط والتي تمثلت في تعظيم القوى الإقليمية غير العربية (إسرائيل، وإيران وتركيا)، تدني مستويات المخزون النفطي في الشرق الأوسط ولا سيما العالم العربي عموماً والعراق وسوريا تحديداً، وأيضاً استمرار الصراعات والأزمات الشرق أوسطية وإدارتها من قبل الولايات المتحدة وروسيا.**
- **كشفت الدراسة عن أبرز السيناريوهات المستقبلية لتبادل الأدوار الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط والتي تمثلت في إعادة مشاهد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وروسيا ضمن إطار وجغرافيا الشرق الأوسط، وتقسيم الشرق الأوسط حسب ولاءات أمريكية وأخرى روسية، بالإضافة إلى تلاشي الأمن والاستقرار والتوازن الإقليمي وإثارة الصراعات والنزاعات بين دول الشرق الأوسط، وأخيراً سباق التسلح في المنطقة، وزيادة تدخل الدول الإقليمية في المنطقة مثل إسرائيل وتركيا وإيران.**

- **وكشف الدراسة عن أبرز السناريوهات المستقبلية إزاء تبادل الأدوار الأمريكية الروسية في صراع الشرق الأوسط، وكان السيناريو الأكثر احتمالية لحدوثه من وجهة نظر الباحث ما تمثل بالسناريو الأول والذي يدور حول إعادة مشاهد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية ضمن إطار وجغرافيا الشرق الأوسط.**

التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج الدراسة، فإن الدراسة توصي بكل مما يلي:

1- ضرورة إنشاء حوار إقليمي بين دول الشرق الأوسط، يتم من خلاله وضع السبل الكفيلة بإنهاء الأزمات والصراعات الداخلية، والصراعات بين الدول في الشرق الأوسط، كهدنة بين دول الشرق الأوسط.

2- ضرورة إنشاء منظومة اقتصادية بين دول الشرق الأوسط، والعربية منها على وجه الخصوص، يتم من خلالها تقسيم المهام الاقتصادية والاستثمارية والتجارية للنهوض بالاقتصاد الكلي لدول الشرق الأوسط العربية وإقصاء سطوة الدول العظمى على الصعيد الاقتصادي.

3- العمل على إنشاء مجلس أمني شرق أوسطي أو عربي بأعضاء من جميع الدول العربية، يتم من خلاله توحيد القوى العربية تجاه القوى الخارجية للتعامل مع هذه المنطقة على أساس توازن القوى.

4- تشجيع إنشاء مراكز معلومات تُعنى بمواكبة التطورات التكنولوجية والصناعية الإنتاجية والعسكرية الشرق أوسطية عموماً والعربية تحديداً، والحد من نظرية السوق العربية الاستهلاكية للمنتجات والصناعات الخارجية.

5- العمل على تبادل الخبرات والكفاءات العربية – العربية في مختلف الأنشطة والمجالات التعليمية والثقافية والتكنولوجية للنهوض بمجتمع المعرفة العربية لموازات العالم المتقدم وبناء قوة معرفية مشتركة تُقصي المعارف الغربية الدخيلة ذات التكاليف الباهضة.

6- ضرورة التركيز على الأمن القومي والعربي، وتعزيز روح الانتماء العربي للقومية العربية من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية لزيادة التمسك العربي بإرثه وقيمه وحمايتها من الغزو الخارجي.

7-أهمية تنسيق مواقف الدول العربية وصياغة سياسة خارجية عربية – عربية، ذات أهداف وسياسات موحدة للتعامل مع أي قوى عظمى خارجية تجاه المنطقة العربية خصوصاً والشرق الأوسط عموماً.

8-إجراء المزيد من الدراسات العلمية والبحثية حول موضوع الدراسة الحالية، إذا لا زال هذا الموضوع العلمي يشكل حقلاً معرفياً متجدداً وفقاً للصراعات الشرق أوسطية المستمرة، والتدخلات والمنافسة الدولية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع والمصادر الأساسية العربية

أبو الرب، جمال (2017). **صناعة القرار السياسي ومحدداته في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة نظرية ومفاهيمية**. ط: 1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

أبو عامر، علاء (2004)، **العلاقات الدولية**، ط: 1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

أبو غزالة، عبد الحليم (1994)، **الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988**، ط: 1،القاهرة: مطابع روزو اليوسف للنشر والطباعة.

إسماعيل، حسن (1977). **النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا**. ط: 1، القاهرة : دار النهضة العربية.

الأشهب، نعيم، والحسيني، مازن (2005)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**، ط: 1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الأقداحي، هشام (2009). **تحديات الأمن القومي المعاصر**: مدخل تاريخي – سياسي، ط: 1، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والطباعة.

الأمارة، لمى (2009). **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، ط: 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أوتاواي، مارينا، وبراون، ناثان، وحمزاوي، عمرو، وسجدبور، كريم وسالم، بول (2008)، **الشرق الأوسط الجديد، واشنطن**: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، والطباعة والنشر.

أيفودالر وآخرون (2006)، **خلال الأزمات، ترجمة**: حسان البستاني، ط: 1، بيروت:: دار العربية للعلوم والنشر.

باول، جون (1985)، **الفكر السياسي الغربي**، ترجمة: محمد خميس، ط: 1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

البراري، حسن (2019). **الأردن وإسرائيل**: علاقة مضطربة في إقليم ملتهب. ط: 2، عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت للنشر والطباعة.

بريماكوف، الكسندر (1984)، **نفط الشرق الأوسط والاحتكار الدولي**، ترجمة: بسام خليل، ط: 1، بيروت: دار ألف باء للطباعة والنشر والتوزيع.

بصبوص. انطوان (2013)، **التسونامي العربي، ترجمة:** جورج كتورة، ط: 1، بيروت: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات.

بورشيفكايا، آنا (2016)، **روسيا في الشرق الأوسط**، الولايات المتحدة الأمريكية: معهد واشنطن للدراسات.

بيريس، شمعون (1994)، **الشرق الأوسط الجديد**، ط: 1، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، عمّان: دار الأهلية للنشر والتوزيع.

التراب، محمد (1995)، **تأثير بناء السد العالي على جيوموروفولوجية فرع دمياط**، ط: 1، الإسمندرية: منشأة دار المعارف للنشر والتوزيع.

التكريتي، أنس، (2011)، **الأمن العربي والإسلامي: إيران نقطة البحث، لندن:** مؤسسة قرطبة للبحث والطباعة والنشر.

ثالثاً: الكتب العلمية:

جابر. منذر (1999)، **الشريط اللبناني المحتل**، ط: 1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

جرجس، فواز (2000). **السياسة الخارجية تجاه العرب: كيف تصنع، ومن يصنعها؟**، ط: 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جولد مائير (2007)، **اعترافات جولد مائير: كتاب حياتي، ترجمة: عزيز عزمي، ط: 1، القاهرة:** مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر.

الجوهري، يسري (1993)، **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية**، ط: 1، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والطباعة.

حسن، عمر (2008)، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي**، ط: 1، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر.

حسين. سلامة، وحسين. طه، (2007)، **اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية الفعالة**، ط: 1، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

حسين، غازي (2005)، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، ط: 1، دمشق: اتحاد الكتاب العرب للطباعة والنشر.

الخالدي. وليد، (2002) **الصهيونية في مئة عام من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على الشرق الأوسط 1897 – 1997**، ط: 1، بيروت: دار النهار للنشر والطباعة.

خميس، موسى، (2017)، **حول الربيع العربي**، ط: 1، عمّان: دار الحسن للنشر والتوزيع.

دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1789م **شاملاً تعديلاته ولغاية عام 1992، وزارة الخارجية الأمريكية**، الولايات المتحدة الأمريكية.

ديميتاريشيف، ديميتاريشيف (2018)، **تطبيع العلاقات الاقتصادية الروسية التركية**، ط: 1، استنبول: مؤسسة الشرق للطباع والنشر.

الراوي. بدرية (2019)، **حزب الله اللبناني: مستقبل الدور**، ط: 1، القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

رشيدات. شفيق (1990)، **فلسطين تاريخاً: عبرة ومصيراً**، ط: 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الرميحي، محمد (1995). **النفط والعلاقات الدولية: وجه نظرية عربية**. ط: 1، لبنان: دار الجديد للنشر والتوزيع.

روس، مايكل (2014)، **نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم**، ترجمة: محمد هيثم نشواتي، ط: 1، قطر: منتدى العلاقات العربية الدولية للنشر والطباعة.

سالم. بول (2010)، **تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط**، واشنطن: مركز كارينغي للشرق الأوسط.

سبيتان، فتحي (2011). **قضايا عالمية معاصرة**، ط: 1، عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.

سعودي، هالة (1986)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967 – 1973)**، ط: 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والطباعة.

سعيد، إدوارد (2006) **الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق**، ترجمة: محمد عناتي، ط: 1، القاهرة: دار رؤية للنشر والتوزيع.

سلادن، جيمس وواسر، بيكا، **وكونابل، بِن وكليمان، سارة (2017)**. الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، ط: 1، الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة راند (RAND) للنشر والتوزيع.

سليمان، ميخائيل (1996)، **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون**، ط: 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والطباعة.

السيد، عاطف (2002)، **عبد الناصر وأزمة الديمقراطية: سطوة الزعامة وجنون السلطة**، ط: 1، الإسكندرية: دار فلمنج للطباعة.

شادي، هاني (2015). **التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسن إلى بوتين: التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي**، ط: 1، القاهرة: دار العين للنشر والتوزيع.

الشاذلي، سعد (2003)، **مذكرات حرب أكتوبر**، ط: 4، القاهرة: دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية.

الشرعة، إبراهيم (2014). **تاريخ الأردن وفلسطين**، ط: 1، عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الشقيري. أحمد (1979)، **صفحات من القضية العربية**، ط: 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الشيخ. نورهان (2014)، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، ط: 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

الشيخ، نورهان (2016)، **تطور العلاقات الروسية – التركية 2000–2016**، برلين: المركز الديمقراطي العربي.

صنبر. إلياس (1987)، **فلسطين 1948 التغيب**، ترجمة: كاظم جهاد، ط: 1، بيروت: المؤسسة العربية للنشر والطباعة.

عبد الحميد، عاطف (2009). **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية**، ط: 1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

عبد الكريم، سمير (1992)، **الحركة الشيوعية في العراق**، ط: 1، بيروت: دار المرصاد للنشر والطباعة.

علي، محمود (2018)، **المخطط الأمريكي لاحتلال العراق**، ط: 1، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

العوضي، حسني (2017). **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، ط: 1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

عيادي، اسلام (2017). **الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.** ط: 1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

الفغاني. أبو طلال (2007)، **معارك العرب منذ ما قبل الإسلام وحتى حرب الخليج،** المجلد 2، ط: 1، بيروت: دار توبليس للنشر والطباعة.

قادري. حسين (2007)، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل،** ط: 1، الجزائر: دار خير جليس، الجزائر.

قبسيس، هادي (2008). **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: الواقعية والمحافظة الجديدة.** ط: 1، بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر والتوزيع.

كامل. مصطفى (1993)، **إدارة الموارد البشرية،** ط: 1، القاهرة: الشركة العربية للنشر والطباعة.

ليفي، برنار (2011)، **الحرب دون أن نحبها: يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي،** ترجمة: سمر محمد سعد، ط: 1، دمشق: دار التكوين، للطباعة والنشر والتوزيع.

ماميدوف، رسلان (2019)، **بعد الخلافة:** آفاق العلاقات الروسية العراقية، ط: 1، بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

محسن. إبراهيم (1993)، **الصراع الدولي في الخليج العربي،** ط: 1، القاهرة: مكتبة القدس للطبع والنشر والتوزيع.

محمد، عربي (2016). **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات.** ط: 1، برلين: المركز الديمقراطي العربي.

مراد، محمد، (2009) **السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي،** ط: 1، دار المنهل للطبع والنشر.

المرعشلي، أحمد (1984)، **الموسوعة الفلسطينية،** ط: 1، دمشق: دار الجيل للطباعة والنشر.

المسيري، عبد الوهاب (2004)، **المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على فلسطين،** ط: 1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

المليجي، عفاف (2018). **إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإرهاب: دراسة حالة داعش في عهد أوباما (2008 – 2016)**، برلين: المركز الديمقراطي العربي.

منصور، ممدوح (1995). **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**. ط: 1، الإسكندرية، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع.

منصور، ممدوح (2007)، **لصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، ط: 1، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع.

المنصوري، هشام (2020)، **ألعاب ماكرة ومصالح مشتركة: العلاقة التركية الروسية بين التحالف المستحيل والقطيعة غير المحتملة**، فرنسا: معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية (IRIS).

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية (2019)، **أصل وماهية نظرية الدور الإقليمي**، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الوصول: 2022/1/1، https://www.politics-dz.com/.

الموسوعة السياسية، (2022)، **نظرية الدور في العلاقات الدولية**، موقع الموسوعة السياسية، تاريخ الوصول: 2022/1/1، https://political-encyclopedia.org/.

ناصر، زيدان (2013). **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، ط: 1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

ناظر، فهد (2015). **العلاقات السعودية المصرية عند مفترق طرق، واشنطن: معهد دول الخليج العربية في واشنطن**.

هرزوج. حاييم (1993)، **الحروب العربية الإسرائيلية 1948 – 1982، ط: 1**، ترجمة: بدر الرفاعي، القاهرة: دار سينا للنشر والطباعة.

الهيثي، صبري (2012)، **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس**، ط: 1، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.

واسر، بيكا (2019)، **حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط**، المملكة المتحدة: مؤسسة راند للدراسات والنشر.

وزارة الخارجية الروسية (2014)، **وثيقة: المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط**، مركز بحوث الشرق الأوسط في معهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية باللغة العربية، تاريخ الوصول: 2021/12/20، https://arabic.rt.com/.

وهب، علي (2013). **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط:** التآمر الأمريكي الصهيوني، ط: 1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

ويسام، شكلاط (2017)، **باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائتي التراجع والانحسار**، ط: 1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

ثانياً: الأبحاث المنشورة والمجلات العلمية والمراكز البحثية

إبراهيم، حسام وآخرون (2019)، **التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018 – 2019**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مصر.

أبو عامر، عدنان (2021)، **11 يوماً من الحرب: كيف انتصر بنك مفاجآت المقاومة على بنك أهداف الاحتلال**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

أحمد، سعيد (2014)، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

أنباري، أحمد (2017)، **التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط والتوازنات الدولية**، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، العراق.

بدوي. منير (1997)، **مفهوم اصلراع: دراسة في الأصول النظرية الأسباب والأنواع**، مجلة دراسات مستقبلية، 1، (3)، ص ص: 1 – 30.

برجا. فرانسوا وآخرون (د.ت)، **اليمن والعالم تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**، مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، اليمن.

بورشفسكايا، آنا (2020)، **مصالح روسيا المتنامية في ليبيا**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الولايات المتحدة الأمريكية.

بوزيدي، عبد الرزاق (2017). **التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا**. مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (15)، ص ص: 257 – 276.

البيك، زاهر (2021)، **الصناعات الدفاعية التركية: مكاسب اقتصادية وباب جديد للتجارة الخارجية**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

الجبر، محمد (2006)، **البعد التاريخي للشرق الأوسط الجديد**، مجلة حزب البعث العربي الاشتراكي، العدد (240)، ص ص: 1 – 20.

الحجاج. خليل (2007)، **دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج**، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد (7)، ص ص: 282 – 303.

حسن، شيماء (2020)، **تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

الحسين، عدنان (2019)، **أرقام مثيرة عن النفط السوري: مستقبل شرق الفرات الخفي**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

حميد. علي (2012)، **التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة**، منشورات الجامعة العربية في بريطانيا، المملكة المتحدة.

الخزندار، سامي (2001)، **المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية: إطار نظري**، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد (32)، ص ص: 26 – 44.

الدريد، محمد (2015). **دور المستشرقين الروس في ترجمة القرآن الكريم**، مجلة اللغات والترجمة، المجلد 1، العدد (8)، ص ص: 132 – 164.

دعنا، طارق (2016)، **نحو اقتصاد سياسي لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

الراوي، عبد العزيز (د. ت). **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مجلة دراسات دولية، العدد (35)، ص ص: 159 – 182.

زهران، جمال (2014)، **الإطار النظري لصنع القرار السياسي (ورؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)**، جامعة قناة السويس، مصر.

سرور، عبد الناصر (2010)، **دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في 2003**، مجلة جامعة الأقصى، المجلد 14، العدد (1)، ص ص: 53–78.

سليمان، أماني (2016)، **أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي 2011 – 2016**، المركز العربي الديمقراطي، للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.

سيف الدولة (1983)، عصمت، **تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية، مجلة المستقبل العربي**، العدد (56)، ص ص: 1 – 42.

سيف الدولة، عصمت، (1983). **تطور مفهوم الديمقراطية من الثورة إلى عبد الناصر إلى الناصرية، مجلة المستقبل العربي**، العدد (56)، ص ص: 1 – 42.

شحيل، أحمد (2008)، **السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق ما بعد 2003**، المجلة السياسية والدولية، المجلد 1، العدد (10)، ص ص: 137–166.

شنيكات، خالد وعربيات، غالب (2012)، **التبنؤ في العلاقات الدولية (دراسة في الأدبيات النظرية)**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد (3)، ص ص: 601–623.

صالح. محسن (2003)، **الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، تقديم: محمد عمارة**، المركز الفلسطينية للإعلام، فلسطين.

صالح، الشفيع (2015)، **النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: من الحظر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.

صالح، محسن (1970)، **معركة الكرامة 21 مارس 1968 كما تعكسها الوثاق البريطانية**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية "جامعة الكويت"، العدد (83)، 1970، ص ص: 115 – 160.

الطاهر، معين (2016)، **الانتفاضة: إستراتيجية فلسطينية بديلة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

طويل، نسيمة (2017). مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد (16)، ص ص: 232 – 241.

عادل، الجوجري (2012)، **المؤامرة الصهيونية على سوريا**، المركز العربي لخدمات الصحافة والنشر، القاهرة.

عبد الحليم، إيمان (2021)، **تداعيات اقتناء تركيا منظومة أس – 400 في علاقاها بالولايات المتحدة الأمريكية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات.

عبد الله، حارث (2010)، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر)**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد (6)، ص ص: 308–332.

عزم، أحمد (2013)، **حرب غزة 2012 والدولة: العجز عن تغيير قواعد اللعبة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد (94)، ص ص: 135 – 143.

عوف، ميرفت (2022)، **حرب عزة والشيخ جراح وأسرى جلبوع وانتفاضة الداخل: أحداث مفصلية أعادت القضية الفلسطينية إلى الواجهة في 2021**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

فاضل، شيماء وطارق، علي (2019)، **الاتفاق النووي الإيراني (دراسة مقارنة بين إدارتي أوباما وترامب)**، مجلة مدارات إيرانية، المجلد 1، العدد (3)، ص ص: 215–240.

فرجاني، نادر (2003)، **احتلال العراق بين ادعاءات التحرر ومطامع الاستعمار**، مجلة المستقبل العربي، العدد 293، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

فرحانة، عبد الرحمن (2012)، **العدوان على غزة: الدوافع والمآلات**، مركز الجكيرة للدراسات، قطر.

فرنسيس، فيرونيكا (2021)، **جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية "دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"، الجزائر**: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.

فيلونيك، ألكسندر (1996). **المصالح الاقتصادية الروسية في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 7، العدد (26)، ص ص: 1 – 8.

فينلاي، بريان، وبرغيناس، جوهان وتيسلر، فيرونيكا (2011)، **أبعد من الحدود في الشرق الأوسط: تفعيل المساعدة على حظر الانتشار النووي لتلبية الحاجات الأمنية/ التنموية بواسطة القرار 1540، مركز ستيمسون للدراسات**، الولايات المتحدة الأمريكية.

قطيشات، ياسر (2017)، **التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجاً، مجلة آراء حول الخليج، العدد (127)**، المملكة العربية السعودية.

القنيد. عبد القادر، وآخرون (2020)، **عودة روسيا إلى اليمن، ندوة، مركز أبعاد للدراسات والبحوث**، اليمن.

كوجانوف، نيكولاي (2017). **العلاقات الروسية العربية اليوم، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية** – الجامعة الأمريكية، لبنان.

كوردسمان، أنتوني، وبيكوك، مايكل، (2015)، **الشراكة الاستراتيجية العربية – الأمريكية والتوازن الأمني في الخليج العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، الولايات المتحدة الأمريكية.

الكيلاني، شمس الدين، (2014)، **عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعمر المهمة**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة.

متركسي. الكسندر (2015)، **الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة.

مجدان، محمد (2015)، **سياسة روسيا الخارجية اليوم**، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 15، العدد (47، 48)، ص ص: 40 – 58.

المجذوب. محمد (1970)، **أعمال إسرائيل: الاتفاقية ضد الدول العربية، منظمة التحرير الفلسطيني**، مركز البحوث للدراسات، بيروت.

المحسن، عبد الكريم (2015)، **تاريخية العلاقات السورية – الروسية وآفاقها**، مجلة الحوار المتمدن، د.ع.

محمد، وليد (2011)، العلاقات الروسية – **الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام**، مجلة دراسات دولية، المجلد 1، العدد (47)، ص ص: 153 – 170.

محمود، فارس (2011)، **السياسة الأمريكية تجاه سوريا 1991 – 2005**، مركز الدراسات الإقليمية، 5 (12)، جامعة الموصل، العراق.

مرتضى، احسان (2007)، **حرب لبنان الثانية وتداعياتها العسكرية**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، المجلد 1، العدد (60)، ص ص: 1 – 12.

مرسي. مصطفى (2017)، **التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية:** الدوافع والتداعيات والنتائج، وزارة الداخلية، مصر.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2012)، **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

مصدق. حسن (2012)، **وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية**، المركز العربي الثقافي للنشر والطباعة، الدار البيضاء – المغرب.

مصطفى. مهند (2017)، **العلاقات الإسرائيلية–الروسية في سياق الأزمة السورية**، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

المنشاوي، محمد (2021)، **لماذا تدعم أمريكا إسرائيل بشكل لا محدود منذ 70 عاماً**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة–قطر.

منصور. رانيا (2016)، **المأزق السني في العراق، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي**، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

المهداوي، مثنى (2019)، **العلاقات الإيرانية – الأمريكية بعد الاتفاق النووي**، مجلة العلوم السياسية، المجلد 1، العدد (1)، ص ص: 83 – 94.

ناجي. مصطفى (2018)، **اليمن في خريطة المصالح الروسية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية**، اليمن.

نافع، بشير (2009)، **الحرب على قطاع غزة**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

نايف، بافل (2010). **القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية**، مجلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة: ص ص: 218 – 237.

نزار عبد القادر (2017)، **الشراكة الروسية الإيرانية في سوريا تأثيرها على الوضع الجيواستراتيجي في الشرق الأوسط**، مجلة الدفاع الوطني اللباني، العدد (99).

ياغي، محمد (2021)، مراجعة الشركاء: موقع دول الخليج في توجهات بايدن الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

يوسف، أحمد (1991)، **ما هو الشرق الأوسط المعاصر: مدخل إلى إجابات متعددة**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة.

يوسف، طلال (2008)، **تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا، المجلة الغربية للعلوم السياسية**، المجلد 18، العدد 1، ص ص: 117-146.

ثالثاً: الرسائل العلمية (ماجستير/ دكتوراه):

إبراهيم، خليل (2008)، **السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية 2001 – 2005**، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، مصر.

أبو عجيلة، أبو بكر (2010). **أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط (2001 – 2008)**، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الخرطوم، السودان.

أيلول، سامية، وخطاب، فاطمة (2015). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: إيران أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، الجزائر.

بردودي، خديجة وزقاري، كريمة (2015). **السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية (2004 – 2014)**. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة 08 ماي 1945 قائمة، الجزائر.

البريزات، رايق (2008)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات)**، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

بلجهم. أسماء (2016)، **الدور الأمني لروسيا في سوريا بعد ثورات الربيع العربي، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

بوزيدي، عبد الرزاق (2015)، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية، 2010 – 2014**، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة محمد خضير – بسكرة، الجزائر.

الجبور، فلاح سمور (2018)، **الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوتين (2012 – 2018) (سوريا دراسة حالة)**، **رسالة ماجستير غير منشور**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

جعودي كاتية، وعزوق، سليمة (2017)، **الاستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا)، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة مولود معمري، الجزائر.

الدلابيح، علي (2011)، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 – 2011، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

زعرب، أحمد (2013). **التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط 2003 – 2012، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الأزهر، فلسطين.

زغرب، حازم (2011)، **مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير**، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين.

زكريان، زوزيت (1994)، **الأنماط القيادية وعلاقتها بدرجة تطبيق الأسس النظرية لاستراتيجيات إدارة الصراع في المدارس الأساسية الحكومية والخاصة في منطقة عمان الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، الأردن.

سلمان، مصطفى (2003). **التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي وآثاره على الأمن القومي العربي 1979 – 2000. رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة المستنصرية، العراق.

شلبي، سعد (2008). **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

صابر، علي (2015). **الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003 – 2014). رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

عباسي، عادل (2016). **إستراتيجية روسيا في استعادة السيطرة على الجمهوريات الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة**، الجزائر.

عبد الحليم، عبد الله (2012)، **الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010–2011)، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عبد الغفار، عامر (2015)، **السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية والسياسية في البلدين منذ العام 2011 – 2014**، رسالة **ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عبد الله. أحمد (2014)، **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية 2001 – 2013**، رسالة **ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

عثماني، بسمة (2016)، **التنافس الأمني الأمريكي – الروسي في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر.

العضايلة. عبد الله (2011)، **التنافس الدولي في آسيا الوسطى (1991 – 2010)**، رسالة **ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

العفيفي، محمود (2012)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربية، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين.

العقاب، محمد (2017). **محددات السياسة الخارجية الروسية حيال سورية في الفترة من 2000 – 2017م، بحث تخرج: دبلوم الشؤون الدولية والدبلوماسية**، الأكاديمية السورية الدولية، سوريا.

العقيلي، مازن، **الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية" دراسة مقارنة بين مصر والمغرب أنموذجاً 2010 – 2013**، رسالة **دكتوراه غير منشورة**، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

علي. بوخشبة ومحمد. عبادي (2015)، **الحروب العربية الإسرائيلية (حرب حزيران 1967م أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أدرار، الجزائر.

عودة، إبراهيم (2014)، **الدور الإسرائيلي في انفصال السودان وتداعياته على الصراع العربي – الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عياد، خالد (2014). **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية 1973 – 2013، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

عياد، خالد (2014)، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية: 1973 – 2013، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

قديح، مؤنس (2018). **برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية: تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الروسية التركية (2011 – 2017). رسالة ماجستير غيرة منشورة**، جامعة الأقصى – غزة، فلسطين.

القرم، سارة (2019)، **معالجة المواقع الإخبارية الالكترونية العبرية للقضايا العربية (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك، الأردن.

القصاص. اشرف (2007)، **دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام 1978 – 1982 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين.

قيس، تمام (2015)، **العلاقات السورية التركية: الواقع واحتمالات المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة دمشق، سوريا.

الكرد، أسامة (2016)، **نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة**، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العالي، غزة، فلسطين.

مدوخ. نجاة (2015)، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010 – 2014)، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.

مرزوق. ابتسام (2011)، **استراتيجيات إدارة الصراع التي يتبعها مديرو مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة وعلاقتها بالالتزام التنظيمي لدى المعلمين، رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين.

مسعود، سهام (2013). **الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، الجزائر.

مكناي. سمر (2015)، **معالجة صحيفة المد الأردنية للأزمة السورية (2011–2014)، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة البترا، الأردن.

الميمي، نردين (2011)، **الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية (الثوابت والمتغيرات)، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة بير زيت، فلسطين.

نجار، وئام (2012)، **التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001 – 2008)، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين.

نجار، وئام (2012)، **التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001–2008م)، رسالة ماجستير**، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الهقيش، علي (2012)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي (2001–2011)، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

رابعاً: المواقع الالكترونية

جابر، آلاء، **روسيا والدول المجاورة، موقع موضوع، تاريخ الوصول**: 2021/3/1، https://mawdoo3.com/.

الجزيرة، (2022)، **في ذكرى تأسيسه: الحشد الشعبي العراقي من قوة قتالية إلى دهاليز سياسية**، موقع الجزيرة، تاريخ الوصول: 2022/6/18، https://www.aljazeera.net/.

الحرة (2021)، **لترسيخ قدم روسيا: مرتزقة فاغنر تسيطر على النفط السوري**، موقع الحرة، تاريخ الوصول: 2021/8/2، https://www.alhurra.com/.

خضر. محمد (2016)، **خطوات المنهج المقارن، موقع موضوع الثقافي**، تاريخ الوصول: 2022/8/28، http://mawdoo3.com.

دي دبليو (2020)، **بعد احتكاكات مع روسيا: الجيش الأمريكي يعزز انتشاره في شمال سوريا**، موقع دي دبليو، تاريخ الوصول: 2021/7/30، https://www.dw.com/ar.

السباعي. أحمد فال، **السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة من الصراع إلى التنافس**، موقع الميادين، تاريخ الوصول: 2021/1/2، https://www.almayadeen.net.

الساعدي، مزهر (2021)، **صحراء الأردن: قاعدة أمريكية ومهمات خفية، موقع القدس العربي**، تاريخ الوصول: 2021/7/20، https://www.alquds.co.uk/.

سراج، سامي (2017). **التبادل التجاري بين روسيا والعالم العربية لعام 2016**، موقع عربي، تاريخ الوصول: 2021/3/5، https://arabic.sputniknews.com/.

عبد الواحد، طه (2020). **الوباء والإغلاق يخفضان سقف آفاق الاقتصاد الروسي في 2020، موقع جريدة الشرق الأوسط**، تاريخ الوصول: 2021/3/4، https://aawsat.com/.

عربي (2021)، **الشرق الأوسط يستحوذ على 47% من صادرات الأسلحة الأمريكية والسعودية أكبر مستورد في العالم**، موقع عربي، تاريخ الوصول: 2022/1/2، https://arabic.sputniknews.com/.

قناة الجزيرة، (2016)، **أبرز محطات التدخل العسكري الروسي بسوريا، موقع قناة الجزيرة**، تاريخ الوصول: 2021/8/5، https://www.aljazeera.net/.

كوش. عمر، **تساؤلات عدة حول الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي**، موقع جريدة الاقتصادية، تاريخ الوصول: 2021/1/2، https://www.aleqt.com/2011/09/09/article_578096.html.

موقع آر تي (2021). **نعمة في بورصة موسكو وروبل قوي: مسؤول مصرفي كبير يرسم مستقبل الاقتصاد الروسي في 2021**، موقع آر تي، تاريخ الوصول: 2021/3/4، https://arabic.rt.com/.

موقع الغد، معركة الكرامة: **ملحمة بطولية ورجال كتبوا التاريخ بدمائهم الزكية**: الجيش العربي يرد العدو خائباً ويحبط أهدافه بالتوسع وفرض شروط الاستسلام على الأردن، موقع الغد الإخباري، تاريخ الوصول: 2021/1/1، https://alghad.com.

موقع القدس، **الدعم الأمريكي لحفتر يكشف مواقف الدول في ليبيا**، موقع القدس، تاريخ الوصول: 2021/1/5، https://www.alquds.co.uk.

موقع RT، **نبذة عن العلاقات الروسية اليمنية، موقع RT تاريخ الوصول**: 2021/1/3، https://arabic.rt.com.

موقع AA (2021)، **في كراها ال21: كيف انطلقت انتفاضة الأقصر الفلسطينية وما نتائجهـــــــا؟ (إطـــــــار)**، موقـــع AA، تـــاريخ الوصـــول: 2022/5/2، https://www.aa.com.

المناصير، محمد (2009)، **صفحة من تاريخ الأردن 79**، موقع عمون، تاريخ الوصول: 2021/8/8، https://www.ammonnews.net/article/42790.

ياسمين (2020). **عدد سكان أمريكا 2020، موقع محتويات**، تاريخ الوصول: 2021/3/1، https://mhtwyat.com/.

رابعاً: المراجع الأساسية الأجنبية

Halford J. Mackinder, **"The Round World and the Winning of the Peace," Foreign Affairs, Vol.** 21, No. 4 (1943), pp. 595-605.

https://rosstat.gov.ru/vpn_popul.

McCormick, James (1998). **Interest Groups and the Media in Post-Cold War U.S**. Foreign Policy, first Edition, USA: Iowa State University Press.

McCormick, James (2012). **Ethnic Interest Groups in American Foreign Policy, Sixth Edition, USA:** Iowa State University Press.

Naveh, Chanan (2002). **The Role of the Media in Foreign Policy Decision-Making: A Theoretical Framework, Journal of conflict & communication online,** Vol. 1, No. 2, Pp: 1 - 14.

Organization of the petroleum exporting countries (OPEC), (2021), **OPEC Annual Statistical Bulletin 2021, Organization of the petroleum exporting** countries (OPEC), 1-5-2022, https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm.

Sharp, Jeremy (2021), **U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Service, USA**.

Wallerstein, Immanuel (1974**), The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century, New York: publeshed by: Academic Press**.

World Trade Organization (WTO), (2022), **Economic Indicators in the Middle East, World Trade Organization site, 1/1/2022, https://www.wto.org**/.

Zanotti, Jim (2021), **Israel: Background and U.S. Relations in Brief, Congressional Research Service, USA.**

Всероссийская перепись населения, (2020**), Федеральная служба государственной статистики**, 30-8-2022,

خامساً: المصادر والمراجع الأجنبية

Ali, Shahzad and Khalid, Muhammad (2008**). AMERICAN MASS MEDIA AND FOREIGN POLICY: A STUDY ABOUT THE ROLE OF WHITE HOUSE AND MAIN STREAM PRINT AND ELECTRONIC MEDIA IN EFFECTING THE PROCESS OF DEVELOPMENT OF American FOREIGN POLICY, Global Media Journal, No number**, Pp: 1 - 28.

Andersson. **Thomas and Djeflat. Abdelkader (2013). The Changing Landscape of the Middle East, Lille University, publication by Lille University, France**.

Bani Salameh, Mohammed & Mashagbeh, Ahed (2018), **The American Russian Rivalry in the Middle East, International Journal of Humanities and Social Science Vol**: 8, N0 (1), Pp: 28 - 35.

Benaim, Daniel & Hanna, Michael (2019), **The Enduring American Presence in the Middle East: The U.S. Military Footprint Has Hardly Changed Under Trump, Ministry of Foreign Affairs, USA**.

BENNETT ANDREW and IKENBERRY JOHN, (2006), **The Review's Evolving Relevance for U.S. Foreign Policy 1906–2006, American Political Science Review Vol. 100, No. 4, Georgetown University, USA.**

Blank, Stephen (2012) **"Perspectives on Russian Foreign policy", strategic studies institute, USA.**

Connable, Ben, Lander, Natasha, Jackson & Kimberly (2017**), Beating the Islamic State: Selecting a New Strategy for Iraq and Syria, Published by the RAND Corporation, Santa Monica, Calif.**

Cook, Steven (2021**), Major Power Rivalry in the Middle East, Center for Preventive Action, USA**.

desert, Arizona & Canyon, Grand (2018), **The Geography of the United States, USA: Core Knowledge Foundation.**

Diwan. Ishac (2016), **Understanding Revolution in the Middle East: The Central Role of the Middle Class, Middle East Development Journal, 5, (1), Pp: 1 - 30.**

Ehteshami, Anoushiravan (2014), **Middle East Middle Powers: Regional Role, International Impact, Uluslararası İlişkiler, Volume 11, No. 42, Turkey.**

Freedman, Robert (2010), "Russia and the Middle East under Putin," Journal of Ortadogu Etutleri, Vol: 2, no. (3), p. 1- 33.

Fulton. Jonathan (2019), **CHINA'S CHANGING ROLE IN THE MIDDLE EAST, Atlantic Council for Intellectual Independence, chaina**.

Haney, Patrick & Vanderbush, Walt (2002). **The Role of Ethnic Interest Groups in U.S. Foreign Policy: The Case of the Cuban American National Foundation, Journal of International Studies Quarterly, Volume 43, Issue** 2, Pages 341–361.

Hernandez, Michael (2021), **Biden reportedly signs off on $735M arms sale to Israel: Decision to green light sale stirs opposition among some of US president's fellow Democrats, website: AA, 25/12/2021,** https://www.aa.com.

Irina, Zvyagelskaya (2016), **Russia, the New Protagonist in the Middle East, The Italian Institute for International Political Studies (ISPI), Italian.**

Kemaloglu, Ilyas (2012). " **Middle East Policy Of Russia ", The Black Sea International Report, No: 23, Ankara.**

Landler, Mark & Cooper, Helene and Schmitt, Eric (2018), **Trump Withdraws S.U Forces From Syria, Declaring We Have Won Against ISI, New York Times.**

M.R. Arunova, (2004) "**The Islamic Revolution and Russo-Iranian Relations," The East and Modernity, NO: 21.**

Mercille, Julien (2008). **The radical geopolitics of US foreign policy: Geopolitical and geoeconomic logics of power. Political Geography Journal, NO (27), Pp: 570 - 586**

Michnik, Wojciech (2021), **Great power rivalry in the Middle East, Jagiellonian University, Poland.**

Mueller, Karl, Wasser, Becca, Martini, Jeffrey, Watts, Stephen, (2017), U.S. **Strategic Interests in the Middle East and Implications for the Army, RAND Corporation**.

NASR, SIMON (2021**), The U.S.-Russia Rivalry in the Middle East, THE CAMBRIDGE GLOBAL AFFAIR, United kingdom**.

Nautré, Zoé (2008**), US Interests in the Arab World: Democracy Promotion by American NGOs, USA: Friedrich ebert stiftung**.

Newlin, Cyrus, Conley, Heather, Viakhireva, Natalia, and Timofeev, Ivan (2020), **U.S.-Russia Relations at a Crossroads, center for strategic international studies, USA.**

Orkaby, Asher (2017), Beyond the Arab Cold War: **The International History of the Yemen Civil War, 1962-68, New York: Oxford University Press.**

Pavleeva, Elena, (2011**). Russian National Identity: Beyond "Empire" versus "Nation" Dichotomy", The Annual of Language & Politics and Politics of Identity, No 01.**

Popescu, Nicu and Secrieru, Stanislav (2018), **Russia's return to the Middle East Building sandcastles, European Union, Institute for Security Studies, Paris.**

Salleh, Mohd, Mohamed, Abdul, Ahmad, Abdullahi, Ladiqi, Suyatno, Hussin, Mohd & Nazri, Noor (2018**). INTEREST GROUP LOBBIES AND US FOREIGN POLICY: THE ROLE OF AMERICAN EVANGELICAL**. Journal of University Sultan Zainal Abidin, No nummber, Pp: 897 - 899.

Shamir. Yitzhak (1982), **Israel's Role in a Changing Middle East, journal of Council on Foreign Relations, Vol. 60, No. 4, pp. 789-801.**

Sun, Zhuo (2007). US media and foreign policy making: **The Case study of the US Media coverage on Taiwan, master thesis, Iowa State University, USA**.

Tourl, Marla (2006**). Media - GovernmentInteractionsand Foreign Policy A RationalChoiceApproach to the Media's Impacton Political Decision-Making and the Paradigmof the Greek - Turkish conflict**. doctoral thesis, The Universityof Leeds, England

Xing. LI and Yuan. MA (2010**), A Comparative Analysis of US-Russia Middle East Energy Strategy, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 4, No. 3, Beijing Normal University, USA**.

المعلومات الشخصية

الاسم: جار الله علي القحطاني

التخصص: العلوم الساسية

الكلية : العلوم الاجتماعية

الهاتف النقال: 966560555069